المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

من مواد المجلة :

- أستطلاع رأى النخبة حول أستخدام الطاقة النووية فى مصر
- مقدمة لتشخيص الحركات الدينية والسياسية .

بلغات أجنبية :

- من الطغيان الشرقى الى الاستقلال المحلى دراسة فى التاريخ لمصر
- نحو هوية جديدة للعلوم الاجتماعية فى الوطن العربى
- القانون والسكان

- مؤتمرات
- رسائل جامعية



المجلد الثالث والعشرون يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٦

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الزمالك ـ القاهرة

قواعد النشر

١ ـ المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
٢ ـ يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
٣ ـ تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل اعادة نشر مادة نشرت فيها .
٤ ـ يحسن الا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحتين .
٥ ـ يشار الى الهوامش والمراجع فى المتن بارقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لافى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) جنيه (وخمسة دولارات للخارج)
قيمة الاشتراك السنوى (فى مصر) ٢ جنيه (عشرة دولارات للخارج)

- وتكون المراسلات على العنوان التالى :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

المجلد الثالث والعشرون　　يناير ـ مايو ـ سبتمبر　　١٩٨٦

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والعشرون يناير ــ مايو ــ سبتمبر ١٩٨٦

محتـــويات المجـــلد

اولا : بحوث ومقـــالات

١ ــ استطلاع راى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصـــــر ٣
امانى قنـــديل

٢ ــ مقدمة لتشخيص الحركات الدينية والسياسية . . ١٨
محمد السيد ســعيد

٣ ــ القيم الاجتمـــاعية والتنمية بين الـــريف والحضر : بحث ميدانى لمجتمع الخرطوم بالسـودان ٤٥
جـــلال مدبولى

ثانيا : الابواب

١ ــ مؤتمـــرات

(أ) ندوة التنمية الاجتمـــاعية والاقتصادية للمدن الجديدة ، القاهرة ، ٧ : ١٠ ابريل ١٩٨٦ ٧٤

(ب) ندوة عمـــالة الطفل فى مصر ، القـــاهرة ، ١٥ يوليـــو ١٩٨٦ . . . . ٨٥

(جـ) اجتماع القـــاهرة رفيع المستوى للتعـــاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، القاهرة ، ١٨ : ٢٢ اغسطس ١٩٨٦ . . . . ٩١

(د) المؤتمر العالمى الحادى عشر لعلم الاجتماع ، نيـــودلهى ، ١٨ : ٢٢ اغسطس ١٩٨٦ . . ١٠٤

٢ ــ رســـائل جامعية

(أ) القضايا الاجتمـــاعية فى الصحافة المصرية : منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، كلية الاعلام ، جامعة القـــاهرة ١١٠
نجوى حسين خليل

(ب) دوافع وصيغ الاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١١٨
أميرة عبداللطيف مشهور

(جـ) السمات الشخصية المميزة للعدوانيين وانساقهم القيمية ، دراسة سيكولوجية مقارنة بين البنين والبنات ، رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٢٤
سميحة نصر عبدالغنى

(د) التصنيع والبناء الاجتماعى ، دراسة ميدانية لآثار التصنيع فى مدينة ادكو — محافظة البحيرة ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٣١
على عبدالمنعم مراد

(هـ) السمات الشخصية المميزة للفتيات المحجبات وانساقهن القيمية : دراسة مقارنة بالفتيات غير المحجبات ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٣٢
آمال حسن هلال

ثالثا : مواد بلغات اجنبية

١ — ملخصات بالانجليزية لمقالات باللغة العربية

٢ — من الاستبداد الشرقى الى الاستغلال المحلى
ليك باردوليسكو وروبير البير

٣ — نحو هوية جديدة للعلوم الاجتماعية فى الوطن العربى
السيد ياسين

٤ — القانون والسكان
عادل عازر

أولا : بحوث ومقالات

إستطلاع رأى النخبه حول إستخدام الطاقة النووية فى مصر دراسة إستطلاعية *

أمانى قنديل **

تكتسب قضية الطاقة النووية فى مصر ، كموضوع لدراسة يجريها جهاز قياس الرأى العام ، اهمية كبيرة . ويأتى أول مبررات اختيار هذا الموضوع من الخلاف ، والجدل — السياسى والفنى — الذى اثاره طرح مشروع المفاعل النووى كحل لمشكلة الطاقة فى مصر ، وبالرغم من أن الموضوع كان مطروحا للنقاش منذ أوائل الثمانينيات . الا ان الجدل قد تزايدت حدته فى العامين الأخيرين ، ولم تقتصر اطرافه على الخبراء والفنيين فى حقل الطاقة ، وانما امتد الى مختلف القوى السياسية — ممثلة فى الأحزاب — كما امتد الى الصحف الحكومية والمعارضة ، والى مؤسسات البحث المعنية بالطاقة والى تلك المعنية بالقضايا القومية على وجه العموم . ويمكن القول ان اعلان الحكومة عن بعض تفاصيل مشروعها داخل مجلس الشعب فى أوائل عام ١٩٨٥ ، كان العامل المفجر لكل هذه المناقشات والخلافات . فقد عرضت الحكومة على المجلس مشروعا لانشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء فى منطقة الضبعة ، وذلك بهدف مواجهة الاستهلاك المتزايد للكهرباء فى مصر ، الذى ارتفعت معدلاته من ١٢٫٥٪ الى ١٦٪ ، فى العام الذى سبق الاعلان عن مشروع المفاعل النووى وفى معدلات تفوق كثيرا معدلات التنمية ، التى لا تتعدى ٧٪ .

وبهذا الطرح لمشروع المفاعل النووى المصرى ، فى علاقته بتقديرات استهلاك الكهرباء ، احتدم النقاش حول عدد من الابعاد الهامة — الاقتصادية والسياسية والفنية — عكست التساؤل عن مدى ضرورة انشاء هذا المفاعل ، والنتائج التى يمكن ان تترتب على هذا القرار .

---

* تام بكتابة تقرير الاستطلاع فى صورته النهائية د . أمانى قنديل . شارك فى اجراء الاستطلاع : د. زينب شاهين ، و د. سلوى العامرى ، و د. أمانى قنديل ، ونجوى حسين خليل ، وسميحة نصر ، وكل من د . عادل زاهر لتصميم عينة الاستطلاع ونازع عاشور للعمليات الاحصائية ، ومنى حلمى للسكرتارية الفنية .

** دكتوراه فى العلوم السياسية . خبيرة . جهاز قياس الرأى العام . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

اما ثانى الاعتبارات ، التى تحدد اهمية اختيار هذا الموضوع ، فهلى من طبيعة القضية ذاتها وتعلقها بالحاضر والمستقبل . فالقضية قومية ، ترتبط بمستقبل التنمية فى مصر ، وتضم ابعادا متشابكة ومتداخلة — سياسية واقتصادية وفنية . كما ان نطاق تحليل مشكلة الطاقة فى مصر يتخطى الاطار المحلى ، ويمتد الى اطار عالمى اكثر رحابة . وهناك ادوار تلعبها بعض القوى الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية ، بحيث يأتى قرار المفاعل النووي فى النهاية محصلة تفاعل عدد من الاعتبارات المحلية والاقليمية والعالمية .

والاعتبار الثالث الذى يضفى على اختيار هذه القضية اهمية خاصة هو الاطراف الحقيقيون المشاركون فى النقاش والجدل ، وهو امر يرتبط بطبيعة القضية . وهنا يمكن القول ان الحكومة باعتبارها صانعة القرار — كانت الطرف الاول ، وان النخبة الفنية — المتخصصة وغير المتخصصة — كانت الطرف الثانى للقضية . معنى هذا انه رغم اهمية المشكلة وتعلقها بحاضر ومستقبل التنمية والطاقة فى مصر ، الا ان المواطن العادى او رجل الشارع لم يكن طرفا فيها وظل بعيدا عنها الى حد كبير ، وهو الامر الناتج عن طبيعة القضية ، من حيث تخصصها وتعقدها من ناحية وابتعادها عن حياة المواطن اليومية ومصالحه المباشرة من ناحية اخرى . هذا بالاضافة الى ارتفاع نسبة الامية ، الذى ينعكس على استطلاعات الرأى العام فى الدول النامية . ولعل هذا الاعتبار كان أحد محددات اختيار عينة الدراسة من النخبة المتخصصة وغير المتخصصة : الاولى يمثلها الخبراء العاملون فى المجالات المختلفة للطاقة ، والثانية تمثلها مجموعة من اساتذة الجامعات والصحفيين والكتاب واعضاء الاحزاب .

وعلى الرغم من محدودية تطبيق هذه الدراسة الكشفية أو الاستطلاعية ، الا انها يمكن ان تكون مقدمة لمزيد من الدراسات الاكثر عمقا وشمولا ، والتى تتناول آراء الجمهور العام والنخبة ايضا . ويرتبط اجراء هذه الدراسات بمزيد من التدفق الاعلامى والمعلومى عنها ، أو بمزيد من الاحداث والتطورات التى لحقت بالمشروع أو قضية الطاقة على وجه العموم ، وهو الامر الذى تحقق بالفعل فى الفترة ما بين تطبيق استمارة البحث وكتابة التقرير النهائى له .

وتهدف الدراسة الاستطلاعية التى اجراها جهاز قياس الرأى العام (بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) الى الاجابة عن بعض التساؤلات الهامة التى تحدد آراء النخبة المتخصصة وغير المتخصصة بخصوص استخدام الطاقة النووية فى مصر . ويتعلق اهمها بمدى ضرورة الحل النووى ، وآثاره ، والضمانات التى يجب توفيرها . وقد حرصت الدراسة

على رصد التباين — ان وجد — بين آراء النخبة المتخصصة وغير المتخصصة كما حرصت على ابراز اوزان المتغيرات الفنية والسياسية والاقتصادية فى تأثيرها على آراء المجموعتين .

وينقسم العرض التالي الى ثلاثة اقسام : يهتم أولهــا بتحديد اطــار تناول القضية ، ويعرض ثانيهــا الاجــراءات المتبعة فى الدراســة ، ويعنى ثالثها بتحليل أهم النتائج التى أبرزتها الدراسة ، واخيرا تطرح الخاتمــة اهم الاتجــاهات العامة التى كشف عنها التحليل .

وفى الصفحات التالية نعرض ملخصا للدراسة والنتائج التى أبرزتها

أولا
الاطار العالمى والمحلى لتحليل قضية الطاقة النووية فى مصر

القضية هى بلا شك جزء من ازمة الطــاقة ككل . والاتجــاه نحــو الحل النووى هو ايضا جزء من اتجاه عالمى . من هنــا لابــد من وضـــع مشكلة الطاقةفى مصر داخل اطار عالمى أرحب ، يفسر ويلقى الضوء على ما يتم فى الاطار المحلى .

ويعتبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول فى توجيــه العالم نحــو استخــدام الطاقة النووية . فقد قامت الدول أعضاء منظمة « الاوبك » برفع اســعار البترول من جانب واحد ، وتراوحت هذه الزيادة ما بــين ٤٠ و ٤٥٪ ، بحيث اصبح ذلك ايذانا بظهور مرحلة جديدة فى اقتصــاديات العــالم على وجه العموم ، وفى قضايا الطاقة على وجه الخصوص (التى تزايد الطلب عليها مع اتجــاه معدل أسعارها الى الارتفاع) . فى هذا الاطار شــاع الحديث عن ازمة الطاقة ، وتصاعد البحث عن مصــادر طاقة جــــديدة متجددة ، خاصة مع اتجاه الدول المنتجة للبترول الى خفض معــــدلات انتاجها وتطبيق سياســات الابقاء على الطاقة .

كان هذا هو المناخ الذى ازدهر فى ظله الاتجاه نحــــو استخدام الطاقة النووية . ووضعت الدول المتقدمة برامج جــادة لتطــوير هــذا المصدر البديل . ومتابعة التطور الرقمى للمحطات النووية تكشف عن هذا الاتجاه ، اذ بلغ عددها ٣١٨ محطة فى نهاية عام ١٩٨٣ بالاضافة الى ٢٠٩ محطات اخرى تحت الانشــــاء . هذا بالاضافة الى ان بعض الدول النامية ، مثل الهند ، استطاعت أن تحرز نجاحا فى المجال النووى . الا أن الامــر بالنسبة لهذه الدول بدا بالطبع اكثر صعوبة وتعقيدا ، بسبب افتقار الدول النامية — على وجه العموم — الى الموارد المالية الضخمة التى تتطلبهــا هذه البرامج النووية ، وكذلك الكوادر الفنية المتخصصة المؤهلة لاقتحام هذا المجال . ولا شك أن التعاون الدولى المطلوب لارســاء مثــل هــذه المشروعات فى الدول النامية يتحقق فى اطار من عدم التوازن بين القوى ،

وفى عالم توجهه المصالح السياسية والاقتصادية بالدرجة الاولى . ولهذا فمن الطبيعى ان يكمن الخطر فى اتجاه هذه الدول نحو الحل النووى .

واذا كان هذا هو الاطار العالمى الذى تثار فى ظله قضية استخدام الطاقة النووية كمصدر للكهرباء فى مصر ، فان المشكلة فى اطارها المحلى اثيرت وتصاعدت مع تزايد معدلات استهلاك الكهرباء فى مصر . وطرحت فكرة الحل النووى فى منتصف الستينيات ، وسمها مناقصة لانشاء مفاعل نووى للطاقة ، ثم اعيد طرحها مرة اخرى بعد حوالى عشر سنوات ، ولكن لم تخرج الى حيز التنفيذ . وفى عام ١٩٨٥ طرحت الحكومة المشروع على مجلس الشعب ، وارتبط الطرح الرسمى بتزايد معدلات استهلاك الكهرباء وابعاد « مشكلة طاقة » تواجهها مصر . فمعدل استهلاك البترول يرتفع باستمرار ، ويتوقع الخبراء استهلاك مصر لـ ٢٨٠ مليون طن حتى عام ١٩٩٠ — بافتراض استمرار الاستهلاك بمعدلاته الحالية — واذا قورن هذا الرقم بالاحتياطى ، الذى يقدر بـ ٣٦٠ مليون طن فقط ، يمكن ان نتبين خطرا يهدد بنضوب البترول قبل مضى عشر سنوات . ومن جانب آخر فان المصادر الاخرى البديلة اما انها مستغلة بالكامل تقريبا (المحطات المائية) ، أو انها لازالت محدودة فى فرصتها الاقتصادية والاجتماعية (الطاقة الشمسية) .

وهكذا تبلور امام المسئولين الحل النووى لمشكلة الطاقة . ولكن ما ان اعلنت الحكومة عن بعض معالم تنفيذ هذا المشروع بشكل جدى ، الا وتصاعد النقاش والجدل حول ضرورة هذا الحل وابراز ايجابياته او سلبياته . وقد اتسمت الآراء والمناقشات بالتطرف ، فهى اما مؤيدة تماما او معارضة تماما ، وكل طرف يرفض منطلقات الاخر ، ويدعم وجهة نظره بارقام وبيانات وتقديرات مختلفة تماما (وهى سمة تميز مناقشات المجتمع العلمى المصرى ازاء القضايا الفنية المتخصصة ، واذا غاب الاتفاق حول ارقام وبيانات دقيقة يصعب الحديث عن المناقشة الموضوعية)

ويمكن القول ان هناك اربعة محاور اساسية دار حولها الجدل ، واختلفت بخصوصها آراء ومواقف الاطراف المؤيدة او المعارضة للمشروع . المحور الأول الذى سجلته هذه الدراسة يتعلق بمدى ضرورة انشاء المفاعل النووى المصرى ، والمحور الثانى يتعلق ببعض الابعاد الفنية ، من اهمها متطلبات كفاءة المحطات النووية وآثارها السلبية ، اما المحور الثالث فهو يتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشروع ، واخيرا يعكس المحور الرابع الخلاف حول وزن الاعتبارات السياسية ، خاصة ما تعلق بقضية الاستقلال القومى والتوازنات الاقليمية والدولية المرتبطة بتنفيذ المفاعلات النووية .

ثانيا
الاجراءات المنهجية للاستطلاع

تعرضت الدراسة — التى نعرض ملخصا لها على هذه الصفحات — الى بعض الاجراءات المنهجية للاستطلاع . وقد ركز القسم الثانى منها على عينة الدراسة ، من حيث اختيارها وملامحها ، ثم عرض خطوات اعداد الاستبيان . ويهمنا فى هـذا المجـال ابراز ملامح العينـة والاطـار الزمنى الذى تم تنفيذ الاستطلاع فيه .

من حيث اختيار العينه ، فقد أملت طبيعة الدراسة واهدافها العينة الملائمة ، والتى اقتصرت على بعض افراد النخبة . وهنـا يمكن تقسيم الفئات المختارة ضمن هذه النخبة الى نوعين : أولهما نخبـة المتخصصين من الخبراء والفنيين العاملين فى المجالات المختلفة للطاقة ، وثانيهما نخبـة من غير المتخصصين فى هذا الحقل ، ولكن تجمعهم سمة الاهتمام بالقضـايا القومية ، باعتبارهم اساتذة جامعة او كتابا أو صحفيين أو اعضاء احزاب سياسية . وكان المنطق الذى يؤيد اختيار هذه العينة مستندا الى طبيعة القضية ذاتها . فموضوع الطاقة النووية فى مصر يتسم بالتخصص وتشابك المتغيرات ، وعلى الاقل فى مرحلة تطبيق هذا البحث لا يمكن القول بـأن الموضوع قد اكتسب اهتمام الراى العام المصرى . ومن ناحيـة اخـرى فان قياسات الرأىالعام تفترض توافر حد ادنى للمعلومات حول الموضوع ، وهو متطلب جوهرى لصياغة الراى . وقد بدا ان هذا الحد الادنى يصعب توافره بين الجمهور العام المصرى . لهذا فقد اقتصرت الدراسة فى مرحلتها الاستطلاعية — التى نعرض لها الآن — على بعض افراد النخبة ، على ان تتم دراسة الجمهور العام فى مرحلة لاحقة ، فى ضوء تطور الاحـداث والمعلومات المرتبطة بالموضوع .

وقد تم اختيار مفردات العينة على اساس عمدى . وتتكون العينـة من ١٦٩ مفردة ، منهـا ١٢٧ ضمن النخبة المتخصصة ، وهى تمثل حوالى ٧٥٪ من العينة ، و ٤٢ مفردة من النخبة غير المتخصصة (بواقـع ٢٥٪ تقريبا من مجموع العينة) . وتغلب على العينة الكلية (٦١٪) سـمة الحصول على درجات فوق الجامعية ، كانت فى اغلب الاحوال درجـة الدكتوراه ، وكانت اعلى نسبة ممثلة داخل مجموعة النخبة المتخصصـة (٥٢٪) من العاملين بهيئاتالطـاقة النووية على اختلافها ، ومثـل النسبة الغالبة فى المجموعة غير المتخصصـة الكتاب والصحفيون وممثلو الاحزاب (٥٤٪) . ويلاحظ ايضا ان حوالى ثلثى افراد العينة يقعـون فى المرحلة العمرية من ٣٠ — ٥٠ عاما . واخيرا فان المتغير الهام الـذى حرصت الدراسة على رصده هو الانتماءات الحزبية لمفردات العينة . وقد

اتضح ان نسبة ضئيلة من العينة الكلية منتمون لاحزاب سياسية (٨ر١٤٪) وقد انخفضت هذه النسبة كثيرا داخل النخبة المتخصصة عنها فى المتخصصة ، لأن الدراسة تعمدت اختيار بعض ممثلى الاحزاب داخل المجموعة الأخيرة باعتبارهم من القوى المؤثرة فى صنع القرار . وقد تم اختيار خمسة أعضاء من القيادات داخل التنظيمات الحزبية المتنوعة .

واخيرا فانه يجب الاشارة الى انه بعد تجربة الاستبيان وتعديله ، تم التطبيق على سينة الدراسة فى الفترة من يونيو الى سبتمبر ١٩٨٥ .

ثالثـــا

تحليـل اهــم نتــائج الدراســـــة :

يمكن تقسيم هذه النتائج الى نوعين ، تعلق اولهما بالابعاد الفنية لقضية الطاقة النووية ، واتجه ثانيهما الى الابعاد الاقتصادية والسياسية للقضية . وقبل عرض اهم هذه النتائج ، ينبغى الاشارة الى ان الفصل بين المتغيرات الفنية والاقتصادية والسياسية هو من مقتضيات التحليل فقط ، لان هناك علاقة تبادل — تأثير وتأثر — بين كل الابعاد . وقد حاولت الدراسة اختبار اوزان هذه المتغيرات فى صياغتها للآراء ، خاصة وان العينة قد ضمت نخبة فنية متخصصة فى مشاكل الطاقة ، واخرى غير متخصصة لكن يجمعها الاهتمام بالقضايا القومية . ونقدم فيما يلى عرضا موجزا لاهم النتائج :

ا — النتائج التى تتعلق بالبعد الفنى :

فى هذا الاطار برزت عدة اعتبارات هامة سعى الاستطلاع الى اختبارها ، والتعرف على الاتجاهات العامة بخصوصها . وكانت نقطة البداية هى الاجابة عن تساؤل هام : ما هو مدى الاتفاق حول الحل النووى كضرورة تحتمها الاحتياجات الحالية والمستقبلية ؟

واللافت للانتباه فى المناقشات التى عكستها وسائل الاعلام ، عدم توفر اتفاق كاف حول عنصر الضرورة هذا . فالموقف الرسمى والآراء المؤيدة له تطرح ثلاثة اعتبارات توضح معالم ضرورة هذا الحل ، اولها محدودية الطاقة المائية المتاحة ، وثانيها خطر نضوب البترول بسبب العبء الواقع عليه ، وثالثها التزايد المستمر فى معدلات استهلاك الكهرباء . الا أن هذا التوجه نحو الحل النووى باعتباره ضرورة قد لاقى معارضة شديدة من جانب البعض ، الذين رفضوا مقولة أن المصادر الحالية للطاقة لا يمكن أن تفى باحتياجات مصر فى الحاضر والمستقبل . واكد هؤلاء على وجود مخزون ضخم من البترول وكميات هائلة من الغاز ، وأن المتاح

حاليا لا يستغل استغلالا كاملا ، وهو ما يمكن أن يصبح مصدرا رئيسيا لامداد البلاد بحاجتها من مصادر الطاقة والكهرباء . اما بخصوص الطاقة الشمسية ، فيذهب هؤلاء الى انها ـ كمصدر متجدد للكهرباء ـ يمكن الحصول منها على ١٥ ٪ من احتياجاتنا فى عام ٢٠٠٠ . وهكذا ، فان المعارضين لاعتبارات الضرورة فى انشاء المحطات النووية يعلقون آمالا كبيرة على مصادر الطاقة الحالية والممكن استغلالها ، كما يضفون اهمية أكبر على عمليات ترشيد استخدام الطاقة ، باعتبار ان الفاقد فى مصر يصل الى ٤٠ ٪ ، بينما لا يزيد فى معدلاته الدولية من ١٥٪ فقط .

واذا كان ما سبق هو محور الاختلاف بين الاراء حول عنصر الضرورة كمحدد لمشروع الطاقة النووية فى مصر ، فالسؤال هو ما هى اهم الاتجاهات التى عكستها آراء مفردات العينة ، وهل هناك تباين فى الاراء بين نخبة المتخصصين وغير المتخصصين ؟

فى واقع الأمر ذهب الاتجاه العام بين افراد العينة الكلية الى أن المصادر التقليدية للطاقة المتوافرة حاليا لا تفى باحتياجاتنا من الكهرباء (وذلك بنسبة ٧١٪) ، ولم يختلف الاتجاه بهذا الصدد فى المجموعة الاولى عنها فى الثانية . الا ان الاختلاف بين المجموعتين قد بدا فيما يتعلق باحتياجات المستقبل . فبينما ذهب معظم افراد عينة النخبة من المتخصصين الى ان هذه المصادر لا تفى باحتياجات المستقبل (٨٤ ٪)، اعتقد حوالى نصف العينة من غير المتخصصين ان المصادر الحالية يمكن ان تفى باحتياجات المستقبل . وقد يفسر ذلك قدرة المتخصصين على تحديد التوقعات المستقبلية بدقة ، وذلك فى قضية على درجة عالية من التخصص . كما يسهم فى تفسير هذا التباين موقف المجموعة الثانية (النخبة غير المتخصصة) من مدى ضرورة الحل النووى فى مصر ، اذ اجاب نصف افراد هذه المجموعة برفض مبدأ الضرورة صراحة مباشرة ، بينما اكدت غالبية المجموعة الاولى المتخصصة (٧١٫٦٥٪) ضرورة الحل النووى .

وبناء على ذلك فان استجابات افراد العينة للسؤال الخاص بامكانية ترشيد الكهرباء كبديل عن الحل النووى ، اتت مكملة للتساؤل عن مبدأ الضرورة فى استخدام الطاقة النووية . وقد ذهبت نسبة ضئيلة من عينة المتخصصين (٢٧ ٪) الى ان الترشيد يمكن أن يغنى عن التفكير فى المشروع النووى . ومعنى هذا ان الاتجاه العام فى عينة المتخصصين يؤكد بشكل آخر على مبدأ الضرورة ، وان الترشيد يمكن ان يكون بديلا ، بينما فى عينة النخبة غير المتخصصة يمكن أن نلاحظ ارتفاعا نسبيا فى آراء المؤيدين لترشيد الكهرباء كبديل (٤٥٪) .

ولعل هذه الاستجابات المرتبطة بمبدأ الضرورة فى استخدام الطاقة النووية يمكن ان تصل بنا فى النهاية الى آراء واضحة ومحددة ، تعكس مواقف العينة بخصوص استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء فى مصر ، فجاءت الاستجابات لتكشف بوضوح عن مواقف الاطراف .

كان المؤيدون بلا تحفظات للحل النووى حوالى ۳۰ ٪ من العينة الكلية ، وكانت نسبة المعارضين ١٨٫٢٤ ٪ . الا ان اللافت للنظر هو التباين الواضح بين آراء النخبتين المتخصصة وغير المتخصصة ، اذ انخفضت نسبة المؤيدين فى عينة غير المتخصصين (من الكتاب والصحفيين واساتذة الجامعات واعضاء الاحزاب السياسية) الى ۹٫٥۲ ٪ ، فى الوقت الذى وصلت فيه الى ٣٦٫٢٢ ٪ فى المجموعة الاولى من المتخصصين .

ومن بين الابعاد الفنية الاخرى التى سعى الاستطلاع الى التعرف على آراء العينة بخصوصها ما تعلق ببعض تفاصيل تنفيذ المشروع ، من ذلك عدد المفاعلات النووية ، واختيار مكان المشروع ، واخيرا الاثار السلبية التى يتضمنها تنفيذ المفاعلات .

وبخصوص عدد المفاعلات النووية ، يلاحظ ان الحكومة المصرية قد قررت انشاء ثمانية مفاعلات حتى سنة ۲۰۰۰ ، يمكن من خلالها توليد الكهرباء . الا ان هذا الرقم قد لاقى معارضة من جانب بعض الاراء ، حتى بين تلك التى ايدت انشاء المشروع . وينطلق هؤلاء من ضرورة البديل ، أو الحل النووى ، ولكن ليس هذا البديل الذى يتمثل فى انشاء ثمانية مفاعلات نووية ، حيث انه يمثل عبئا علميا وتكنولوجيا تنوء به قدراتنا العلمية . وقد طرحت سيناريوهات مختلفة للحل الذى تعتمده الحكومة كلها تؤيد مبدأ التدرج ، وتعترض فى مضمونها على انشاء ثمانية مفاعلات دفعة واحدة . وقد انعكست هذه الاتجاهات — بوضوح شديد — داخل العينة : فقد ايد ٦٪ تقريبا من العينة الكلية انشاء ثمانية مفاعلات ، بينما ذهب ٧٧٫٥١٪ من العينة الى تأييد البدء بمفاعل واحد أو اثنين فقط . وهو ما يطرح أمام الحكومة واحدة من اهم نتائج البحث ، التى تستلزم دراسة ومراجعة .

ومن جانب آخر ، فقد اثير الكثير من المناقشات حول اختيار مكان تنفيذ المشروع ، وكانت الحكومة قد اعلنت رسميا عن منطقة الضبعة لانشاء المفاعلات ، وقد اعلن البعض عدم صلاحية هذا الاختيار . وقد اتضح من نتائج الاستجابات أن نسبة ٥٢٫٠٧ ٪ من العينة الكلية توافق على الاختيار ، وهى نسبة تزيد على النصف بقليل ، لكنها لا تعكس اتجاها عاما مؤيدا ، مما يطرح أمام صانعى

القرار بعدا آخر ينبغى مراجعته ، ويتطلب المزيد من البحث . وقد تضمنت تفاصيل الدراسة الاسباب التى استند اليها كل من مؤيدى ومعارضى اختيار الضبعة كمكان لتنفيذ مشروع المفاعلات النووية .

وكان من بين النتائج الهامة التى ابرزها الاستطلاع الخاص باستخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء ، موقف مفردات العينة من الآثار السلبية للمحطات النووية . وفى هذا الاطار احتدم النقاش والجدل بين المؤيدين والمعارضين . فالفريق الاول يرى ان ما يذكر كتأثيرات بيئية سلبية لا يستند الى البيانات الفنية الصحيحة ، ويتسم بالاثارة والمغالاة . بينما يركز معارضو المشروع على الأثار السلبية له ، خاصة الناتجة عن حفظ وتخزين النفايات الذرية والتخلص منها . وينطلق هؤلاء من حداثة هذا المجال الذى لم يبدأ الا فى أوائل الستينيات ، وهو مجال تحيط به الخطورة على مستوى التشغيل ، وعلى مستوى نقل الوقود النووى والفضلات النووية ، واخيرا على مستوى تخزين النفايات النووية ، ويشير هؤلاء الى بعض الكوارث التى تعرض لها العالم ، من ذلك ما حدث فى منطقة « الثرى ميل ايلاند » فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا .

واللافت للنظر فى نتائج هذا الاستطلاع أن معظم افراد العينة الكلية (٥٤ر٦١٪) يرون ان تنفيذ المشروع له آثار سلبية على البيئة . وبالطبع ارتفعت هذه النسبة داخل عينة غير المتخصصين عنها فى عينة المتخصصين (٥٧ر٧٨٪ فى الاولى ، ٥٦٪ فى الثانية) وهو أمر طبيعى يرتبط بعدم تخصصهم وتفهمهم الكامل لهذه القضية المعقدة . ولكن فى نفس الوقت ينبغى التاكيد على أن مجرد موافقة اكثر من نصف عينة المتخصصين ــ العاملين فى مجال الطاقة ــ على وجود آثار سلبية بيئية ناجمة عن تنفيذ المشروع هو أمر ينبغى اخذه فى الاعتبار ويشير الى ضرورة الدراسة المتانية للمشروع والاعداد الجيد له .

ب ــ النتائج التى تتعلق بالابعاد الاقتصادية والسياسية :

ينبغى قبل عرض اهم النتائج التى كشفت عنها الدراسة ، تحديد مايثيره كل من البعدين الاقتصادى والسياسى من قضايا . اذ يثير البعد الاقتصادى فى قضية الطاقة النووية عددا من الموضوعات ، يأتى فى مقدمتها التصنيع ومستقبل التنمية ، ثم تكلفة المشروع وجدواه الاقتصادية . بينما يثير البعد السياسى موضوع التبعية ، والتوازن الاقليمى فى الشرق الاوسط ، ودور بعض القوى الكبرى ومؤسسات التمويل .

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، هى اختلاف أوزان المتغيرات الفنيـة عن الاقتصادية والسياسية لدى عينة البحث . اذ بالنظر الى انقسام العينة الى نخبة متخصصة واخرى غير متخصصة ، فمن المفترض ان يغلب على الاولى ما يعرف باسم المنظور التكنوقراطى ،اى سيادة الاعتبارات الفنية على ماعداها من اقتصادية وسياسية ، ومن المفترض تبعا لذلك ان تميل النخبة غير المتخصصة الى اضفاء وزن اكبر على تلك الاعتبارات الاخيرة ، وهو ما ابرزته نتائج الاستطلاع .

ومن أهم القضايا التى آثارتها المناقشات الخاصة بالطاقة والمفاعلات النووية ، قضية التصنيع ومستقبل التنمية . فمن المسلم بـه انـه لا تنمية بدون تصنيع ولا تصنيع دون طاقة كهربية ايا كان مصدرها . ورغم ان هذه حقيقة اولية يقبلها الجميع ، الا ان الجدل قد ثار حول تحديد العلاقة بين احتياجات مصر من الكهرباء ووجود خطه واضحة للتصنيع . فالموقف الرسمى اعلن عن احتياجات مصر من الكهرباء على ضوء خطة التصنيع توضح عدم كفاية المصادر الحالية ، وضرورة الاتجاه نحو مصادر جديدة . وطرحت تقديرات مستقبلية لاستهلاك مصر من الكهرباء . الا أن هذه التقديرات لاقت معارضة من جانب البعض ، وكانت حجتهم الاساسية عدم توافر خطـة واضحة للتصنيع فى مصر ، فكيف يمكن بناء تقديرات سليمة . ومن ناحيـة أخرى أثار الاتجاه المعارض مشكلة عدم توافر خطة تصنيع اخرى تركز على المعدات والآلات اللازمة للمحطات النووية ، وطرحوا تجربة الهند التى اتجهت نحو تصنيع أغلب معدات وحداتها النووية محليا .

وقد ابرز تحليل استجابات مفردات العينة هذا الخلاف حول العلاقة بين التنمية وتوافر مصادر جديدة للطاقة . واتضح أن الاتجاه العـام يؤكد على وجود علاقة ايجابية بين الاثنين (٦٨,٠٥٪) الا ان اللافت للنظر هو استمرار نفس النسـبة تقريبا من المعارضـين للمشروع (٢٧٪) تؤكد ان التصنيع ليس فى حاجة الى مصادر جديدة لتوليد الطاقة ، وهو ما اتضح من تحليل استجابات اسئلة سابقة توضح وتفسر موقف الاتجاه المعارض للمشروع ، والذى يرى كفاية المصادر الحاليـة بامكانية ترشيد الكهرباء ، وباختصار لا ضرورة للحل النووى . وهذه النتيجة على وجه الخصوص أوضحت مدى الاتساق فى استجابات افراد العينة .

ويلاحظ ايضا ، بهذا الخصوص ، الارتفاع النسبى داخل عينة النخبة غير المتخصصة لنسبة من يرون أن التقدم الصناعى والتنمية لا يتطلبان الالتجاء الى الحل النووى (٣٦٪) . وقد يعود ذلك الى الوزن الاكبر الذى تمثله الاعتبارات السياسية والاقتصادية فى تحديد آراء المجموعة ، على النحو الذى سيرد فيما بعد .

اما الموضوع الثانى الذى احتدم حوله الخلاف فى دائرة البعد الاقتصادى لقضية الطاقة النووية . فهو يتعلق بتكلفة المشروع وجدواه الاقتصادية . وفى هذا الاطار عكست نتائج الاستطلاع الخلاف الذى ثار بين المؤيدين والمعارضين للمشروع . فقد قدرت وزارة الكهرباء التكاليف الاستثمارية للمحطات بمبلغ ١١ مليار دولار ، بينما قدرتها وزارة التخطيط بمبلغ ٧٦ مليار دولار . هذا وقد اشار تقرير البنك الدولى الى ان تكلفة المحطات النووية فى مصر ٢٥ مليار دولار !! وهكذا تفاوتت تقديرات تكلفة المشروع ، الا انها جميعا تشير الى ضخامة هذه التكلفة ، وضخامة حجم التمويل المطلوب . وعلى اية حال فان الاختلاف حول الأرقام والبيانات كان سمة للنقاش فى بعض ابعاد قضية الطاقة النووية ، وارتبط على وجه الخصوص بطرح الجدوى الاقتصادية للمشروع . وكانت التكلفة الضخمة لانشاء المحطات النووية — رغم الخلاف حولها — سندا للاتجاه الذى يعارض تنفيذ المشروع ، فهم يتخوفون من الظروف الصعبة التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، وهم ايضا يتخوفون من عدم امكانية الاستمرار فى مراحل تنفيذه . وفى حقيقة الأمر فان بعض تجارب الدول النامية — مثل الفلبين — تؤكد هذا الاحتمال . واثار الفريق المعارض ايضا ، بناء على ما سبق ، الخوف الناجم من الالتجاء الى القروض طويلة الأجل من الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية ، مما ينعكس فى النهاية على زيادة حجم الدين العام وتعميق التبعية للغرب .

وقد ابرزت نتائج الدراسة بهذا الخصوص ، اتجاها عاما يعتقد ان العائد من مشروع المفاعلات النووية يتفق مع هذه التكلفة الضخمة (٦٤٪ من العينة الكلية) . الا ان الملاحظة الهامة بهذا الصدد هى ارتفاع نسبة المعارضين داخل عينة النخبة غير المتخصصة (٥٥٪) ، وهو ما يعنى زيادة وزن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية لدى افراد هذه المجموعة ، الذين يعطون اهمية متزايدة لظروف الاقتصاد القومى ومشاكل التبعية ، وهو ما تأكد فى الاستجابات الاخرى التى ستختبر الابعاد الاقتصادية والسياسية .

ومن القضايا الأخرى الهامة التى تجرها الحديث عن الطاقة النووية وتوليد الكهرباء فى مصر ، ما تعلق بالتبعية والتوازن الاقليمى فى الشرق الاوسط . وقبل تناول النتائج بشىء من التفصيل ، ينبغى الاشارة الى بعض الملاحظات الهامة المرتبطة بهذا الجانب . وأول ما يمكن ملاحظته ان كل الأحزاب السياسية قد اهتمت بالموضوع « وسيست » القضية ، بمعنى انها استخدمت القضية بهدف سياسى لمعارضة الحكومة ، ولم يحدث نقاش موضوعى للابعاد المختلفة التى يتضمنها القرار . فلم نلحظ ، مثلا ، تنظيم ندوة

جادة حول مشكلة الطاقة في مصر والمفاعلات النووية اشتركت فيها كل الاحزاب ، بل اتسم النقاش بالحدة وعدم التنظيم . وقد يكون في ذلك تفسيرا لغياب او عدم وضوح بعض الابعاد التي تضمنتها القضية ، ومن ذلك البعد الامني والاستراتيجي .

ويلاحظ ثانيا — وقبل عرض النتائج — ان القرار السياسي بدخول مصر التكنولوجيا النووية هو نموذج لقرار صعب ومعقد ، حيث تختلط فيه جوانب الرشادة الاقتصادية بالرشادة السياسية . لهذا فان القرار يصعب تقويمه والحكم عليه من الزاوية الاقتصادية فقط أو السياسية فقط ، كما لا تحدده اللحظة الحالية، وانما يفرضه المستقبل ايضا . فلا شك ان دخول مصر ميدان التكنولوجيا النووية بهدف توليد الكهرباء ، سوف يسمح لها في مرحلة مقبلة بالانتقال من الاستخدامات المدنية الى الاستخدامات العسكرية . كما ان الامر يتعلق بتوازنات دقيقة في العالم العربي والشرق الأوسط . وهو ما يضيف مزيدا من الصعوبة عند اتخاذ القرار ، ثم عند تقويمه . وقد يكون لعدم طرح بعض هذه الابعاد للنقاش والحوار — نظرا لحساسيتها — تاثير في صياغة الراى وتشكيله ، لأن هذا يعني غياب جانب من المعلومات أو عدم وضوحها ، وهو ما يؤثر في النهاية على مواقف الاطراف واتجاهاتهم أزاء القضية .

والظاهرة اللافتة للنظر في نتائج هذا الاستطلاع هى اتفاق معظم الآراء المؤيدة والمعارضة ، من بين النخبة المتخصصة وغير المتخصصة ، على اهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر . ورغم أن بعض الاراء ربطت بين هذا المشروع النووى ومشاكل التبعية (٤٥٪ من العينة الكلية) ، الا ان اكثر من النصف بقليل (٥٢٫٠٧٪) رفضوا الارتباط بين الجانبين ، وطرحوا عددا من الضمانات التي تكفل الحفاظ على الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر . وبدا أن هناك اتفاقا حول حد ادنى من هذه الضمانات.

وقد تمثلت هذه الضمانات في نوعين : فنية ، واخرى سياسية واقتصادية. من امثلة الاولى التصنيع المحلي لبعض قطع الوحدات النووية ، وحداثة الاجهزة ، وأن تحتفظ مصر بحق ادارة المشروع كاملا ويكون للخبراء وجود استشاري فقط . ومن أمثلة النوع الثاني من الضمانات الابتعاد عن اية شروط عسكرية او سياسية ترتبط بتنفيذ المشروع ، وتنويع مصادر الاتفاق مع الدول الكبرى ، والا يرتبط تنفيذ المفاعلات باية ضغوط سياسية واقتصادية ، او يمثل في احد جوانبه تدخلا في الشئون الداخلية لمصر .

والجدير بالذكر ان معظم ممثلي الاحزاب السياسية ، التي حرص الاستطلاع على رصد آرائهم ، قد ابدوا اهتماما كبيرا بقضية الاستقلال

الوطنى ، وطرحوا بعض الضـــمانات التى كانت بمثابة اتفـــاق عام بين التيارات السياسية المختلفة ، على حد ادنى ينبغى توافره .

واذا كان ما سبق قد لعب دورا سلبيا فى التأثير على آراء العينـــة بخصوص مشروع الطاقة النووية ، فاستندت معظم الاراء المعارضة على خطورة تعميق التبعية السياسية والاقتصـــادية ، بـــل ان الآراء المؤيـــدة ذاتها وضعت كثيرا من الضمانات لتوفير استقلال الارادة المصرية ، فـــان المتغير الثانى ــ الخاص بالتوازن الاقليمى فى الشرق الاوسـط ــ مارس دورا ايجابيا فى تحديد آراء أطراف النقاش . ويتلخص ذلك فى دخول اسرائيل مجال التكنولوجيا النووية . ومن المعروف أن لديها فائض كهرباء يقـــدر بحوالى ٣ر٨ مليار كيلو وات ساعة سنويا ، ومع ذلك فانها قـــد اتفقت مع فرنسا على شراء مفاعلات نووية مزدوجة القدرة ، وان الاخيرة وافقت على التجاوز عن شروط توقيع اسرائيل على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية . وقد فسرت بعض الدوائر السياسية ذلك بان هذا الاتفاق ، فى اطار هذه الظروف ، يعكس رغبة اسرائيل فى انتاج القنابـــــل النووية ، ودلالة هذه التطورات أن هناك ارتباطا بين استخدام التكنولوجيا النووية لاهداف اقتصادية واستخدامها لاغراض سياسية وعسكرية ، وأن تنفيذ مشروع المفاعلات النووية لابد أن يوضع فى اطار التوازنات الاقليميـــــة والــــــدولية .

وفى حقيقة الامر انعكس هذا البعد على استجابات أفراد العينـــة ، فجاءت النتائج تشير الى أن الاتجاه العام (بنســــبة ٦ر٧١ ٪) يرى أن انشاء هذه المفاعلات النووية فى مصر يحقق توازنا فى الشرق الاوســـــط والعالم العربى ، وكانت نسبة الاتفاق حول هذه النقطة مرتفعة داخـــل عينة المتخصصين وغير المتخصصين (٢٩ر٢٩ ٪) ، و (٥٧ر٧٨ ٪) على التوالى، وهو الامر الذى يؤكد الملاحظة السابقة الخاصة بالتأثير الايجابى الـــذى مارسه هذا المتغير على أفراد العينة ، كما يعكس أيضا درجة عالية من الوعى ــ بين عينة البحث ــ باهمية هذا العامـــل الاستراتيجى والامنى والعســـكرى .

وخلاصـة القول ان النتـــائج النهـــائية للاســـتطلاع ، التى تحمـــل اتجاهات القبول او الرفض ، جـــاءت خلاصـــة للتفاعل بين عـــدد من الاعتبارات الفنية والاقتصـادية والسياسية ، قد يزيد وزن البعض منهـــا فيغلب موقف على آخـــــر ، ولكنها فى النهاية نتاج هذه الاعتبارات .

مناقشــة ختامية

من الاهمية بمكان التاكيد على ظاهرة اتساق مواقف الاطـــراف عبر الاستجابات التى تضمنتها الاستمارة . فقد برز فريقان يؤيد أولهما استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء ، ويعارضه ثانيهما بحــدة تتراوح من بعد الى آخــر . واستمر كل منهما يؤكد موقفه المبـدئى على مـدى تطور الاسئلة . وهــكذا عكست النتائج درجة عالية من الاتساق وعــدم التناقض ، يفسرها طبيعة مفردات العينة التى تضم افرادا على درجــة عالية من التعليم والثقافة . يلاحظ ايضا ، بخصوص الاتجاهات العامة التى ميزت مواقف الاطراف ، انها انطلقت جميعها ــ سواء المؤيدة او المعارضة ــ من الرغبة فى الحفاظ على المصلحة القومية واعــلاء قيمـــة الاســـتقلال الوطنى . وهذه الاراء قد اتفقت على أن هناك مشكلة بالفعــل ، لــكن الاختــلاف فيما قد بـــرز مع طرح الحلول والبــدائل . وحــين طــرح البديل النووى لم توافق عليه حوالى ربع عينة المتخصصين وحوالى نصف عينة غير المتخصصين . الا ان النقطة الهامة التى ينبغى الالتفات اليها ، والتى قد تفيد صانع القرار ، هى درجـــة الاتفـــاق العالية بين مفــــردات العينة الكلية حول الاثار السلبية لتنفيذ المشروع ، خاصة ما تعلق بالآثار البيئية للطاقة النـــووية . وتزيد اهمية هــذه النتيجــة اذا ارتبطت بآراء المتخصصين فى الطاقة ، وهو ما يعنى فى النهــاية ضرورة الدراسـة الجادة المتأنية للمشروع .

واخيرا لابد من الاشارة الى نقطة هامة فى هذا المجــال ، وهى تتعلق ببعض التطورات التى لحقت بقضية الطاقة النووية ســـواء فى بعــدها العالمى او فى بعدها المحلى . وهى نقطة تثير ايضا اهمية الاطار الزمنى الذى تتم فيه استطلاعات الراى العام ، واهمية توافر المعلومات حول قضايا الــراى العـــام ، وقبــل هــذا وذاك توافــر عنصر الاهتمــــام . وتفســـير ذلك ان الاســـتطلاع قد تم تطبيقه فى صـــــيف ١٩٨٥ ، وبالتحديد فى الفترة من يونيـــو الى سبتمبر ، وهى فترة زمنيـــة عاصرت الكثير من الجدل والنقاش حول قضية استخدام الطاقة النووية فى مصر . الا انه يلاحظ أن الســاحة قد شهدت بعد ذلك عددا من المتغيرات الجديدة المحلية والعالمية ، التى قد تمارس دورهــا فى اعــادة تشــكيل الآراء والمواقف ، وذلك بما احتوته من معلومات جديدة واحداث جديدة .

ويبرز على المستوى العالمى حادث المفاعل النووى السوفيتى وتطــور اسعار الطاقة . فانفجار المفاعل النووى الســوفيتى « تشرنوبل » فتح الباب بلا شك امام الشعوب والحكومات لاعادة النظر فى البديل النووى او الحل النووى . وانعكست هذه الكارثة على الساحة المصرية بلا شك ،

وتصاعد الجدل والنقاش من جديد ، واعيد ترتيب الآراء والمواقف سواء على مستوى الفنيين المتخصصين او على مستوى صانع القرار . وكان اعلان الحكومة رسميا فى النهاية اعادة النظر فى مشروع المفاعل المصرى . ولا شك ان هذا الحديث بتطوراته قد جذب اهتمام الكثيرين للقضية ، فتابعوا تطوراتها ، واكتسبوا مزيدا من المعلومات عنها ، وهو ما سيؤثر بلا شك على نتائج اى دراسة مقبلة سواء على مستوى النخبة او على مستوى المواطن العادى ، الذى دخل الموضوع دائرة اهتمامه .

والتطور الثانى العالمى ، الذى يمكن أن يعد متغيرا فى دراسة قضية الطاقة النووية فى مصر ، هو انخفاض اسعار البترول . ففى العام الاخير شهدت اسعار البترول انخفاضا من ٢٥ — ٢٨ دولارا للبرميل عام ١٩٨٥ ، الى ما بين ٩ — ١٢ دولارا عام ١٩٨٦ ، وهو الامر الذى يدفع مرة اخرى لاعادة النظر فى انشاء المفاعلات . ففى اطار الاحتياطى البترولى المتوفر ، تصبح دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مسألة ملحة . وهكذا تبدو دراسة الاطار الزمنى فى علاقته باستطلاعات الراى العام بعدا هاما ينبغى التنبه له ، لامكانية تغير الآراء من لحظة الى اخرى، وفقا لتطور الاحداث وتطور المعلومات .

ويؤكد ذلك أيضا بعض التطورات على المستوى المحلى ، والتى برزت بعد تطبيق الاستطلاع . واهم هذه التطورات التى ترتبط بطريقة غير مباشرة بالقضية محل البحث حادث تسرب الاشعاع من اجهزة كلية العلوم بجامعة القاهرة ، وما نشر من تفاصيل التعامل البشرى مع هذه الاجهزة الدقيقة والخطيرة ، والذى عكس درجة عالية من الاهمال وعدم الانضباط ، وهو الامر الذى دفع البعض الى اتخاذ موقف سلبى من المفاعل المصرى خشية تكرار الاهمال .

وكل هذا يطرح فى النهاية ضرورة الدراسة المتأنية والجادة لمشروع المفاعل النووى المصرى ، باعتباره قضية قومية واختيارا صعبا . كما يطرح أيضا معالجة مشكلة نقص البيانات والمعلومات ، بل تناقضها احيانا ، وضرورة التعامل مع ارقام وبيانات صادقة ، من جانب جهة علمية متخصصة . واخيرا فان طرح الابعاد المختلفة لاية قضية ومناقشة الحقائق التى تتضمنها ، بحيث تخضع لعملية تقويم موضوعية ، هو السبيل الوحيد لاخراجها من دائرة الجدل والمزايدات ، وهو امر يعطى لكل الاطراف فرصة ومسئولية الاسهام فى مناقشة أهم القضايا القومية فى مصر .

مقدمة لتشخيص الحركات الدينية والسياسية

محمد السيد سعيد *

مقـــدمة :

اثار الصـــعود السريع للحـــركة التى أصبحت تدعـــى « بالاحيـــاء الاسلامى » قدرا كبيرا من الحيرة والاضطراب لدى المفكرين التقـــدميين العرب . فقد اعتاد هؤلاء المفكرون على تحليل الحركات الدينية والمؤسسات المشتغلة بالدين على انها جزء من آلة الدعاية المرتبطة بالطبقات وانظمة الحكم البائدة تاريخيا والرجعية اجتمـــاعيا وسياسيا . كمـــا استقر رأى اغلبية المفكرين العرب على أن مساهمة الحركات الدينية المعارضـــة فى حركات الاستقلال الوطنى لم تتناسب لا مع قوتها وفعاليتها السياسية ، ولا مع طبيعة المهمات الوطنية ذاتها والتى كانت تحتم تحالفا عريضا بين القوى السياسية المعارضة والوطنية ، رفضت هذه الحركات دائمـــا قبوله . ويبدو أن هذا التحليل التقليدى قد تعرض لاهتزازات وتغـــير سريع وعميق . فغالبية التفسيرات التى صـــــدرت عن مفكرين تقدميين عرب للحركات الدينية فى السبعينات قد عكست ما يشبه انقـــــلابا فى التشخيص والتثمين السياسى للحركات الدينية .

ولم يتوقف الامر عند حد قلب التحليل التقليدى ، واعتبـــار هـــــذه الحركات جزءا جوهريا من حركات التحرر العربية وحـــركات التغيير الاجتماعى الراديكالية . فقد اتسعت هذه التفسيرات الى دعوة المفكرين التقدميين العرب الى نبذ خلفيتهم الفكرية المعاصرة واعادة توجيه نشاطهم الفكرى الى مصادر أو مناهل المعرفة والثقافة « الأصـــيلة » التى ترتبط بالاسلام السياسى ارتباطا لا يراه البعض قابلا للانحلال والفك . وتستند هذه الدعوة لا لمجرد الضرورة السياسية ، التى يقال انها تحتم العودة الى أصول الهوية والذات القومية ، وانما ايضا الى حجة أن اعادة التوجـــه هذه تمثل ضرورة معرفية وفكرية . اى أن الدعوة هنا تقوم على فكرة ان المعرفة ، والعملية المعرفية ذاتها تقوم على أسس « قومية » أو تستند الى ايديولوجيات وثقافات قومية تاريخية ذات طبيعة طويلة المدى ان لم تكـــن ثابتـــه (1) .

---

* دكتوراه فى العلوم السياسية . خبير . مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية ، بجريدة الاهرام .

وأحد الاسباب الجوهرية لحيرة المفكرين التقدميين العرب يتصل بالمناخ الرومانسى الذى احيطت به الحركات الدينية ، خاصة فى وقت جاءت فيه اعمال معينة ذات طابع جسور نفذتها بعض الحركات الدينية بموجات من التفاؤل تخللت اليأس الشامل العام الذى اغرقت فيه المنطقة العربية اثر كامب ديفيد • وهناك سبب آخر يتمثل فى تقلص تقدير احتمالات التغيير الثورية فى أكثرية البلدان العربية ، وهو ما دعى كثير من المفكرين التقدميين العرب الى تأييد كافة حركات الاعتراض المعادية ــ شكلا وموضوعا ــ للامبريالية وتملك فرصة حقيقية فى احداث انقلاب سياسى راديكالى ، وان لم يكن ليتجاوز أفق التطور الرأسمالى •

وبغض النظر عن هذه الاعتبارات العملية ، فان الحركات الدينية فى العالم العربى تمثل مشكلة اصيلة فى التحليل ، لم ينجح الفكر العربى فى حلها وفك شفرتها بشكل متكامل بعد • اذ يستحيل التوصل الى موقف صحيح من الحركات الدينية فى مصر والعالم العربى قبل تشخيص هذه الحركات ، من حيث طبيعتها وارضيتها السياسية والفكرية ودورها فى عملية التغير السياسى ، أو بالتحديد موقعها فى حقل الصراع الطبقى . ونحن نعنى بالتشخيص عموما Identification لامجرد وصفها ، وانما « توقيعها » (استخداما للاصطلاح الجغرافى الذى يعنى تحديد مكان ما على خريطة) فى مجال المفاهيم المرتبطة بها •

ويقتضى تشخيص الحركات السياسية الدينية فى مصر والعالم العربى أن نبدأ بتحديد طبيعة البعد الدينى فى هذه الحركات ، ثم طبيعة الممارسة السياسية المنطلقة من أيديولوجية دينية ، وفحص الهيكل الادراكى والايديولوجى لهذه الحركات • ويمكننا ذلك من تحديد موقع هذه الحركات من خريطة الصراع السياسى والايديولوجى،فى سياق الظروف المحدودة التى تمر بها أمتنا وما تطرحه هذه الظروف من مهام موضوعية وذاتية • وسوف يتناول عرضنا الموجز هذه النقاط بالترتيب •

اولا : البعد الدينى فى الحركات السياسية :

هل تتميز الذهنية والفكر السياسى الدينى عن غيرها من النظم الفكرية الاخرى فى مجال الممارسة السياسية ؟ ويعتبر هذا السؤال جوهريا ، لان بعض الحجج التى تقدم للتشخيص أو الحكم على ممارسات سياسية ــ دينية تقوم على التماثل Ismophism ، وبعض الحجج الاخرى تقوم على عدم التماثل ونفى امكانيته . لقد تطور داخل الاطار العام لعلم الاجتماع فرع يبحث بصورة علمية فى الظاهرة الدينية بمعناها الواسع ، وسمى هذا الفرع بعلم اجتماع الدين . Science of Religion

ويسعى هذا العلم لا لتأمل الظاهرة الدينية فى محتسواها ، وانمسا لبحث طبيعتها ودورها الاجتماعى ، والتغيرات التى تعترى هذه الطبيعة وهــذا الدور فى سياق التطور التاريخى .

وتهتم المعرفة العلمية بالظاهرة الدينية كنشاط انسانى ، ولكنها تولى اهتماما خاصا بالجانب السياسى لهذا النشـاط . فلا شك ـــ عند أى باحث تاريخى ـــ أن الدين يمثل اداة سياسية هائلة . ولكن هذا البيـــان ذاته لا يخلو من معضلة منطقية . فكما يلاحظ فيرست First يكلك « الدينى » و « السياسى » يمثلان نقيضين مفهومين . فالسلطة الرئيسية التى يتصورها السياسى بطبيعتها علمانية ، من هذا العالم ، على حين أن السلطة التى يتصورها الدينى هى من نوعية اخرى ، وتكمن فيما وراء هذا العالم . وعلى حين تركز السياسة على علاقات الناس المتبادلة ، فان الدين يتجه لعلاقات الناس بالله أو بالمكونات والقوى المتصورة روحيا . وعلى حين تتعامل الاديان مع المقدس ، فان السياسة تتعامل مع العادى والدنيوى . وتستخدم كل من السياسة والدين الحسابات والنـــــداءات العاطفية ، ولكن الدين يتحقق من خلال الوحى على حين تسعى السياسة للتحقق فى نطاق العقل .. الخ (٢) .

وهناك حلان ذائعان لهذه المعضلة المنطقية . يقوم الحل الاول على افتراض ان الاديان تحمل دائما فى طياتها مثال الحياة الدنيوية القـــابلة للاكتمال ، الى جانب التجربة المرتبطة بالقدسية . ويناسب التعريف الذى تقدمه جيرتز Geertz للدين مثل هذه الرؤية . فوفقا له يمثل الدين « نظاما للرموز التى تعمــل على تكوين مزاج Mood ودوافع Motivation فى الناس تتسم بالقوة والنفاذ والديمومة ، عن طريق صياغة ادراكات بنظام عام للوجود ، ومنح هذه الادراكات قوة الوجود الواقعى الى الحـــد الذى تبدو فيه المزاجات والادراكات واقعية بدرجة فريدة»(٣) . ويتمثل التركيز هنا على أن الدوافع والمزاج لا يقوم تجاه شىء محدد وانما فى توجه عام ، وعلى مقولة النظام الشامل للوجود لا فقط فى النظام الخارج عن النطـــاق الضيق للعالم الاجتماعى .

ومن هذا المنظور سعى مفكرو الحركات الاسلامية الى التأكيـــــد على العالمية والصلاحية المطلقة للقواعد التى ينسبونها الى الاســـــلام ككين ، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه القواعد وعن الزمان والمكان . وليست هذه النظرة قاصرة على هؤلاء ، فكثير من الكتاب الغـــربيين الكبار يرون ان الدين الاسلامى نفسه يتضمن التأكيد على أن « مهمـــة الجماعة ممثلة فى تطوير نمط شـــامل للحياة فى ظل الرب يغطى كافـــة

مراحل الوجود الانسانى من تكون الجنين حتى الوفاة ، ويستبعد اى تمييز بين الجوانب المقدسة والدنيوية للحياة ، وذلك من طريق جعل كافة اوجه الحياة ترتبط بأداء اى عمل مهما كان ، وتتطلب الصياغة الطقوسية المثالية لهذا الاداء » (٤) .

وليس من الصعب ايضا أن نجد رؤية مماثلة للوصف السابق فى المسيحية السياسية فى الغرب ، حيث الاعتقاد بأن النصوص المقدسة تحتوى على نموذج شامل ونظام للقناعات والانضباط والعبادة يأتى بحلول مثالية لكل المشكلات (٥) .

على أن هذا الحل ، اى ذلك الذى ينظر الى الدين ذاته على أنه نظام شامل للوجود يغطى اوجه الحياة الانسانية ، لا يتقدم بنا كثيرا ، لانه لا يشير الى التناقض والتوتر بين الجزء الدنيوى ، باعتباره كذلك ، والجزء المقدس باعتباره جوهر التجربة الدينية . ويشير توينبى الى هذا التناقض فى نطاق التجربة الاوروبية كما يلى : نطالما ظلت الكنيسة بعيدة عن المجتمع القديم فأنها تستطيع بناء مجتمع جديد على مسئوليتها ، ودون أن تتورط فى ضعف وخطايا المجتمع القديم ، ولكن عندما تأتى الى مشاركة مع المجتمع القديم فانها تنخرط فى اخطائه وربما تقاد الى خدمة أغراضه بدون قيد أو شرط . ومن ثم فان المفاوضة على الوفاق مع مؤسسات النظام القديم تؤدى الى امتثال وسائل الكنيسة فى تنفيذ مهماتها الروحية ، وقد يحولها بعيدا عن هذه المهمات ونحو خدمة المجتمع القديم . ومن ناحية اخرى فحيث أن رسالة الكنيسة هى أن تقوم بتوصيل التعاليم المقدسة لكل مخلوق ، فانها لا تستطيع أن تنبذ الدعوة للوفاق ، اذ ان ذلك يكون ضد اغراضها (٦) .

على أن هذا التحديد للتناقض لا يقتصر على التجربة الاوروبية ولا على فترة البداية ، بل انه يتوغل فى اعماق السياسة المتدينة ذاتها ، اى هيكلها المنطقى — التجريبى . اذ يقوم هذا الهيكل على التأكيد التاريخى وعلى امكانية العدل المطلق والمثل القائم على الحياة الدينية الكاملة . وليس ثمة من شك فى أن هذا التأكيد زائف بالكامل ، ولا يمكنه الا أن يفشل عند اول تجربة عملية مع الحياة الاجتماعية فى اى طور من تطورها . ومن ثم يواجه التدين السياسى بالاختيار بين قبول مسئولية ممارسات فاسدة على اعتبار انها محتمة — وهنا فهى لا تستطيع توجيه النقد الى اى تنظيم اجتماعى آخر لا يقوم على الحكم الدينى — أو تسمية هذه الممارسات الفاسدة ذاتها على أنها الحق والعدل الموحى به الهيا . وفى هذه الحالة الاخيرة لا يملك الناس سوى الثورة على الدين

ذاته او الانقسام ضد التفسير السائد له . وفى كل الاحوال تقوم السياسة الدينية بنفى ذات « روحانيتها » وهو ما يمهد لتآكل الولاء لها . ويقوم هذا التناقض حتى عندما لا تكون ثمة مؤسسة دينية حاكمة أو مشاركة فى الحكم ، طالما أن التشريع الحاكم يقوم بصورة اساسية على تبرير دينى. وقد اشار شيخنا الجليل على عبد الرازق الى هذا التناقض لدى برهنته على أن الخلافة ليست مؤسسة اسلامية ، أى معلاة دينيا (٧) اما الحل الآخر لمعضلة العلاقة بين الدين والسياسة فيتمثل فى اعتبار الدين نوعا من الايديولوجيا . وقد كانت معالجة ماركس للمسالة الدينية أو بصورة اكثر تحديدا للنكسر الدينى فى كل من « المسائلة المقدسة » و « الايديولوجية الالمانية » بداية لهذا التقليد فى النظر الى الدين والفكر الدينى . ويرى ورسلى أن ما يميز الدين كايديولوجية هو التوجه للعمل السياسى القائم على تعليمات الهية . ويطور ورسلى افكار دومونت حول الدور الحقيقى للايديولوجية الدينية ، كشكل للوعى يتميز بالتركيز على كلية الحقيقة الاجتماعية Totality لا اى جزء منها . ومن ثم فان الدين ، كشكل للايديولوجية ، يعتبر مناسبا للنظر الى اجزاء المجتمع بالاحالة الى نظام كلى للمقولات أو الى نمط من الوعى الكلى Wholistic* (٨) .

على أن دراسة الدين باعتباره ايديولوجيا تماما يذهب بمعنى الايديولوجية بعيدا . فالايديولوجية ، لكونها بناء مفاهيميا يتصل بنفاذية محددة لمجال عينى من الممارسات،لابد أن تكون تاريخية،مؤقتة ، وذات نتائج ملموسة ، على حين ان الدين ، كنشاط وتجربة ، يتميز بديمومة فوق عادية قد تتجاوز عددا من الحقب وعدة أنماط من التشكيلات الاجتماعية ، كما أنها قد تمتد الى عدة أنماط طبقية للممارسة الاجتماعية . ويعود ذلك بالضرورة الى أن جزءا جوهريا من التجربة الدينية يتصل بمجمل شروط وحالات وطبيعة الوجود الانسانى ذاته . اى بتفسير واضفاء المعنى عليه واعادة قراءته ، من خلال نظام معقد للرموز والعلامات ذات الطاقة الوجودية، لا الايديولوجية .

ويلزمنا ذلك بتبنى عدد من التمييزات الهامة . أولا بين المبادىء والاسطورة Myth والقناعات الاخلاقية ، من ناحية ، والمؤسسات والطقوس والتجارب (أو المشاعر) ، من ناحية أخرى . وثانيا بين الجزء العملى Practical والوجودى Existential من الدين كتجربة معاشة . والواقع انه من الممكن والمناسب منطقيا — ومن زاوية الاحالة التجريبية — أن نقوم بتعريف « التجربة الدينية » فى صيغة ضيقة تمسك بما هو جوهرى فيها Essentialist . فيعرف سمارت Smart مثلا ، هذه التجربة بأنها « مجموعة من الطقوس المصاغة مؤسسيا والتى

تتوحد مع التقاليد ، وتعبر عن أو تستدعى مشاعر مقدسة موجهة الى مركز مقدس أو فوق مقدس ، يرى فى سياق البيئة الظاهراتية الانسانية ويوصف على الاقل فى الاسطورة أو فى الاسطورة والمبادىء . ويستهدف هذا التعريف تغطية تنوع هائل من التجارب الدينية (٩) ·

أى أنه على حين أن التجربة الدينية الوجودية أو الروحانية تتصل بمعضلة بحث الانسان ، باعتباره كذلك ، عن المعنى ، فان التجربة الدينية العملية تؤدى مباشرة الى أنشطة ايديولوجية وسياسية · والواقع أن جاذبية الايديولوجية الدينية تنبع الى حد كبير من اختلاطها وقدرتها على الاستعانة بالقوة الايمانية ، التى هى جوهر التجربة الدينية الروحية . ومن ناحية أخرى ، فان نشأة تجربة دينية روحية جديدة ترتبط عامة بشرط عملى — سياسى طاغ يتصف من حيث الشكل على الأقل بتغيرات عارمة تؤدى الى افتقار الترتيبات الاجتماعية — الثقافية القديمة الى القدرة على التواؤم مع حاجة الانسان لاستشفاف نظام للمعنى System of meanings
ولذلك عادة ما يكون نشوء الدين الجديد مرتبطا أو قابلا للتصور على انه حركات سياسية أيضا ·

ومع ذلك كله فان العلاقة بين هذين الجانبين للتجربة الدينية لا تخضع لقاعدة شكلية — منطقية مبسطة ، بل انها فى الواقع تقع دائما فى بؤرة متوترة لتناقش حاد · اذ قد لا يستطيع النظام الجديد للمعنى أن يخلق نظاما لعلاقات الناس (الطبقات) ولعلاقات الناس بالأشياء والعالم الطبيعى قادرا على الوفاء بالاحتياجات المادية — الاجتماعية لاجزاء كبيرة من الجماعة معرفة دينيا ، ومن ثم تنمو عملية التفريق على أساس اجتماعى — دينى ، وتأخذ فى هذه الحالة شكل انشقاقات ثيولوجية على هذه الدرجة أو تلك من الأهمية والعمق ·

ولكن ما هى أهمية التمييز بين الدين الروحى والدين العملى أو الايديولوجية الدينية ، وما هو مغزى هذه الأخيرة · ان أهم النتائج التى تنشأ عن هذا التمييز هى أن الدين لا يمكن تكذيبه علميا ، ولكن يمكن تكذيب الايديولوجية · ان ما يجب أن يؤكد عليه فى المقام الأول هو قابلية الايديولوجية الدينية للاختبار العلمى التجريبى من حيث المبدأ ، وهو ما يقتضى نظريا باثبات صدق أو عدم صدق مقولاتها المحددة . وينبغى أن نكون على اكبر درجة من الدقة هنا بصدد تحديد معنى صدق أو عدم صدق أيديولوجية ما . اذ أن الايديولوجية يمكن تكذيبها Falsiable لا على أساس مبدأ الحقيقة المطلقة ، وانما بالاحالة الى حقيقة تاريخية (أى نسبية ومحددة ومشروطة) كما هى معطاة فى ضرورة موضوعية ذاتية

انعكاسات تجريبية وتحريرية فى آن واحد (ومن هذه الزاوية يصبح ما هو غير حقيقى قمعيا بطبيعته ، والعكس صحيح بالنسبة لأية لحظة تاريخية بعينها) • ويمكن القول بصورة عامة بأن الايديولوجيات الدينية أكثر تعرضا للنتيجة سلبية فى اختيار مصداقية او عدم مصداقية مقولاتها ، أى أنها أكثر ميلا لان تأخذ شكل الوعى الزائف ، نتيجة لطبيعتها البنائية ذاتها •

ثانيا : الخصائص البنائية للايديولوجية الدينية :

تكشف بعض الدراسات عن أن البناء الشكلى لأى ايديولوجية يحتوى على جوانب ستة ، هى الوصف ، والتحليل ، والعلاج (من الناحية الأخلاقية) ، والعلاج (من الناحية الفنية) ، وأدوات التنفيذ ، ومقولات نابذة للايديولوجيات الاخرى(١٠) • والواقع أنه يمكن دمج هذه الجوانب فى ثلاثة مستويات للمقولات الايديولوجية ، وهى تصوير العالم Presentio والصياغة الاجرائية للممارسة Operationalization والاثارة المشاعرية للعواطف Sentimentalization

فكل ايديولوجية تحتوى على مجموعات معينة من المصطلحات والمفاهيم التى يعتقد انها تقوم بتصوير العالم السياسى بطريقة مناسبة لجماعة معينة • ويحتوى التصوير على جمل تصف الفاعلين الهامين ، واساليب ممارستهم ، وطبيعة العلاقات التى تربطهم بالجماعة المعنية وتفسير هذا كله . أن كل ايديولوجية لابد وأن تقوم بصياغة اجرائية للاهداف والقيم والمصالح التى تراها للجماعة المعنية على الأقل الى درجة معينة من الوضوح الفنى • ويمكن القول أيضا ان كل الايديولوجيات لا تخاطب عقل الجماعة فقط • بل ولابد ان تلجأ ايضا الى اثارة عواطفها ، عن طريق جمل وبيانات تدمج فى صلب المقولات التصويرية أو الاجرائية التثمين المتساوى أو غير التدرج لموضوعات التقويم Indifferentiated signification • ففى هذه الايديولوجيات يمكن ملاحظة ميل واضح لاضفاء قيم متساوية لجميع الأعمال (الصادرة عن الذات وعن الآخر) بدون تمييز بين القيم والتافه ، والاستراتيجى والتكتيكى ، والمبدأ والوسائل .. الخ . ومن نفس المنظور ، فان كل الاطراف الأخرى ترى على أنها متساوية السوء ، والتهديد للجماعة ، وهى أطراف غير قادرة عموما على اصدار اى فعل طيب تجاه الجماعة ، ولا يصح عامة المصالحة او التوافق معها (١١) .

وترتبط بذلك سمة رابطة للهيكل الشكلى للايديولوجيات الدينية ، وهى الميل للكليات Wholism ، وهو ما ينعكس على المستوى الفعلى سعيا محموما لأقصى درجة من التجانس Maximum conformity

ونمط الكليات التى تميل الايديولوجيات الدينية الى البعد منهما هى الكليات المتجانسة داخليا أو غير القابلة للتميزات التشريحية Undifferentiated Tatality . بمعنى انه لا يوجد جزء من التعاليم الايديولوجية يمكن نبذه دون الاقرار بنبذ الكل ، وبالتالى فلا يوجد جزء من كليات أخرى يمكن قبوله بدون قبول هذه الكليات البديلة .

اما من ناحية المضمون ، فان الايديولوجيات الدينية تتنوع بشدة ، وتتباين من حيث هياكلها من المقولات . ومع ذلك فانه من الممكن اشتقاق ملامح عامة أو متوازيات مقولاتية بين العديد من الايديولوجيات الدينية . ومن هذه الملامح ما يلى :

أولا : الاختزالية الاخلاقية Moral reductionism . فكل الايديولوجيات الدينية تفرد مقولات عديدة للتأكيد على أن أساس المجتمع المثالى هو الصحة الاخلاقية . وينظر الى المجتمع والجماعة السياسية الفاضلين على انهما نتيجة لتجمع افراد يتصفون بالاخلاق الحميدة . وجميع الامراض والعلل الاجتماعية تفسر — فى المطاف الاخير — على انها نتاج اخطاء وانحرافات اخلاقية . وجميع القيم الأخرى ، كما تأخذ شكلها المحدد المتولد فى الذهن والممارسة الانسانية ، اما تتعرض للتجاهل ، أو تتبع من حيث المكانة التعليمات الالهية ، أو يفرد لها أبواب خاصة . وتعتمد الايديولوجية فى ذلك على مصدر معين للالهام ، الذى يتجسد اما فى موضوعات مقدسة أو قيم عليا او رغبات وتجارب مباشرة تستدعى القبول المتسلط أعلى . وهناك بالطبع اثارة سلبية أو ايجابية للعواطف ، لن ندخل فى تفاصيلها فى هذا المقام .

وتتميز الايديولوجيات بعضها عن بعض شكليا بعدد من الفئات ، منها الطريقة التى ترتب بها التركيز والاولوية على هذه المستويات . ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن جميع الايديولوجيات الدينية تشترك فى الأولوية التى تضعها على اثارة المشاعر (وخاصة الاثارة السلبية للمشاعر) فى صورة المبالغة فى تصوير التهديد الآتى من الايديولوجيات الأخرى — دينية أو غير دينية — على القيم والموضوعات موضع التقديس) ويلى ذلك فى الاهمية مستوى التصوير الذى يخضع منطقيا ، أو ابتداع مفهوم على اختيار امثلة وسوق احداث تاريخية قياسية .. الخ) لمستوى اثارة المشاعر وليس العكس .

واذا كانت الفقرات السابقة تحدد السمة الشكلية الأولى للايديولوجيات الدينية ، فان السمة الثانية تتمثل فى الافتقار الواضح فيه

على التعارضـات المـزدوجة Binaryopposition بـين الالهى والشيطانى ، المقدس والمدنس ، الاستقامة والانحراف .. الخ . وبالتالى فان تصوير أطراف اى علاقة ، وتشخيص هذه العلاقة ذاتها والافعـال والاستجابات التى تنسج التفـاعلات ، يقوم اساسا على هذه المقـولات الازدواجية ، حيث يتم اضفاء صفة الخير على طرف والشر على طرف آخر، صفة مطلقة ، مع عدم الالتفات الى واقع الوحدة فى التجربة الانسانية . وينشا عن ذلك ميل للشىء الآخر ، واعتبار الاعمال الضارة له من قبيـل الخير طالما انه ليس من جماعة المؤمنين ، وتصوير التناقض لا على أنـه خاصة تاريخية للتطور الاجتماعى ، وانما على أنه مبـدأ عالمى مربوط بجماعات معينة كجزء من مصيرها المملى سلفا .

ومن الوصف السابق تنشأ سمة ثالثة فى البناء الشكلى للايديولوجيات الدينية ، نتيجة لطابعها غير التاريخى ، فهى تميل الى نوع من الحجج القائمة على ما يمكن ان يعتبر نظاما للاخلاق المتكاملة والمطلقة ، وكل المشكلات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ اختصارها الى مشكلات أخلاقية .

ثانيا : اختزالية اجتماعية : اذ تميل معظم الايديولوجيـات الى اختزال الجماعة Community ، والثقافة Culture الى مقولات دينية صرفة . وبتعبير آخـر ، فان كلا من الجماعة والثقافة تعرف وتعين حدودها دينيا ، بحيث تضم اساسا جماعة المؤمنين بالعقيدة المعينـة . أما الاخرون ، فهم اما موضوعات لجهود التحويل الى العقيدة المعينـة Conversion اى التبشير ، او هم زوائد لا يعترف لها بحقـوق الانتماء المتساوية .

ثالثا : انطباعية تآمرية : فغالبية الايديولوجيات الدينيـة تميل الى استدعاء صور مختلفة من التهديد الاتى من الجماعات الاخرى . كما تميل الى توقع الكوارث فى حالة الانحـراف عن الطـريق الصائب المحـدد بالتعليمات الدينية . وكل اسباب النكسات والفشـل تعلق ، اما على انحـرافات عن هـذا الطـريق او الى مؤامرات تحيكها الجماعات الدينية الاخرى . وعادة ما لا تحتاج هذه الايديولوجية الى البرهنة على صـحة تحليلاتها ، ولكنها عندما تفعل تلجأ الى تسييج معقد تختلط فيه وقائـع صغيرة ملموسة ومتعددة مع الاسطورة والصور النمطية والايحاءات غير الجازمة .. الـخ .

رابعـــا : تأســـيس دوجـــما نصـــوصية ومؤسساتية : فغالبيـــة الايديولوجيات الدينيـــة تميل بقـــوة الى تكوين دوجما ، اى مجموعة من المبادىء الثابتة ذات المكانة القدسية التى لا يجوز مناقشتها منطقيـــــا ومحاكمتها تجريبيا ، وتصلح لبدء اية محاجاة بصدد مجموعة من القضـــايا المتصلة او المشتقة من المبادىء المعنية . وتميل هذه الدوجما الى الترجمة فى مؤسســات . ومن ثم فان الايديولوجيات الدينية اما تلزم أو توجـــــــه اتباعها الى الاذعان الى قواعد حاسمة للطاعة والقيادة ليس فقط فى المجال الدينى الصرف ، وانما فى مجمل العلاقات والممارســات الاجتماعيـــــــة الاخرى ايضـــا .

ولا ينبغى مع ذلك ان ناخذ التعميمات السابقة على علاتها ، بل ان هناك تحفظات ثلاثة ترد على الافتراضات سالفة الذكر ، سواء تلك التى تتصل بالبناء الشكلى او اتجاه المقولات من حيث المضمون . وأول هذه التحفظات هو ضرورة التمييز بين النصوص الدينية المقدسة والايديولوجية الدينية . ففى واقع الأمر قد لاتجد الافتراضات السابقة اى تأييد فى النصوص الدينية ، ومع ذلك فهى تظل صحيحة بالنسبة للايديولوجيات الدينية،اى الايديولوجيات والحركات التى تنسب افكارها العملية الى قدسية دينية معينة .

والتحفظ الثانى هو انه ليس ضروريا ان تكشف كل ايديولوجية دينيةفى جميع الاوقات عن السمات الشكلية والمضامين السابقة . فمن ناحيةقدلاتتحقق جميع السمات السابقة فى كل ايديولوجية دينيـــة على حـــدة ، وان كـــان الميل يظل قائما . فما تصفه هو فى الواقع حقل معين للممارسة الايديولوجية يتعين بوصف تجريبى لعدد كبير من حالات بروز الايديولوجية الدينية . ومن ناحية ثانية فاننا نصف اساسا الايديولوجيـــة الدينية فى مرحلة الصعود ، ونميز بينها وبين الحالات الدينية لسلطات قائمـــة .

أما التحفظ الثالث فيرتبط بالحكم على هذا الهيكل الشكلى والمفاهيمى للايديولوجيات الدينية.فما يبدو من العرض السابق من انطباع بعدم العقلانية الظاهرة فى الايديولوجيات الدينية ليس سمة تنفرد بها . وليس المقصود هنا ادانة هذه الايديولوجيات من حيث ميلها غير العقلانى ، وانما تقديم وصف له طابع الشمول والتحديد معا لخصائص هذه الأيديولوجيات بصورة تمكن من اقامة علاقة بين هذا الوصف للايديولوجية وتشخيص تطور الوقائع المادية الاجتماعية الذى تنشأ فيه ، وبحيث يفتح ذلك الباب أمام دراســـــة تجريبية مقارنة لاسباب صعود وهبوط هذه الايديولوجيات أو على الأقل للمصاحبات المادية الاجتماعية Correlates لهذا الصعود والهبوط(١٩) .

فمثلا يتيح لنا اثبات الافتراضات السابقة الخروج باستنتاج أولى يصلح للاختبار فيما يتصل بجانبين من عملية صعود الايديولوجيات الدينية فى مجتمع معقد . أولا : يمكن القول بأن الخصائص الشكلية للايديولوجيات الدينية تتناسب مع حالات معينة لتطور النظام الاجتماعى ، يعانى فيها هذا النظام من ضغوط عنيفة من الداخل والخارج ، عندما تتولد عن هذه الضغوط حالات يأس معينة ، وعندما تبدو الجماعة نفسها تحت وطأة هذه الضغوط معرضة لعملية تفكك سريعة نتيجة تناقص ظاهر فى قدرة النظـــام على التأقلم مع ظروف جديدة . ففى مثل هـــذه الحالات يتزايد التركيز على مزاج عاطفى واعتماد تعارضات مزدوجة مع تعاظم الحاجة لتجانس اجتماعى فعـــال . وثانيا : من حيث المضمون ، فان الايديولوجيات الدينية تميل لاتخاذ طبيعـــة شمولية (أو على الاقل سلطوية) تتفق مع حدوث أزمة تشمل بآثارها أكثر من طبقة اجتماعية واحدة فى اطار ظروف تزيد احساس المجتمع ككل بفقدان النظام Order وتحلل غير موظف Disruption وبحيث تصبح فكرة استعادة النظام بحد ذاتها ذات أولوية قاطعة ، على حين أن التغيير يتسم بدرجة من السرعة والسيولة أو عدم التحديد بحيث لا تستطيع طبقة واحدة تسلم مهام التغيير الموجـــه أو اعـــادة توجيهه بدون مستوى مرتفع جدا من العنف أو تعرض المجتمع للانشـــقاق . على أن الملحوظات السابقة تتجاوز جانب الوصف الى التحليل .

ثالثاً : الظروف البنائية لتوظيف الأيديولوجيات الدينية :

من الواضح أن الأيديولوجيات الدينيـــة قد لعبت تاريخيـــا اما دورا معارضا أو مدعما للنظام الاجتماعى السائد . وبسبب ذلك حيرة شـــديدة فى تحديد الظروف البنـــائية المصـــاحبة لتوظيف هذه الايديولوجيات . على أن هذه الحيرة قد تتبدد اذا ادركنا ان الأساس الدينى الواحـــد قد يعطى تفسيرات ، ومن ثم ايديولوجيات ، متعددة . ومن ناحية اخرى فان التمييز بين « حالات متباينة » للنظام الاجتماعى قد يفتح البـــاب لفهم طبيعـــة ظروف التوظيف ، والخصـــائص المحـــددة للايديولوجيـــات المنتســـبة للدين . ولنبدأ أولا بتوضيح طبيعة توظيف الأيديولوجيات الدينية عنـــدما تتحالف مع نظام اجتماعى مستقر نسبيا ، ثم ننطلق من ذلك الى « حـــالة » تعرض هذا النظام للتقوض والتغيير .

١ ـــ حالة استقرار النظام الاجتماعى : نشب الخلاف بين علم الاجتماع المحافظ والمفكرين التقدميين حـــول تحديد طبيعـــة الوظيفة التى تقوم بها الأيديولوجية الدينية فى تدعيم نظم الهيمنة الاجتماعية والسياسية . ولايزال علم الاجتماع المحافظ يستلهم افكاره حول هذه القضية من مقولات دوركايم .

فوفقا لهذا الأخير ، يعرف الدين بما هو مقدس لدى قبيلة أو مجتمع ، الذى بفضل الاستجابات المشتركة (المشاعر والممارسات .. الخ) التى يستدعيها والحاجات التى يفى بها للجماعات والافراد ، يعمل على دمج أو توحيد المجتمع الى « جماعة أخلاقية Moral community (١٢) » .
وعلى الرغم من أن دوركايم قد اعتبر هذه الوظيفة الادماجية أقرب الى المجتمعات البسيطة (أو ما أسماه البدائية) ، فان المدرسة الوظيفية قد عملت على تعميم هذه المقولة بجعل الثقافة الدينية اساسا لدمج المجتمع بصورة عامة .

على ان قبول وجهة النظر هذه يتضمن مخاطرة تجاهل عدد من الحقائق النظرية والتجريبية . ففى المقام الاول ، تقوم وجهة النظر هذه على تخصيص الوظيفة الاندماجية فى مجال الثقافة عامة والثقافة او الأيديولوجية الدينية خاصة ، على حين أنه لا يمكن فهم وظيفة أو عملية الأدماج الا بربطها بمجمل العناصر المادية التى تكون أساس المجتمع والتى تتوازن أو تؤلف كليتها تحت تأثير اسلوب معين للانتاج .

وثانيا : فعلى حين انه قد يمكن التجاوز عن التعميم المبسط المتضمن فى هذه الرؤية فى حالة المجتمعات البسيطة أو شبه القبلية القائمة على الاقتصاد الطبيعى ، فانه لا يمكن تجاهل أن الثقافة فى المجتمعات الاكثر تعقيدا تستوعب متغيرات ومجالات لا يمكن توطينها فى المجال الدينى وحده ، والتى اعتبر دوركايم نفسه انها بحاجة الى ميكانيزم للتضامن والتفريق « العضوى » أى القائم على تشابك وتناقض المصالح .

وثالثا : أنه من وجهة النظر السياسية ، تتجاهل وجهة النظر هذه حالة المجتمعات التعددية دينيا ، وبغض النظر عن درجة أدماجها . اذ لا يمكن أن تلعب الأيديولوجية الدينية فى هذه الحالة دورا أدماجيا دون أن يعنى ذلك مستوى هائلا من العنف الضرورى لاستئصال الأقليات أو تحويلها قسرا الى دين الأغلبية . وكما يلاحظ رمرتسون ، فان التلاعب بالأيديولوجية الدينية فى مجتمعات العالم الثالث الراهنة يؤدى الى عكس المقولة السالفة الذكر ، أى الى تحطم أساس الاجماع والمصالحة الاجتماعية(١٣) . وفوق ذلك ، فانه حتى فى حالة سيادة دين واحد ، يؤدى فرض تفسير دينى معين فى أوقات التغير السريعة الى شق المجتمع مع تحول تفسير أو ايديولوجية مناقضة من المجال الثيولوجى الى حقل النضال الاجتماعى ، كما حدث فى حالة ظهور البروتستانتية فى أوروبا (١٥٠٠ ــ ١٦٥٠) ، وفى حالة ظهور حركة الخوارج ثم الشيعة بعد ذلك فى الحضارة الاسلامية منذ الفتنة الكبرى .

ومن ناحية اخرى فقد قدمت نظريات متعددة لتفسير دور الأيديولوجية الدينية فى اطار نظم الهيمنة الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع الراديكالى.

وقد يكون ايجـــاز وجهة النظر الشـائعـــة فى نظرية الايديولوجية السائدة Dominant Ideology thesis ووفقا لهذه النظرية ، فان وعى الطبقات المستغلة والخاضعة يتشكل ـ فى الظروف العـادية ـ بأفكار ومقولات الأيديولوجية التى تتبناها الطبقات السـائدة ، والتى يستهدف منها حرمان هذه الطبقات من فرصة تكوين ايديولوجية أو أفكار مستقلة ، وهو ما يردعها عن الممارسـة السـياسية المستقلة التى قد تودى بالنظام السائد أى أن وظيفة الايديولوجية الدينية ليست كما يزعم علم الاجتماع المحافظ ، مجرد اضفاء الشرعية على النظام السائد ، وانما نزع السلاح الايديولوجى للطبقات المحرومة ، عن طريق ترقية هذه الايديولوجية الى مقام الايديولوجية السـائدة .

وتتضمن هذه النظرية افتراضـات او مسلمات ضمنية ، منهـا أن اكثر الأيديولوجيات قدرة على القيام بالوظيفة السابقة هى تلك التى تنتسب الى الدين السـائد ، وذلك نتيجة لميل هـذه الأيديولوجيات الى التعميـة عن التناقضات الطبقية ، والى توفير اسباب التعويض عن الحرمان القائم بوعود الحياة المقبلة ، والى مساواة التمرد على الأوضاع القائمة باية صـورة ، شخصية ـ انحرافية او جماعية ـ ثورية ، بخسارة الوعـد والمعنى اى بمعصية الله . وباختصار فان وظيفة الأيديولوجيات الدينية هى بالأساس أداة للهيمنة الايديولوجية للطبقـات الحاكمة ، المستغلة ، على الطبقات المحكومة ـ المستغلة .

على أن تلك النظرية الشائعة تقع فى عدد من المغالطات النظريـة والتجريبية . فاذا كانت تلك هى الوظيفة الرئيسية للايديولوجية الدينية ، فكيف نفسر خروج أجزاء من الطبقات الحاكمة أو الصاعدة الجديدة عن هـذه الايديولوجية علنا ، ومقاطعتها اما بصورة مفتوحة أو بتبنى تفسيرات ايديولوجية مناقضة ، فى اطار نفس الانتساب الدينى . وكيف نفسر حالة استقرار أنظمة حاكمة وطبقات مستغلة . ومن الناحية التجريبية وكما يوضح ابيركومبى من التاريخ الاوربى ، فان الطبقات الشعبية نادرا ما تبنت فعلا الايديولوجيـة السائدة وسط الطبقات الحاكمة حتى لو انتسبت الى نفس الدين ، وحتى فى أكثر ظروف الهيمنة المؤسسة للايديولوجية السائدة ، فى العصور الوسيطة مثلا (١٤) .

وبوجهنا النقد السابق الى البحث فى وظيفة الايديولوجيات فى جغرافية اخرى ، وبالتحديد فى مجال تكون الطبقات الحاكمة ذاتها . ومن هذا المنظور ، يمكن تحديد هذه الوظيفة بانها توفير عناصر جوهرية لبناء واعادة الطبقـات الحاكمة ، وفى سياق هذه الوظيفة ، توفير بعض الشروط الهامة للسـيادة الطبقية بصورة عامة . واذا كان ذلك صحيحا ، فان الحاجة للايديولوجيات الدينية ـ بالمقارنة بالايديولوجيات المتاحة الاخرى ـ ترتبط بالشروط التى

تحتم ادماج الطبقة الحاكمة واعادة انتاجها، بالاستعانة بأساليب فوق اقتصادية، بل وربما أيضا فوق سياسية . أى باختصار عندما تكون الرابطة الايديولوجية بحد ذاتها ليس فقط مستقلة ذاتيا وبصورة نسبية ، وانما غير قابلة للتعويض من خلال ميكانيزمات اقتصادية ، او ميكانيزمات سياسية صرفة . وتتنوع الطبيعة المحددة لهذه الظروف ، ولكنها تجد تجسيدها النمطى فى المجتمع الاقطاعى ، الذى يكاد افراد الطبقة الاقطاعية يشكلون فيه وحدات سياسية — اقتصادية شبه مستقلة بعضها عن البعض .

هذا عن الوظيفة الاولية للايديولوجية . أما عن وظيفتها العامة ، او توفير الشروط اللازمة لاعادة انتاج نظام طبقى معين للسيطرة ، فانه يمكن القول بأن الايديولوجية الدينية تصبح ضرورية بالمقارنة باية ايديولوجيات اخرى :

١ — فى حالة أساسية ، وهى عندما تقدم هذه الايديولوجية نقطة الالتقاء بين اشكال متعددة للسيطرة ، اى السيطرة على اسس طبقية ، واثنية ، وجنسية ، واقليمية ... الخ .) وبحيث توفر نقطة الالتقاء هذه قوة كافية لدعم واستقرار نظام السيطرة ، بالمقارنة باية ايديولوجية اخرى .

٢ — حالة تشقق وتغير النظام الاجتماعى : حيث تلعب ايديولوجيات دينية دورا معارضا تقدم مشكلات اكثر اثارة للتحليل . وينبغى بادىء ذى بدء ان نميز هنا بين الطبيعة المحددة للايديولوجيات الدينية فى طور الحكم والتواطؤ مع النظام القائم ، وبين تلك الايديولوجيات الدينية التى تلعب دورا معارضا وراديكاليا . ويعتبر هذا الجانب من أعقد جوانب البحث فى الايديولوجية بصفة عامة . ففى حالة الايديولوجية الدينية نجد ان الميل لتكوين ارثوذكسية او دوجما مشترك بين حالتى التواطؤ والمعارضة . ولكن الايديولوجية الدينية فى حالة التواطؤ مع النظام القائم اكثر استعدادا للانفتاح على العناصر الدنيوية فى الفكر ، من اجل تطوير لحول لمشكلات ما غير واردة فى النص الدينى او غير مناسبة لظروف اعادة انتاج نظام الهيمنة القائم . على حين أن الايديولوجية الدينية فى موقف المعارضة تميل عادة الى مقولة العودة للاصول النصوصية للدين المعنى (يصح ذلك مثلا بالنسبة للبروتستانتية والجماعات الاسلامية فى العالم العربى) اى ان الفارق هنا لا يقوم فى درجة الارثوذكسية او الدوجما ، وانما فى المصادر التى تشتق منها . فالمؤسسة الدينية المسيطرة تكون دوجما مربوطة بمكانتها المقدسة ذاتها ، وتشعر بحرية اكبر فى اعادة تفسير النص الدينى ،

ومن ثم تبقى نظليها الايديولوجى مفتوح اكبر على المصادر الدنيوية للتجديد الفكري من حالة موقف المعارضة ، الذي تدان فيه الدوجما القائمة باعتبارها انسداداً للنقاء الديني . وبطبيعة الحال ، فان هناك بعداً آخر للفوارق بين الموقفين ، يتمثل في درجة روح العدائية Belligerency . فالايديولوجية الدينية في موقف المعارضة تميل الى تفسير النصوص الدينية بروح تكشف عدم التهاون مع الاوضاع الدنيوية القائمة ، حتى لو كانت مباركة من قبل الدوجما السائدة (١٥) .

وتظهر معظم الحركات الدينية المعارضة في شكل اعتراض واسع النطاق على الممارسات الثقافية القائمة . وهو الامر الذى يبرر لدى البعض تفسيرات تقوم على الدينامية الثقافية بحد ذاتها . فيعتبر والاس ـ الذى يعتمد عليه جزء كبير من الادبيات الحديثة حول الموضوع ـ أن حركة المعارضة الدينية هي احد اشكال ما يسميه بحركات بعث الحيوية (أو باختصار : الأحياء) Revitalisation movements وهـو يضم الى هـذه النسبة اشكالا متنوعة من الحركات الدينية ، مثل حـركات تأليه الولادة الرسولية Contivistic movements، وتقـديس مراكب الشـحن Cargo cults (وهى ظاهرة ترتبط بالاسى الشديد المرتبـط بالسفر والمغادرة وشحن الاشخاص غصبا) ، والحركات التبشـيرية Messianistic ، وتكون الطوائف Sect formation. وحركات الاحياء الديني Religious revival (*) . ويعرف والاس حركات الاحياء أو بعث الحيوية الدينية ، بأنها جهد واع ومنظم وصبور من أعضـاء مجتمع ما لتأسيس ثقافة اكثر اشباعا(١٦) . وتقوم نظـرية والاس على أن حركات الاحياء الديني تتفق مع فترات تشوه ثقافى ، ويعرف هذا بـدوره على انه بروز انماط من الاستجابة للضغوط النفسية Stress التي تظهر علامات تراجع ثقافى فى هذه الفترات . وعندما تتم دورة الاحياء ، يتم تجديد الثقافة القديمة من طريق اعادة صياغتها على ضوء رؤية جديدة للكون Anen World - view ، ومصادر جديدة للالهام . وميكانيزمات جديدة لحل المشكلات او تقليل الضغط النفسى . ولكن والاس يفشـل في استكشاف لماذا تأخذ حركات الاعتراض شكلا دينيا ـ بالمقارنة بالاشكال العلمانية ؟ ولكن من المفهوم ان هـذا الاختيار يجد اساسه فى التـكوين الثقافي والتاريخ النفسى للجماعة المعنية .

ويكاد يكون هذا هو نفس موقف كاتبنا العربى عابد الجابرى . اذ بعد أن استعرض نقد التفسيرات المادية المختلفة للبروز الحاد لاشكالية الاصالة والمعاصرة في الواقع الثقافي العربي ، يدلف الى تأكيد أن « اشكالية الاصالة والمعاصرة فى الفكر العربى الحديث والمعاصر هى اشكالية ثقافية محضة ،

بمعنى انها تجد اسسها ومبررات وجودها في الوضع الثقافي والفكر العربي الراهن ، في مكوناته » · ويلتقط الجابرى عددا من الوقائع الهامة · أولاها العمق أو الثقل الفائق للمخزون الثقافي ـ الديني العربي في الوعي واللاوعي العربي ، والثانية بروز المصدر الثقافي التراثي الديني كأداة للاستجابة للتحدى الاستعمارى الغربي ، وهو الذى يطغي على السمة الثالثة لهذا البروز كأداة لمشروع النهضة العربي (١٧) .

على ان هذه الصياغة للمشكلة تتجاهل واقع أن التشوه والتراجع الثقافي قد يستمر لقرون عديدة دون أن ينتج عن ذلك حركات احياء ديني ذات اتساع اجتماعي · فالواقع أن الباعث على هذه الحركات هو اما بروز تحد خارجي، تعجز الجماعة عن صده ومقابلته بفعالية ، أو تطور أوضاع داخلية لا تستطيع الثقافة القديمة التأقلم معها . ففي الحالتين يبرز «الوعي» بضرورة تطوير الثقافة « القومية » من اجل مقابلة التحديات . ولكن الأمر الجوهري هنا هو أن « الوعي » لا يتحول الى ايديولوجية ، أى الى وعي اجتماعي له انعكاسات وامكانيات سياسية ، بدون حدوث تغييرات اقتصادية ـ اجتماعية داخلية توفر القوى الاجتماعية الكفيلة بتبني الوعي الجديد . وتعتبر هذه المقولة احدى الافكار الكبرى التي نقلها علم الاجتماع الحديث عن ماكس فيبر · فوفقا لفيبر ، قد توفر « دعوة دينية جديدة Calling الاسس الاخلاقية لتشكيلة اجتماعية ديناميكية مجددة . فمثلا ترتبط الدعوة البروتستانتية بمجموعة القيم الأخلاقية التي تستجيب لحاجات الراسمالية الصاعدة ، مثل الزهد الدنيوى ، والنجاح في الاعمال ، والمباشرة العقلانية للرغبة في السعادة ... الخ (١٨) . ولم يتصور فيبر أن بروز الدعوة البروتستانتية في أوروبا كان بحد ذاته كافيا لتطور الرأسمالية · وأن كان هذا التحفظ غير كاف لانقاذ نظريته ، اذ أن الدراسات التجريبية تؤكد أن التحولات التي بشرت بميلاد الرأسمالية كانت هي الباعث وليست النتيجة للدعوة البروتستانتية ·

ولكن النقد الاكثر جوهرية لنظرية والاس ومن أعقبوه يتمثل في الآتي : لقد افترض منظرو الاحياء الديني أن مجرد بروز حركات معارضة دينية ـ ثقافية يوفر بحد ذاته أساسا لاعادة بعث الحيوية الثقافية Revitalization وقد يتفق ذلك ـ الى حد معين ـ مع التجربة الاوروبية المرتبطة بالبروتستانتية . اذ رغم تركيز هذه الاخيرة على العودة الى الاصول ، الا أن الاصول التي تمت العودة اليها كانت تلك التي حررت الدوجما الثقافية ـ الدينية من أكثر عناصرها ركودا وانغلاقا على التجديد . ولكن في حالات أخرى قد تكون حركات الاحياء الديني ـ بمطالبتها بالعودة للمنابع النصوصية ـ هي اداة الدعوة للانغلاق الثقافي

ومحاربة التجديد ، أى انهــا تكون من حيث الجوهر والوظيفة الثقافية التكاسية أو نكوصية Regressive . ولا يجب أن يكون التقييم فى كل الحالات قائما على اسس انطباعية أو رومانسية . فلكى تؤدى حركة معينة الى اعادة بعث الحيوية الثقـــافية لابد وأن تفى بثلاثة شروط ، هى : (أ) أن تســـاهم فى ايقاظ حساسيات جديدة تفتح فى آفاقهـــا أساليب جديدة للانتـــاج التعبيرى والرمزى الذى يقود الى دعـــم أعظـــم للحيـــاة الانســـانية . (ب) أن تفتح الباب لعملية تأمل واعـــادة بنـــاء توليدى generative recollection and reconstruction الذى تتطـــور فيه مستويات جـــديدة للمعرفة التكتيكية . (ج) أن توضع قيم جديدة فى مجال العلاقات الاجتماعية بصورة تؤدى الى زيادة امكانيات التحرر الانسانى سواء من خـــلال وسائل جديدة للانتاج المـــادى والمعرفى أو من خلال تصفية الاشكال التى تقمع تطور وامكانيات الطبقات المستعبدة — وعلى اساس هذه المعايير الثلاثة يجب التمييز داخل حركات المعارضـــة الدينية بين حركات بعث الحيوية والحركات النكوصية (١٩) .

وعلى حين أن التمييز داخل حركات الاعتراض الدينى بين النمط الاصلاحى — الباعث للحيوية Revitalizing reformation ، والنمط النكوصى الأرثوذكسى Regressine orthadoxism قد يتضـــح من خلال تطبيق المعايير الثلاثة السابقة ، فانه ليس من الواضح متى تكون السيادة لاى من هذين النمطين . هناك بطبيعة الحـــال ظروف تتصـــل بالسياق المحدد للتطور التاريخى لامة بعينها Cantext — specific ، واهمها حالة الغـــزو والتحـــدى الخارجى . ولكن قد تستجيب الامة لهـــذه التحديات اما بدعـــوة اصلاحية دينيـــة أو بالانســـحاب الى الداخـــل والنكوص الى الأرثوذكسية . فمثلا اعتقد فقهـــاء الاســـلام ان الاسلوب الوحيد لمواجهة الغزو المغـــولى فى القرن الخامس الهجرى هو اقفال باب الاجتهـــاد وقمع الخروج عن قواعد السنة السلفية التقليـــدية ، فى محـــاولة مستميتة لمنع مزيد من الانشـــقاقات الدينية وراب صـــدع ما حدث منهـــا . على أن ذلك لم يؤد الا الى تسليم العالم الاســـلامى الى مرحـــلة ثبات وركود طويلة ، لم تقلقها غير الهجمات الامبريالية الغربيـــة الاولى . ومن ناحية أخـــرى فقد بدأ المفكرون الدينيون فى الانخراط فى حركة اصلاح لم تستكمل فى منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك كوسيلة لتحقيق نفس الهـــدف ، أى صد محاولات الغزو الاوروبية للعالم العربى والاسلامى . ويوضـــح هذان المثالان أن التحدى الخارجى لايصلح بحد ذاته أساســـــا لتفسير التباين فى ردود الافعـــال على صعيد الايديولوجية الدينية . بل أن من المستحيل فهم بروز الايديولوجية الدينية من كلا النمطين فى محور المعارضـــة بدون ربطها بطبيعة التحولات الاقتصـــادية الاجتماعية فى المجتمع . وليس

الاستنتاج السابق بأمر جديد . فقد اعتاد علم الاجتماع النقدى ان يربط دائما بين الايديولوجيات والارضية الاقتصادية الاجتماعية التى تزدهر فى ظلها . ومع ذلك فان هناك فشلا واضحا فى تشخيص طبيعة العمليات والظروف البنائية لتوظيف الانماط المختلفة من الايديولوجيات الدينية اجتماعيا . ويعزى هذا الفشل اساسا الى اجترار المقولات التقليدية التى عزفت عن قبول الطبيعة المستقلة نسبيا لحركة الفكر والأيديولوجية ، والى التمسك بربط كل ايديولوجية منفردة بطبقة محددة بصورة قطعية . على حين أن الواقع الحى قد برهن مرات عديدة على أن الايديولوجيات الدينية قد تنفذ الى أكثر من طبقة اجتماعية ، وعلى قدرة هذه الايديولوجيات على استقطاب تأييد طبقات متباينة ، بل ومتناقضة ، فى لحظات مختلفة من التطور الاجتماعى (٢٠) .

وعوضا عن هذا الأسلوب التحليلى التقليدى ، فان ما نؤكد عليه هو أن فهم دور الايديولوجيات الدينية فى موقف المعارضة يتطلب أمرين :

أولا : ربط هذه الايديولوجيات « بحالات » الهيكل الاقتصادى — الاجتماعى ، وليس بالضرورة وبصورة مسبقة على التحليل التجريبى بطبقة بعينها .

ثانيا : فهم المغزى الطبقى للايديولوجية الدينية فى موقف المعارضة ، على ضوء التوزيع المحدد للقوى الاجتماعية فى مجال محدد للتغير ، وفى اطار الخصائص الشكلية وبناء المقولات المتضمنة فى الايديولوجيات المعنية .

وعلى الرغم من أن الوفاء بهذين المطلبين يستلزم تحليلا محددا للسياق الاجتماعى الذى تنشأ فيه الايديولوجيات الدينية وتكتسب اتساعا اجتماعيا ، فان هناك مستوى معينا من التعميم يصلح فى نطاقه التفسير التالى : يتفق صعود الايديولوجية الدينية فى موقف المعارضة مع حالة أزمة انتقال Transition Crisis مستديمة Protracted فى تاريخ تطور النظام الاقتصادى — الاجتماعى . وتتسم هذه الأزمة بما يلى .

(أ) استهلاك الامكانيات التطورية فى مرحلة منصرمة من مسار النظام الاقتصادى — الاجتماعى .

(ب) وجود عمليات اقتصادية تؤدى الى التحلل السريع للمؤسسات الاجتماعية التقليدية ، مثل : المجتمع القروى Village community ، والحى ، والنقابة أو الطائفة ، وشبكات العمالة الكلاسيكية Patron — client netmorks

(جـ) ومع ذلك فان هذه العمليات الاقتصادية لا تقابلها مؤسسات سياسية ـ ثقافية تتضافر معها وتستطيع اعادة ادماج جمهرة الأفراد الذين سربوا من المؤسسات الطبقية القديمة ، مما ينجم عنه غياب ميكانيزمات الامن والنظام والتبادل القائم على مشاعر التضامن ، وبالتالى احتدام أزمة ثقافية مع انتشار العجز عن ابتكار مستلزمات مناسبة لمواجهة المشكلات الاجتماعية ـ البيئية ـ الثقافية الجديدة .

(د) انقسام الطبقة الحاكمة واعادة هيكلة موازين القوى بين فروعها المختلفة ، ومن ثم تفاقم التناقضات الطبيعية بين الفروع الطبقية السائدة . وعند هذه النقطة فان العامل الحاسم فى تحديد طبيعة الايديولوجية الدينية المعارضة يتوقف على نوع موازين القوى داخل الطبقة الحاكمة :

١ ـ ففى حالة وجود فرع طبقى نام بسرعة وقادر على اعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية بصورة تفتح الباب لتخطى الازمة اذا ما تحطمت مقاومة بقية الفروع التقليدية ، فان هناك احتمالات قوية لتطور أيديولوجية اصلاحية Reformationist ، أو حركات بعث الحيوية

٢ ـ أما فى حالة حدوث توازن قوى بين فروع متباينة المصالح من الطبقة الحاكمة ، وحيث لا يملك أى فرع منها مفاتيح حل الازمة بصورة تطورية ، مما يؤدى الى استمرار تعرض الجماهير المحكومة لمدة طويلة للتمزقات الناشئة عن التغيرات الاقتصادية ، فان الأمر الاكثر احتمالا هو تطور ايديولوجية دينية نكوصية وذات طابع شمولى .

والامر الهام هنا هو ان « حالة » الهيكل الاجتماعى لا تسمح للطبقات الشعبية بطرح بديل جذرى ، نتيجة التحلل السريع للمؤسسات الدنيا التقليدية فى وقت تكون فيه هذه الطبقات اما بعيدة عن موقف الانتكاس بمستويات الكفاف أو فى موقف يسمح لافرادها بتحقيق مكاسب اقتصادية جزئية .

وفى الحالة الاولى تكون وظيفة الايديولوجية الدينية فى المعارضة هى اعادة تأسيس التحالف الطبقى الحاكم بصورة تضمن سيطرة مستقرة للفروع الجديدة . أما فى الحالة الثانية فان وظيفة الايديولوجية الدينية المعارضة هى تحطيم النظام الاجتماعى القائم لصالح الفروع المعرضة للانهيار والتدهور من الطبقات الحاكمة .

على أن الفروض السابقة ليست كافية لتفسير وتشخيص صعود أية ايديولوجية غير محددة ، ويقتضى الامر وضع هذا التحليل فى السياق المحدد للعمليات المميزة لتشكيلة اجتماعية محددة نوعيا .

رابعا : الظروف البنائية لتوظيف الأيديولوجية الدينية فى التشكيلات الراسمالية المتخلفة :

تتم الحركة داخل اسلوب الانتاج الراسمالى عبر أزمات النمو الفائق وأزمات الانكماش · وتتيح الازمات الانكماشية ، ســــواء على مستوى الاقتصاد الكلى أو على مستوى بعض قطاعاته ، فرصـــة هدم أقسام من المجتمع لصالح ادماجها فى فروع أخرى مع استئناف النمو الفائق . وتكاد هذه العملية تكون يومية ودائبة فى اطار النموذج الرأسمالى المتقدم · ولكن عندما تكتسب دورات الانتاج طابعا هيكليا او تتم من خلال موجات طويلة المدى ، يمكن الحديث عن « فجـــوة ادماج Integration gap » . وذلك اذ تفضى أزمات الانكماش الهيكلية الى تحطم وتدهور مكانة أقسام واسعة من الطبقات التقليدية (الفلاحية والبرجوازية الصغيرة) وتحويلها الى جمهرة . وتؤدى استدامة الموجة الانكماشية الى العجـــز عن تقويم الهيـــاكل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لاعادة ادماج هذه الجمهرة فى الفروع الحديثة البازغة بسرعة كافية (٢١) .وفى السياق الاوروبى والاميركى القائم على قاعدة علمية Secularism ، واستمرار الفكرة القومية فى السيادة داخل الثقافة التعبيرية والشعبية . جاء الشكل المحدد للايديولوجية الشمولية فى صورة القومية المتطرفة Ultra nationalism · ودمجت هـــذه الايديولوجية عناصر هامة بدرجـــات متفاوته ، كما فى حالة الفاشـــية والنازية . وكان الجسم الاجتماعى لهذه الحركات هو الجمهرة الكبيرة من الفئات السابقة . على أن الحـــال يختلف كثيرا فى البلاد الراسمالية المتخلفـــة . فالســـياق الاجتماعى لهذه البلاد يتميز بأمرين : أولهما عملية الانتقال الممتدة من انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية الى الرأسمالية التى تصاحبت فى بدايتها وتطورها الاول مع اقتحام استعمارى عنيف . وثانيهما الثقل النوعى الكبير للثقافة الدينية . اذ لم تلعب هذه الثقافة دورا سياسيا فقط ، بـــل امتد ذلك الى كونه دورا محددا فى مجمل التشكيلة الاجتماعية ما قبل الراسمالية .

ويمكن القول بطبيعة الحال أن قوة الثقافة الدينية تعطى أساســـا ذاتيا فعالا للايديولوجيات التى تستند اليها بصـــورة تمكنها من أن تلعب دورا مستقلا · وقد جاءت مناسبة لهذا الدور فيمـــا أدى اليه الاقتحام الاستعمارى المباشر وغير المباشر من آثار مدمرة للثقافة السائدة بمؤسساتها التقليدية . لم تكن واقعة الاستعمار بحد ذاتها هى ما ادى الى تصاعد المـــد الدينى السياسى وتحوله الى حقل مباشر للممارسة السياسية . فقد جربت هذه الشعوب العديد من الموجات الاستعمارية التى استمر بعضها قرونا. ولكن

الاستعمار الاوروبى فى القرن التاسع عشر لم يكن مماثلا باية صورة لما سبقته من صور الاستعمار . ففى غضون عقود قليلة كان المجتمع والثقافة المحلية يتكيفان بسرعة بالغة وفقا لحاجات العملية الاستعمارية اقتصاديا وثقافيا . ولم يكف الاستعمار المباشر وغير المباشر ، وما تلى الاستغلال من صور الاختراق ، عن افراز شعور عميق بالاحباط والاهانة والتجريف الثقـافى .

ومع ذلك فانه لا يمكن وضع جميع الحركات الدينية ، بما أنتجته من ايديولوجيات متباينة طوال القرنين التاسع عشر والعشرين فى البلاد المتخلفة ، فى سلة واحدة او اخضاعها لتشخيص وتحليل واحد . فمن ناحية اولى أدى الاقتحام الاستعمارى وشبه الاستعمارى فى بعض الاحيان الى انتاج حركات اصلاح دينى انفتحت على عناصر الثقافة الدنيوية الحديثة وتفاعلت معها بجراة ، وفى احيان أخرى أدت الى تحفيز حركات سلفية ونكوصية لم تنبذ جميع اوجه الثقافة الدنيوية فقط ، بل عادت الى ارثوذكسية متطرفة لم يشهدها المجتمع ، حتى فى اوقات سيطرة الاصولية السنية فى اعقاب الغزو المغولى للمشرق العربى . ومن ناحية ثانية تباين حظ هذه الأيديولوجية الاخيرة ليس فقط فى حظها من الاستقبال والتأييد الجماهيرى ، بل ، اهم من ذلك ، فى الطبيعة الاجتماعية لهذا التأييد نفسه . فمع كل مرحلة من تطور الراسمالية ، والذى يتم عبر اقتحام وتحطيم الرأسمالية، يعاد توزيع القوى الاجتماعية بالنسبة لحاجة التغير ذاتها والتى أصبح مركزا بصورة متزايدة متمثلا فى الدولة . وينشأ عن كل توزيع جديد للقوى تباين فى نسيج الايديولوجية الدينية مع تغير اوضاع حامليها Bearers والقوى المحيطة التى ينتشدون ولاءها .وفى حلقات معينة من التطور قد يتفاقم موقف اجتماعى يتعرض له مجمل النظام الاجتماعى للتآكل ، ويضيف ذلك بعدا ذا حدة خاصة الى موقف الأيديولوجية من حيث مضمونها وقيمتها وهيكلها الشكلى من الصراع الاجتماعى الدائر .

ويمكن تمييز ثلاث حلقات رئيسية لهذا التطور :

(أ) ففى مقتبل بدء عملية التحول الى راسمالية ، وقفت الايديولوجية الدينية موقفا فريدا بكل حالة على حدة ، تبعا للدرجة التى تكيف بها التشكيل الاجتماعى الداخلى مع تحول الرأسمالية الى العمل على صعيد عالمى اقتصادى (من خلال التوسع الهائل فى التجارة الدولية طوال القرن التاسع عشر) وسياسيا (من خلال الامبريالية الرسمية وغير الرسمية) ، والدرجة التى انتج بها هذا التكيف تهتكا فى التكوين والمؤسسات الاجتماعية . ويمكن القول

ـ عند مستوى معين من التعميم ـ انه بقدر ما انتج هذا التكيف طبقة سائدة استشرفت آفاق تطور راسمالى أو شبه راسمالى كان هناك حافز تجـاه الليبرالية فى الثقافة أو الايديولوجية الدينية . وتباين شكل هذه الليبرالية تبعا لدرجة تماسك الميراث الثقافى النوعى لهذه الطبقات . فاذا اخـذنا العالم العربى كنموذج ، نجد أن مصر عند ستينيات القرن التاسع عشر كانت قد قطعت شوطا ملموسا فى تجاه عملية تخصيص ملكية الارض ، وهى عملية اتسمت منذ البداية بالمركزة ، اى باستيلاء حفنة من الملاك او شبه المـلاك على اقطاعات كبيرة من الأرض ، فى وقت كان الاقتصاد الزراعى قد بـدأ يتحول بصورة حاسمة بعيدا عن قواعد الكفاف ونحو الانخراط فى السوق الراسمالى الدولى . وقد تكونت بذلك أرستقراطية مثلت الاساس الاجتماعى لحركة الاصلاح الدينى ، التى تزايدت ضرورتها مع تعاظم التهديد الأجنبى ، ومن ثم الشعور بالحاجة للتعجيل بتحديث الهياكل السياسية والثقافية . اما فى الشركات فلم يكن الاقتحام الامبريالى قد انتج عملية تحول للراسمالية بأى شكل ، بل اتخذ لفترة طويلة صورة تجارة العبيد ، التى حفزت قنوات اخرى (للتجارة السلعية) ، وهو ما انتج تهتكا اجتماعيا واسعا تحطمت ، او تعرضت فى سياقه للتحطم ، بنيات قبلية كبيرة فى الجنوب والوسط . وفى نفس الوقت تراكمت بعض الفوائض الكافية لتكون نواة الطبقـة من الكبار وأشباه المتعلمين الذين كونوا أساسا اجتمـاعيا للحكم المصرى التركى . كما تجمعت العنـاصر الاجتماعيـة المنهـارة من جـراء تجارة العبيد والاستقلال التجارى وكونوا أساسا اجتماعيـا للحـركة المهدية ، وهى حـركة اصولية ، دمجت سلفية دينية بميراث صوفى فريد ، سعت لتأسيس دولة مستقلة عن مصر .

ب ـ وهناك شكل آخر للحركات الدينية الجماهيرية يتفق تقريبا مع أزمة الانتقال للراسمالية الناجمة عن استهلاك امكانيات النمو الكامنة فى نمط الاقتصاد الزراعى الموجه للتصدير . لقد وفر هـذا النمـط امكانيات تطوير اجهزة دولة حديثة نسبيا قائمـة على التقسيم الوظيفى للمهام الادارية ، وهو ماادى الى توسع نظام للتعليم الحديث . وفى نفس الوقت كان هذا النمط هو الاساس الاقتصادى الذى تم بمقتضاه التحول للملكية الخاصة للارض . وقد نجم عن ذلك تبلور التمـايز الاجتماعى واتخاذه شكلا هرميا فى الريف . بل ومكن فى حالات كثيرة من نشأة طبقـة من التجار المحليين الى جانب الفئات الكومبرادورية ، التى عملت كوسيط للتجارة الدولية وفى نطاق الاقراض الربوى ، والفئات الراسمالية المحلية العاملة فى قطاع الخدمات . وقد بدأت أزمة هـذا النمط مع انكماش العشرينات فى المراكز المتروبولية ، وبعدها اكتسبت طابعا هيكليا ، نتيجة التدهور طويل المدى لشروط التجارة للصادرات الزراعية ، وهو ما انتج

حدا لامكانيات التوسع الافقى ، تضاعف فى بعض الحالات مع قيود بيئية للتوسع . وقد اتضح بصورة متزايدة وجود فجوة بين الحاجات الضرورية للمحافظة على هيكل النظام الاقتصادى والاجتماعى ، الذى أصبحت الدولة تلعب فيه دورا جوهريا ، وبين قدرة هذا النمط على انتاج فوائض كافية لتلبية هذه الحاجات . وفى سياق هذه الازمة تضرر المنتجون الفلاحون الصغار والمعدمون . ولكن الفئات التى شعرت بوطأة اكثر حدة للازمة كانت هى التجار المواجهون للسوق المحلى والمتعلمون من خريجى نظام التعليم التقليدى ، بل والحديث ايضا ، نتيجة للعجز المتزايد لأجهزة الدولة عن استيعاب المزيد منهم ، والجيش المتضخم من العاطلين فى المدن الذين سرحتهم الحرف التقليدية غير القادرة على مواجهة المنافسة الاجنبية . وقد شكلت هذه الفئات اساسا اجتماعيا لايديولوجية دينية اصولية . وقد تمكنت هذه الايديولوجيات من الاستفادة من المعارف الجديدة فى احكام هياكل تنظيمية سياسية ، ومن توسيع نفوذها حتى الى داخل اجهزة الدولة ، ومن بلورة دعوة على قدر كبير من الجاذبية لفئات واسعة من المجتمع التقليدى . على ان التباينات فى الاساس الاجتماعى لها قد انعكست على الاتجاه العام لبرامجها ، الذى شمل قدرا محدودا من الراديكالية الاجتماعية مع الاقرار بالملكية الخاصة والتفاوتات الداخلية بين الطبقات . وفى نفس الوقت كانت هذه الحركات ذات طابع شمولى ، ولكنها فى نفس الوقت اظهرت عناية كبيرة بالعمل المنظم فى صفوف مختلف الطبقات الشعبية ، دون أن يتبلور ذلك فى مفهوم متماسك للثورة . بل ان هذه الحركات لم تستشرف امكانيات الانقلاب الا بعد أن استنفذت فرص الوثوب للسلطة من خلال تحالفات مع مؤسسات الدولة القائمة .

جـ — وهناك شكل ثالث يتفق مع موجة التصاعد الراهنة للايديولوجية الدينية . وفى الواقع أنه لا يمكن فهم هذا الشكل الا بادراك تعقدات وتناقضات التضافر والصراع بين راسمالية الدولة والراسمالية التقليدية . لقد اسست راسمالية الدولة على اساس احلال الواردات الذى كان مستحيلا بدون بناء حوائط حمائية فى مواجهة السوق الراسمالى العالمى . ولم يكن ذلك ممكنا بدون تكوين تحالف شعبوى ضم برجوازية الدولة والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة ، وبدون التوسع على حساب الراسمالية التقليدية . وقد مكنت هذه المعادلات من تحقيق قدر معين من النمو الصناعى ، ومن تحديث هياكل الدولة . على ان تناقضات هذا النمط سريعا ما ظهرت ، وأسرعت ضربات الامبريالية من نضوج هذه التناقضات . وغالبا ما انتكست محاولات النمو المستقبل ذاتيا أو اظهرت ميلا واضحا للانتكاس ، وهو ما قاد أو يقود الى اعادة ادماج الاقتصاد المحلى فى السوق الراسمالى العالمى من خلال ازالة الحماية الجمركية

والقيود الكمية على الواردات ، والتوسع فى الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية العالمية ، والاستثمار الخاص الاجنبى المباشر . وقد نشأ عن ذلك موقف متناقض . فمن ناحية ادت اعادة ادماج الاقتصاد المحلى فى السوق العالمى الى ازدهار غير عادى للقطاع الخاص وتحول الثروة بصورة حاسمة لصالحه . ومع ذلك فان الراسمالية التقليدية لم تجعل الوضع الاقتصادى الكلى افضل ، بل اسوا ، وظلت راسمالية الدولة هى العماد المنتج للاقتصاد ككل ، فى وضع تفاقمت فيه مظاهر تضعضعه المالى والتكنيكى والادارى ، واكتسبت فيه ازمة الدولة المالية ابعادا جديدة . وقد انعكس هذا الوضع على التركيب الاجتماعى . لقد دفعت الزراعة ثمن محاولات التصنيع ، وهو الامر الذى افضى الى تعاظم فى قوة عملية التمايز الاجتماعى الى الدرجة التى جعلت هجرة المعدمين والمتعلمين الباحثين عن فرص عمل مجدية تأخذ شكلا دراميا ، والى انهيار توقعات التضامن بين الفئات الفلاحية الدنيا . وقد ضاعف ذلك من ثقل الضغوط التى يواجهها المجتمع القروى ، وادى فى كثير من الحالات الى انهيار صورته التقليدية المعروفة . وقد كانت اكثر الفئات شعورا بذلك هى فئة الملاك الصغار ، الذين عجزوا عن ملاحقة متطلبات التحديث ، وخاصة فى المناطق ذات الانتاجية المنخفضة للارض . اما فى المدن فان اكثر الفئات معاناة من التحول هى الطبقة الوسطى الجديدة من المهنيين وموظفى الدولة والقطاع العام . وكذلك عانى من تدهور فى الوضع النسبى فئة التجار الموجهين للداخل . وفى بعض الحالات كان التحول على درجة من العمق والشمول بحيث اقترن الاغتراب الثقافى الناجم من اعادة الادماج فى الاقتصاد السلعى العالمى ، مع وطأة الاحباط الناجم عن تدهور المكانة الاجتماعية ، مع وقوع العبء الاساسى للازمة الاقتصادية على كاهل هذه الفئات الى انتاج ميل راديكالى تحددت هويته تبعا لنوع الخريطة الثقافية والسياسية . ففى الحالات التى استمرت فيها سلطة الدولة فى يد الفئات اليمينية من برجوازية الدولة بشعاراتها اليسارية المجوفة ، اتجهت فيها هذه الراديكالية الى اتخاذ طابع دينى يمينى جذرى . وفى الحالات التى انتقلت فيها مراكز الثقل فى السلطة السياسية الى يد الفئات الطفيلية كان المزاج العام يتقلب الى اتجاه دينى يجمع بين اصولية دينية شديدة التزمت مع قدر من الراديكالية الاجتماعية .

خامســـا : الظروف الخاصة بالأيديولوجيات الدينية فى العالم العربى :

اضافة الى الظروف البنائية السابقة لابد من النظر بعين الاعتبار الى الظروف الخاصة بكل سياق قومى على حدة . ففى العالم العـــربى تصاحبت التناقضات الهيكلية السابقة ، التى كان يمكن أيضا أن تفضى الى تصاعد نفوذ الحركات اليسارية ، مع رخاء نسبى وذى انتشـــــار أفقى كبير نتيجة للثروة البترولية بآثارها المباشرة وغير المباشرة .

وفى بعض البلاد العربية ادت الهجرة الواسعة النطاق للعمالة الى تعميق الاثار الهيكلية السالف ذكرها ، مع بزوغ شرخ راسى فى المجتمع قسم كافة الطبقات الى فئات موسرة وأخرى متضررة ، واجهض احتمالات تبلور الطبقات كمفهوم حركة : سياسى واجتماعى . واشاع على النقيض مزاجا محافظا بين فئـــات نشـــطة وقادرة على تخلل المجتمع كله بثقافتهـــــا وايديولوجيتها المتميزة .

(١)نعتذر عن الترجمة الرديئة لهذه المصطلحات المشحونة بمحتويات ثقافية نوعية غربية نسبياً عن الواقع العربى . ولكننا رغبنا فى التأكيد على تنوع الحركات الدينية فى ثقافات مختلفة .

(٢) انظر عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية - بحث قدم لندوة اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى التى عقدت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٣ .

(٢) انظر :

D. First, Science of Religion, Princetan University Press, Princetan. 1981, P. 583.

(٣) انظر :

C. Geertz, Religion as a Cultural System, in M. Bantan (ed.), Anthropoligical Approaches to the study of Religion, Tavistck, London, 1966, P. 12.

(٤) انظر :

G. E. Von Grunebaum, Modern Islam, Berbeley and Los Angeles, 1962, P. 4.

(٥) انظر :

First, op. cit., P. 586.

(٦) انظر :

A. Toynbee, An Historian Approach to Religion,
Oxford Univerity press, London, 1956.

(٧) الشيخ على عبد الرازق ، الاسلام وأصول الحكم ، أية طبعة .

(٨) مأخوذ من :

N. Smart, The Science of Religion and the Sociology of Knowledge: Some Methodological Questions, Princetan University Press, Princetan, 1923, Chapter 1,

(٩) انظر المرجع السابق ص ٢٤ .

(١٠) حول تعريف ومكونات الايديلوجية انظر :

M. Seliger, Ideology and Politics, The Free Press, N. Y. 1976.

(١١) انظر :

D. Smith, Religion and Political Development, Little and Brown and Co., Boston, 1980, PP. 85 — 7.

(١٢)

E. Durkheim, The Elementary Forms of the Religion Life, Free Press, N. Y. 1966.

(١٣) انظـــــر :

R. Robertson, Religions and the Sociological Factors in the Analysis of Secularization. in: M. Banton (ed), op — cit.

(١٤) تأكيداً لهذه النقطة انظر الدراسات التاريخية حول قضية الايديولوجية الشعبية فى : G. Rude, Ideology and Popular Protest, Pantheon Books, N.Y. 1980.

— B. Moore, Injustice: The Social Basis of Obedience and Revolt, M. E. Sharpe. White Plains, N. Y. 1978.

(١٥) انظر تحليلا للاتجاهات المختلفة حول هذا التمييز فى :

A. W. Eister (ed.), Changing Perspectives in the Scientific Study of Religion, John Wiley & Sons, N. Y. 1974. Introductory Chapter.

(١٦) انظر :

A. Wallace. Revitalization Movements, American Anthropoligist, Vol. 58, N.2, April 1958, PP. 264 — 281.

(١٧) انظر محمد عابد الجابرى : اشكالية الأصالة والمعاصرة فى الفكر العربى الحديث والمعاصر : صراع طبقى أم مشكل ثقافى ؟ مركز دراسات الوحدة العربية : ندوة التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى ـ القاهرة ـ ٢٤ ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ .

(١٨) انظر :

M. Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translated by Talcott Parrons, The Free Press, N. Y. 1982.

(١٩) يعى كثير من الكتاب الآن مأزق الوقوع فى استخدام مصطلح الاحياء ولذلك فهم يستخدمون مصطلحات أخرى مثل التكريس Reassertion ولكن كتاباً آخرين يستخدمون تعبيرات مماثلة للاحياء مثل الانبعاث تُسعقلثةهثو رغم وعيهم بتنوع الايديولوجيات واستعصائها على تشخيص واحد . انظر على سبيل المثال لا الحصر :

Ali. E. Dessouki (ed.), Islamic Resugence in the Arab World, Prdeger, N. Y. 1982, PP. 7 — 8.

(٢٠) يمكن تصوير الارتباط Articulation الايديولوجية الدينية بالموقف الاقتصادى الاجتماعى بمستويات للممارسة الفكرية والاجتماعية التى قد تتلاقى وقد تنقطع لمزيد من التفصيل لهذا النموذج انظر :

Serageldin, Individual Indentity, Group Dynamics and Islamic Resurgence — in Ali Dessouki, op — cit., pp. 56 — 60.

(٢١) لمزيد من التفصيل حول هذه النظرية انظر :

S. Eisentedt, Modernization, Protest and Change, Engleanood Cliffs, Prentice — Hall, 1966,

القيم الاجتماعية والتنمية بين الريف والحضر
بحث ميدانى لمجتمع الخرطوم بالسودان

جلال مدبولى (*)

مقـــدمـــة

تتأثر الاهداف التى يسعى اليها الافراد بطبيعة المجتمع الذى ينتمون اليه وبالنمط الثقافى Cultural Pattern فى هذا المجتمع . كما تتأثر هذه الأهداف فى داخل المجتمع الواحد بالطبقة الاجتماعية سواء أكانت هذه البيئة ريفية أو حضرية .

وليس معنى ذلك أن الاهداف التى يحددها المجتمع لافراده تجمد على حالة واحدة ، بل هى خاضعة لعوامل التغير ، وذلك لان المجتمع ذاته فى تغير وتطور مستمرين ، ومن ثم تختلف هذه الاهداف فى كل مجتمع باختلاف طبيعة المرحلة التطورية التى يمر بها .

والقيم الاجتماعية هى عبارة عن التنظيم أو العلاقات المتبادلة بين قواعد السلوك ، بما فى ذلك الاهداف والوسائل التى تعمل على تحقيق هذه الاهداف ، تلك الاهداف التى ارتضاها المجتمع لافراده والتى يحثهم على السعى نحو تحقيقها . (١ : ٩٣ ـ ٩٤) .

فالقيم ، كأى نظام اجتماعى ، تؤدى عدة وظائف للمجتمع ، من أهمها توحيد مظاهر السلوك بين الافراد والجماعات ، كما تلعب دورا ملحوظا فى حث الافراد على توجيه سلوكهم وأعمالهم وجهة معينة وفقا لما تقتضيه هذه القيم .

ولايعنى ذلك بطبيعة الحال أن يسلك أفراد المجتمع جميعا نفس الطريقة فى التصرف والسلوك ، اذ قد تختلف الاهداف والوسائل بالنسبة للجماعات المختلفة داخل المجتمع العام . (٢ : ٧٢)

ولقد أدرك المهتمون بشئون التنمية أهمية الجانب الانسانى وخطورته فى هذا المجال ، فاتخذوه نقطة البداية وحجر الزاوية ، فاهتموا بدراسة المجتمعات وتحليل حضاراتها ، ورصد حاجاتها الحقيقية ، وحصر الوسائل

(*) دكتوراة فى علم الاجتماع ، استاذ مساعد . قسم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وصار حاليا استاذا مساعدا بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

الملائمة اجتماعيا لاشباعها ، واشراك أفراد المجتمع في اعدادها وتنفيذهــــا بهدف اقتناعهم بها ،وقبولهم وتأييدهم لهـــــــا ، وذلك حرصا على بقائها واستمرارها .

واغفال هذه الحقيقة أو التهوين من شأنها ، هو الذى يقف حجر عثرة أمام كثير من المشروعات التنموية الملحة فى المجتمــعات النامية ، ويقلل من نتائجها . فالمقاومة التى تثيرها محاولة ادخال التحسينات الحقيقية فى تلك المجتمعات التى تحكمها قيم ومبادىء قد تتناقض مع مثل هذه التحسينات موجودة بالفعل ، وقد تتجلى هذه المقاومة أحيانا فى صورة عنيفة ورفض التغير بشكل ظاهر ، وهو يأخذ فى كثير من الاحيان شكل الافتقار الى روح العون أو الحماس لاتجاهات التغير . (٣ : ٥)

وعندما تبدأ التنمية الاقتصادية ، فان مجموعه القيم والمواقف وتنظيم العلاقات الاجتماعية وسائر التنظيمات القائمة فى المجتمع ينبغى أن تتجاوب تجاوبا كبيرا مع تلك القيم والمواقف والتنظيمات الجديدة التى تتضمنها نحــو التغير الجديد ونمط الاقتصاد المستحدث .

وغنى عن البيان أن التجربة الحالية التى يخوضها العالم العربى ضـــد التخلف الاقتصادى ، زيادة للانتاج القومى ورفعــــا لمستوى المعيشة ، هى معركة يتقاسمها مع ثلثى العالم فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فهى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات النامية .

وبالرغم من الاهمية السسيولوجية للقيم والمعايير المجتمعية فى علاقتها بانجازات التنمية ، لا نجد اهتماما واضحا بهذه النوعية من الدراســات التى تهدف الى وضع صيغة خطة القيم الشرقية أو العربية . وربما يعود ذلك الى طبيعة المجتمعات ذاتها والتى لاتزال متأثرة الى حد كبير بنظمها ، ومن ثم كان للوقع التكنولوجى أثره على قيمها الاساسية ، مما يستوجب منا المزيد من الدراسة والتحليل .

كما يتطلب الامر منا كذلك ــ من اجل فهم الشخصية الاساسية فى مجتمعنا العربى ، وفهم محركات سلوكها ومسببات تفككها ، وكيفيات اعادة تكينها ــ الاحاطة بموضـوع القيم الاجتماعية ، وبالخلفية النظرية لمعانى القيم وتحديد خصائصـها كمفاهيم سو سيولوجية ، الى جانب التعرف على وظائفها الاجتماعية .

ومن هنا تكمن اهمية هذا البحث الذى يسـعى الى التعرف على نسق القيم السائد فى كل من النمطين الحضرى والريفى فى المجتمع السودانى ، بما يحويه من ايجابيات قد تتوأم مع متطلبات التغير الذى تحققه مشـــاريع التنمية وتساعد عليه ، أو سلبيات قد تعوق هذا التغير او ترفضـه .

المبحث الأول

الاطار النظرى للبحث

يتناول هذا الاطار عددا من المفاهيم المتصلة بموضوع البحث ، سواء فيما يتصل بالسمات والخصائص المميزة لكل من المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى ، أو فيما يتصل بتعريف القيم وتصنيفاتها ، وأيضـــا فيما يختص بالتأثير المتبادل بين القيم الاجتماعية والتنمية .

مفاهيم الريف والحضر :

استلفت نظر المهتمين بدراسة الثقـــافة والمجتمع وجـــود نمطين متميزين من أنماط المجتمعات ، يختلف كل منهما عن الآخـــر اختـــلافا واضحا . فهناك مجتمع القرية ، بطابعه العائلى وثقافته التقليدية ، ومجتمع المدينة ، بطابعه المعقد وثقافته السريعة للتغير .

ومن اهم الاعتبـــارات التى استخدمت للتفرقة بين القرية والمدينـــة ما يلى : (٤ : ٢٢٨) .

١ ــ الاعتبار الاحصائى : الذى سارت عليه عـــدد من المجتمعات المتقدمة ، كالولايات المتحدة الامريكية ، للتمييز بين القـــرية والمدينـــة ، باعتبار أن المجتمع القروى هو ذلك المجتمع الذى لا يزيد سكانه على حـد معين ، أما المجتمعات التى يزيد سكانها على ذلك فهى مجتمعات غير ريفية، ولو كان يغلب على اقتصادها الطابع الزراعى .

٢ ــ الاعتبار الاقتصادى : وهو الأساس الذى ساد فى العـــالم العربى . فالمجتمعات القروية ، وفقا لهذا المعيار ، هى المجتمعات التى تعتمد على الصناعات الأولية فى معيشتها ، والتى يقل فيها عـــدد الســـكان عن ما هو عليه فى المجتمعات الحضرية ، التى تعتمد على الصناعات التحويلية أو الثانوية .

٣ ــ الاعتبار الادارى : وهو الاساس الذى أطلق أخيرا على عـــدد من المجتمعات النامية . ووفقـــا لهذا الاعتبـــار الادارى ، يعتبر المجتمـــع الحضرى كل ما هو عاصمة للمحـــافظة (أو المديرية ، أو الولاية فى بعض البلاد العربية) ، أو عاصمة للمركز ، باستثناء المنـــاطق الصـــحراوية . على أن يكون المجتمع القروى هو ما ليس عاصـــــمة لمحـــافظة أو مركز من المراكز الادارية . (٥ : ٧) .

ويرى « ر . هولمز » (R. H. Holmes) - الى جانب ما تقـدم - أن مجتمع القرية يتسم بخصائص تميزه عن مجتمع المدينة ، كالتضامن العائلى ، والزواج المبكر ، وارتفاع معدل المواليد ، وتحكم كبار السن ، مع انخفاض مستوى التخصص . (٦ : ١٥٤)

كما أضاف آخرون عددا من الخصائص والسمات للمجتمع القروى عند مقارنته بالمجتمع الحضرى . كسيادة المعتقدات الدينية ، وضعف الاتصالات الخارجية ، وضآلة الشعور الطبقى . وانخفاض نسبة الانحراف والاجرام ، وذلك الى جانب انخفاض مستوى المعيشة ، مع سيادة العادات والتقاليد . الى غير ذلك من الخصائص والسمات.

وفى هذا الصدد تشير الدراسات الاجتماعية الى هذا التباين الواضح بين النمطين الريفى والحضرى مؤكدة ما لكل منهما من خصائص وسمات تميزه من الآخر ، ومن أهم هذه الدراسات :

١ - دراسة « تونيز » عن مجتمع الجماعة والمجتمع التنظيمى (٧)

F. Tonnies: Gemeinschaft, Gesellschft

يفرق « تونيز » - فى هذه الدراسة - بين نمطين من المجتمعات وهما : النمط « البسيط » الذى تسوده العادات والدين والعلاقات الأولية والمعايير التقليدية . والنمط الثانى « المعقد » الذى يقوم على التعاقدات والتشريعات القانونية ، والذى تسوده العلاقات الفردية والقيم المادية ، والمعايير « العقلانية » Rational غير التقليدية .

٢ - دراسة « أميل دوركايم » عن التضامن الآلى والتضامن العضوى . (٨)

E. Durkheil, La Solidarite Mecanique & organique

يقسم « دور كايم » المجتمعات - وفقا للتضامن الاجتماعى Social Solidarity الى نمطين ، يغلب على أحدهما التضامن «الآلى» ، وتسوده الصبغة الاخلاقية . بينما يغلب على الآخر التضامن « العضوى »، الذى يقوم أساسا على الاعتماد المتبادل بين فئاته المتخصصة . ولكل من النمطين للمجتمعين خصائصه المميزة وعلاقاته الخاصة به .

٣ - دراسة « روبرت ردفيلد » عن المتصل الشعبى - الحضرى (٩)

R. Redfield. The Folk Urbal Continuum

يعرف لنا « ردفيلد » فى هذه الدراسة النموذج الحضرى بالنسبة للمجتمع القروى بانه نقيض (   ) للسمات الشعبية التى تتلخص فى الصغر والانعزالية والتجانس والتماسك والتضامن ، مع

بروز السلوك التقليدى والتلقائى ، مع نقص التشريع ، وسيادة الجماعة القرابية التى تعتبر وحدة التصرف في العمل ، وكذلك غلبة المظهر الدينى « التقديسى » (Sacred) ، على الجانب الدنيوى « العلمانى » Secular كما يمثل الاقتصاد فيها مكانة أو وضعا محدودا . (١.١ : المبحث الاول)

كما يتسم المجتمع التقليدى « الشعبى » بالروابط والعلاقات الشخصية ، وتسيطر العادات والاعراف والتقاليد الراسخة على سلوك الافراد ، مع سيادة القيم الروحية ، ومراعاة الطقوس الدينية ، وغلبة الروح الاسرية • وهو بوجه عام مجتمع « استاتيكي » ، محدود من حيث تقسيم العمل بسبب العزلة وصغر الحجم ، اذ غالبا ما يكون الانتاج فيه بغرض الاستهلاك •

٤ ـ دراسة « تالكوت بارسونز » عن المتغيرات النمطية : (١١) •

T. Parsons: Pattern Variables

حاول « بارسونز » ، فى دراسته هذه تصنيف المجتمعات المحلية مستخدما المتغيرات النمطية « كثنائيات » (Dichotomies) مثل :

(أ) الخصوصية والعمومية Particularism & Universalism

(ب) الانتساب القرابى والانجاز الفردى Ascription & Achievement

ويؤكد « بارسونز » أن كل المجتمعات التى ترتكز على العلاقات القرابية تنتشر فى مجتمع « الخصوصية والانتساب » ، بينما يتسم مجتمع « العمومية والانجاز » بتقسيم العمل الذى يرتكز على اعتبارات الدقة والحيادية الفعالة المهنية • ويمثل النوع الأول المجتمعات التقليدية ، فى حين يمثل النوع الثانى اغلب المجتمعات الصناعية (١٣ : ١٧٩) •

القيم الاجتماعية ، التعريف والتصنيف :

القيم (Values) (٢١ : ١٤١) ـ فى معناها العام ـ هى موضوعات تتعلق بها النفس ، وتشعر بالحاجة اليها أو باستحسانها ، أو بضرورتها ، ومن ثم تحظى باتفاق عام من قبل المجتمع على أهميتها . (١٥ : ٢٦٦) .

وتعد القيم المضمون المعنوى للسلوك ، والذى ينتمى الى عالم المعتقدات والأفكار • ولذلك تعتبر القيم من « اللاماديات » (Non — Materials) التى لا يشعر الأفراد بوجودها ، ولكنهم يحسون بمظاهرها وآثارها فى اعمالهم وأفعالهم وممارساتهم • (١٦ : ٦٤ ـ ٦٥)

فالقيم — بهذا المعنى — وكما يقرر « هرتزلر » J. O. Hertzler في كتابه « النظم الاجتماعية » Social Institutions — هى تقديرات لمعانى الاشياء والاعمال والعلاقات اللازمة لاشباع حاجات الفرد الفسيولوجية والاجتماعية .

ولما كان الانسان هو الذى يحمل القيمة ويخلعها على الاشياء ، فهى اذن انسانية وشخصية ، تتوقف على الاعتقاد ، ولذا فهى أيضا « نسبية » (Relative) تختلف عند الشخص الواحد بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وظروفه ، كما تختلف من فرد لآخر ، ومن جماعة لأخرى ، بل ومن مجتمع لمجتمع آخر ، ومن زمن لآخر ، ومن ثقافة لأخرى . (١٧ : ٢٧) .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بانها عبارة عن فكرة أ ومعيار ثقافى تقارن على أساسه الأشياء ، فتحظى بالقبول أو الرفض نسبة لبعضها البعض، باعتبارها من الامور المرغوبة أو غير المرغوبة ، الصحيحة أو الخاطئة .

ويمكن — بناء على هذا المعيار — تقييم كل الاشياء فى المجتمع من المشاعر والأفكار والأعمال والصفات والأشخاص والجماعات والاهداف والوسائل . ولذلك يرتبط بها الأفراد ارتباطا عاطفيا ، فهم يتقبلونها ، ويسيرون على هديها فى توجيه حياتهم ، وفى اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونهم ، وفى الحكم على الاشياء . (١٨ : ٤٩ — ٥٠) .

وترتكز القيم أساسيا على الاعتقاد ، وهى بذلك تمد دائما للحركة وبالتالى على العمل . فمن شأن الاعتقاد انه يتحول الى عمل ، كما تتحول الطاقة الى حركة . (١ : ٦٥)

وتعتبر القيم لب الثقافة ، وروح الضبط الاجتماعى فى المجتمع ، لما تقوم به من دور وظيفى هام يتمثل فى انها تحكم حياة الافراد وتتخلل مختلف النشاطات التى يقومون بها والموضوعات التى يفكرون بها ، كما أنها تمارس من جانب آخر ضغطا على الافراد ، مشكلة بذلك قوالب سلوكهم وأسلوب حياتهم بما يتفق مع الطابع المميز لثقافتهم .

وتحتوى القيم بذلك على جوانب أربعة اساسية هى :

١ — الأهداف التى ارتضاها المجتمع لأفراده ويحثهم على السعى لتحقيقها .

٢ — الوسائل المرسومة لبلوغ هذه الأهداف .

٣ — نظام للجزاءات يفرض احترام هذه القيم على أفراد المجتمع الذى يسود فيه .

٤ — تنظيم لهذه العناصر حتى لا ينشأ بينها صدام او تعارض .

تصـــنيف القـــيم :

تتباين القيم وتختلف من النواحى التالية : (٢٠ : ٧٣)

(أ) المستوى والمضمون	Content
(ب) القصـــد والهـــدف	Intent
(جـ) الشـــدة والقـــوة	Intensity
(د) العمومية والذيوع	General
(هـ) الوضوح والظهور	Explicitness
(و) الدوام والاستمرار	Permanency

ويشير هذا التبــاين والاختلاف للقيم الى تباينهـــا كذلك من حيث مستويات الالزام وأثرها وأهميتها فى استقرار الجماعة ومدى تماسكها بل والعمل على رفاهيتها .

ومن القيم الهامة وثيقة الصلة بقدرة الأفراد على الحركة والمشاركة ، ومن ثم العمل على تحقيق منجزات التنمية ، القيم الاقتصادية والاجتماعية والدينية .

ويقصد بالقيم الاقتصادية اهتمامات الافراد وميلهم الى كل ماهو نافع، واستخدام الطرق والوســـائل التى تحقق لهم الثروات ، وهم من الأفراد الذين يمتازون بالنظرة العملية التى تسعى لتقييم الأشياء والأشخاص تبعـــا لقيمتها ومنفعتها الاقتصادية .

كما تحتوى القيم الاجتمــاعية على اهتمامات الأفـــراد وميلهم الى الغير والرغبة فى مســاعدتهم ، حيث يجدون فى ذلك اشباعا لهم وتحقيقا لغاياتهم ، فهم ممن يتسمون بانكار الذات والايثار وخدمة الآخرين .

وتدل القيم الدينية على اهتمامات الأفراد وميلهم الى معرفة القوة غير الظاهرة التى تسيطر على مقدرات العالم الذى يعيشون فيه ويرتبطون بها بصورة ما .

فاذا كانت القيمة العليا عند الأفراد هى القيمة الدينية ، مثلا ، فانهـــا تمثل عاملا من عوامل تكامل سلوكه ، لأنها توجه قيمه الأخرى ، حيث تكون هذه القيمة هى الرائدة وبؤرة السلوك والتصرفات عند الفرد والتى يصدر منها الاشعاع الذى يلون القيم جميعا بلونها الخاص وبصبغتها المميزة .

ومن خلال عرضنا لنوعيات القيم الاخرى ، تبرز أهمية القيم الاخلاقية باعتبارها من القيم اللامادية الموجهـــة للسلوك البشرى ، وهى تتمثل عنـــد

« كانت » (I. Kant) فى مؤلفه عن « الأخلاق » فى العمل بمقتضى الواجب لا لشىء آخر ، وانما من اجل الواجب فحسب ، فقانون الواجب هو مصدر كل قيمة خلقية دون النظر الى الهدف أو الغرض ، ودون تحقيق لمنفعة او اشباع لرغبة بالذات (٢١ : ٤٣ — ٤٤) .

ولقد استخلص « ويليام سمنر «W. Sumner» أربع قيم اساسية يهدف اليها النشاط الاجتماعى وهى ، القيم الطبيعية والاقتصادية والاخلاقية والعقلية .

والوضع الاجتماعى لمجتمع من المجتمعات — كما يقرر سمنر — انما هو الوضع الذى يحدده الانسجام التام بين هذه الفضائل او القيم الاربع ، وان افضل الافراد فى المجتمع هم الفئة التى تجتمع فيها القيم المذكورة بنسب متعادلة وتبدو منسجمة فى تكامل أهدافها . (٢٢ : ١٦١ — ١٦٢)

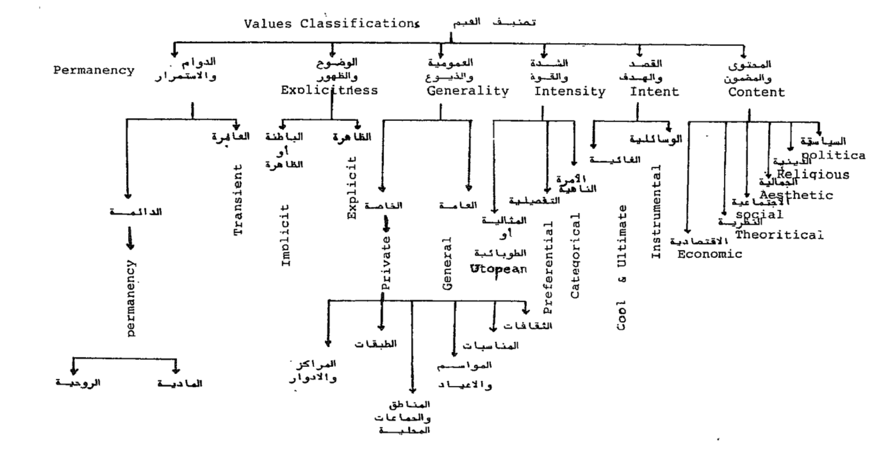
والقيم ، من حيث اختلاف درجة اعتناق الأفراد لها وتمسكهم بها ومدى تمثلهم لها ، تنقسم الى نوعين ، يطلق على أحدهما القيم الاختيارية ذات الدلالات البسيطة ، والتى لا تستوجب جزاءات اجتماعية Social Sanctions للخارجين عليها لأنها لا تثير الرأى العام ، كما أنها تعطى فرصة الاختيار من عدة مناشط فى سير الحياة اليومية .

أما النوعية الثانية من القيم فهى القيم الاجبارية ذات الدلالات الكبرى فى حياة المجتمع وتحقيق رفاهيته وتعرف بالقيم الاساسية Basic Values لأهميتها ، ولكونها أساسا من أسس الضبط الاجتماعى بما تحويه من اعتبارات الجبر والالزام .

القيم الاجتماعية والتنمية :

يقرر « فردريك هاريسون » (F. Harison) — أحد خبراء التنمية — أن المشكلة الرئيسية لأغلب المجتمعات النامية ليست فى قلة الموارد الطبيعية ، ولكن فى اهمال تنمية الموارد البشرية ، ولذلك فالهدف الأساسى لهذه المجتمعات يجب أن يرتكز على تنمية مواردها من تعلم ومهارات وصحة بدنية وعقلية (٢٣ : ٧٧) .

ومعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية ليست هى العامل الحاسم فى أحداث التقدم الاجتماعى ، ولكن وبنفس القدر من الاهمية يبرز الدور الوظيفى للتنمية الاجتماعية فى تحقيق التغير المنشود ، اذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا فى زيادة الكفاية الانتاجية للفرد .


Values Classifications
تصنيف القيم
Permanency
الدوام والاستمرار
الوضوح والظهور
Explicitness
العمومية والذيوع
Generality
الشدة والقوة
Intensity
القصد والهدف
Intent
المحتوى والمضمون
Content
العابرة
Transient
الدائمة
permanency
الروحية
المادية
الباطنة أو الظاهرة
Implicit
الظاهرة
Explicit
الخاصة
Private
العامة
General
المراكز والادوار
الطبقات
المناطق والجماعات المحلية
المواسم والاعياد
المناسبات
الثقافات
المثالية أو الطوبائية
Utopean
التفضيلية
Preferential
الآمرة الناهية
Categorical
الغائية
Cool & Ultimate
الوسائلية
Instrumental
الاقتصادية
Economic
النظرية
Theoritical
الاجتماعية
social
الجمالية
Aesthetic
الدينية
Religious
السياسية
politica

ولقد واجهت بعض الدول الكثير من الصـــعوبات فى برامج تنميتهـــا الاقتصـــادية نتيجة لضآلة جهـــودها الموجهـــة للتنمية البشرية ، ممـــا دعى المخططين لهذه البرامج الى الاعتماد على منهـــج تكاملى يأخذ فى الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

وتذهب بعض الاتجاهات الفكرية الى اعتبار التنمية الاجتماعية من قبيل الجهود المنظمة التى تتقدم فى مجالات التعليم والصـــحة والاسكان والتدريب المهنى ، وغيرها من الخدمات الاجتماعية كتنمية الموارد البشرية .

والتنمية الاجتماعية « كعملية » (Process) تهـدف أساسا الى احـــداث التغيرات الوطنية بالقدر الذى يمكن المجتمع من مجـــابهة تحديات البيئة التى تضعف من قدراته على استغلال الطاقات المتاحة فيه بالدرجه التى تحقق أهدافه (٢٤ : ١٥) .

وتعتبر تنمية المجتمع المحلى (Community development) رافدا من روافد تنمية الموارد البشرية لتسهم بشكل فعال فى انجاز المشروعات التنموية ذات الأهمية المحلية ، والتى يبادر بها وينفذها أفراد المجتمع أنفسهم لتحقيق أهداف مادية كانت أو غير مادية .

ومن أهم اهداف برامج تنمية المجتمع فى البلدان النامية ، الى جانب تغيير اتجاهات أفراد المجتمع ، وضع الافراد فى صورة فعالة لتنميـــة مجتمعاتهم المحلية مع امدادهم بالخدمات الفنية والامكانيات المادية . ويتم ذلك بطريقة اختيارية « لا جبرية » (Non — Coercive) حيث يقبل الافراد عن طواعية وبارادتهم فى المشاركة الاهلية المنظمة .

وعليه فمن البديهى ان توجه الدول النـــامية معظم جهودها ، فى محاولتها لتطوير مجتمعاتها المحلية والارتقاء بها ، الى الاهتمام فى المحـل الاول بتطوير وسائلها التكنولوجية وحياتها الاقتصادية حتى يمكنها رفع مستوى المعيشة فيها ، وتوفير حياة أفضل واكرم لاهلها على طريق استغلال وتنمية موارد الثروة فيها واستثمارها بطريقة رشيدة (٢٥ : ٤٦) .

المساهمة او المشاركة المحلية :

ان المشاركة أو المساهمة من قبل سكان المجتمع المحلى ، قرية كانت أو مدينة ، تعد عنصرا أساسيا فى حقل التنميـــة ، كما أنها تلعب دورا هاما فى تنمية شعور الفرد بمسئوليته نحو الجماعة التى يشترك فى عضويتها ونحو المجتمع المحلى الذى ينتمى اليه . ومن جانب آخر يحقق العمل الجمـــاعى نهوضا بالمجتمع وتحقيقا لحياة افضل لأبنائه .

وهذه المشاركة المحلية لا تتم بطريقة عشوائية ما لم تستثيرها وتدفعها عوامل داخلية وحوافز خارجية ، حتى تتأصل فى حياة المجتمع ، وتصبح احدى سننه الحياتية ، وتقليدا من التقاليد الجماعية التى يحترمها ويحافظ عليها بل ويتمسك بها فى مشروعاته التنموية .

فبدون « المساهمة الأولية » (Group Action) لا بناء المجتمع المحلى فلن يحدث التغير المطلوب ، ولن يتأكد نجاح أى برنامج للتنمية . ومن أجل ضمان استمرار المشروعات التنموية لابد أن يتوفر لها قدر مناسب من المساهمات المحلية الى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة .

ومن أنواع المساهمات المحلية فى مشروعات تنمية المجتمع المحلى : (٢٦ : ١٢٠ — ١٢٢) .

(أ) المساهمة بالوقت والعمل :

ويعد هذا النمط من المساهمة هو الأكثر شيوعا عند أفراد المجتمع المحلى ، وبخاصة القرويين الذين لا يمثل وقت الفراغ لديهم مشكلة ، حيث انهم لا يعملون طوال العام وانما فى المواسم الزراعية فقط ، ولذلك يمكن أن يساهموا فى الكثير من المشروعات التى يمثل عنصر العمل فيها ركيزة أساسية للتنفيذ والانجاز .

(ب) المساهمة المادية :

ويتمثل هذاالنوعمن المساهمات فى امداد أفراد المجتمع المحلى ، منقرويين وحضريين ، فى المشروعات بما تحتاج اليه من المال أو الماديات مشاركة منهم فى انجازها . وتمثل هذه المساهمة مؤشرا ايجابيا ودليلا على الاقتناع من قبل السكان المحليين بأهداف مثل هذه المشروعات .

(ج) المساهمة التنظيمية :

وتعتمد هذه المساهمة الى حد كبير على الفعل الجماعى . حيث يمكن للتجمعات المحلية فى القرية أو المدينة ، وأيضا للوحدات الأسرية ، أن تسهم فى تنمية مجتمعاتهم المحلية ، من طريق تبنيهم وقبولهم للطرق الفنية والأفكار المستحدثة . وتكمن أهمية هذه النوعية من المشاركات المحلية فى ضمان اتاحة فرصة أكبر لاستمرار المخترعات واندماجها فى المجتمعات المحلية .

ولما كان « النسق الثقافى » (Cultural System) نمطا معقدا من القيم والعادات ، فقد تدخل المستحدث من الافكار والجديد من الطرق

الفنية التى تحويها المشروعات التنموية فى صراع مع هذه القيم والعادات المجتمعية التى اعتادها السكان المحليون فى حياتهم فى سبيل تقبلهم لهـــا .

فعندما تتم المشاركة المحلية فى مشروعات وبرامج التنمية ، ما تلبث كل هذه الصراعات ان تظهر، ويمكن ، عن طريق وسائل البحث والمتابعة والتقييم ، من تعديل البرامج التنموية وفقا لما تتطلبه الظروف والمواقف التى تحيط بها .

وان اية دراسة للتغيرات الاجتماعية التى تحدثها التكنولوجيا ينبغى أن تقوم أساسا على فهم ظروف كل من المجتمع الذى يقوم بادخال التكنولوجيا والمجتمع الذى يتلقاها ، وذلك لان هذه الظروف متبلورة فى نظامين من القيم ، يتمثل الاول منها فى قبول التقدم التكنولوجى باعتباره أمرا مرغوبا فيه ، ويتحقق الثانى فى عدم القبول والرفض . (٢٧ : ٢١٠)

فمقاومة التقدم التكنولوجى عند القرويين مثلا قد تبدو احيانا عنيفة ، وقد يكون رفض التغير ظاهرا وعلنيا ، وقد يكون منتشرا على نطاق أوسع ، وهو يأخذ فى كثير من الحالات شكل الافتقار الى روح العون أو الحماس لاتجاهات التغير (٢٨ : ١١٣ ـ ١١٤) .

ومما لا شك فيه أن أهداف التنمية وغاياتها النوعية تتعلق بالقيم والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية بين الافراد فى المجتمع ، فهى لا تقتصر فقط على رفع المستوى المعيشى فى الجانب المادى ، وانها تعمل، فى نفس الوقت كما اسلفنا ، على تنمية الطاقة البشرية وتأهيلها للمشاركة فى اتخاذ القرارات التى تخدم الاهداف المجتمعية . (٢٩ : ٧٨)

ولما كانت كل ثقافة تشتمل على أبعاد اجتماعية وثقافية ودينية تسود المجتمع ، فلذلك كان على المخططين لبرامج التنمية ان يضعوا هذه الابعاد بما تحتويه من قيم فى الاعتبار ، حتى لا تعوق مشروعاتهم التنموية . وذلك لان المشكلة الحقيقية فى عمليات التنمية هى مشكلة الاختيار بين المطالب الحيوية ، والمطالب التى تقوم على القوة الاقتصادية ، والمقدرة التكنولوجية من ناحية ، وبين مدى التمسك بالقيم والانماط السلوكية القوية والسائدة فى المجتمع من ناحية أخرى .

فكثيرا ما يرفض القرويون مثلا التجديدات والادوات الجديدة واستخداماتها غير المألوفة باعتبارها عديمة القيمة والفائدة فى نظرهم ، ومثال ذلك أن « برامج تنظيم الاسرة » (Family Planning Projects) لم تلق الا نجاحا محدودا ، على الرغم من انها من أهم برامج التنمية فى

المجتمعات المستحدثة التى تهدف الى رفع مستوى المعيشـــة . ويرجع الرفض الى القيمة التى ينطوى عليها العـــدد الكبير من الابنـــاء والذى يمثل « العزوة » وان كان ذلك يتعارض مع اهداف التنمية فى البلاد النامية التى تعانى من الكثافة السكانية العالية (٣٠).

ومن نماذج المشروعات التى لاقت الكثير من المقاومة والتى ســـاندتها مظاهر من عدم الاكتراث واللامبالاة فى العمل الصناعى (او الزراعى) ، ما قام به بعض افراد « البيجا » ، وهى قبيلة تسكن شرق الســودان . فقد قاوموا الجرارات الميكانيكية التى استخدمتها الحكومة فى هـــرث اراضى « طوكر » ، ويبلغ من مقاومتهم انهم كانوا يعترضون طريقها لاعتقـــادهم انها تفسد الأرض وتتسبب فى تقليل رطوبتها .

ومن ثم يمكن القول بأن ادخال نمط جديد دون ان تكون هنـــاك تغييرات مناسبة قد نشأت من قبــل داخل الانمــاط الاخرى ذات الصلة بالتغيير الجديد يحدث أمرا من اثنين : (٣١ : ٥) .

١ ـــ اما أن تكون هناك مقاومة شديدة تؤدى الى رفض التجـــديد باعتباره غير مفهوم وغير وظيفى .

٢ ـــ واما ان يحدث نقص واضح فى التكامل الوظيفى ، وينشأ عـــن ذلك تخلف حضـــارى اذا اقتحم التجـديد المنعـــزل على البناء الحضارى القـــائم .

ويمكن ان يحدث التغير المطلوب فى يسر وسهولة اذا كان لدى المجتمع حافز داخلى للتغيير يعمل على التقليل من مظاهر القلق الذى ينشـــأ من خوف التغيير ، او بادخال حوافز للتجديد ، مما يزيد من احتمالات قبولـــه لدى الافراد المحليين .

ومما لا شك فيه أن الانماط او العناصر التى يمكن ادخالها وقبولها دون مقاومة هى تلك التى يمكن ان تتكامل بسهولة مع النسق الحضارى القائم ، والتى لا تتدخل فى الممارسات القيمية السائدة فى المجتمع .

وغنى عن البيـــان ان التكاملية ـ فى بعديها الاقتصادى والاجتماعى ـ لكى تحقق الاهداف المرجوة منها ، يجب ان تبدأ من الداخل ، من الانسان وقيمه وتصوراته ومهاراته بكل مكوناتها ومدلولاتها .

ومجمل القول ان المهتمين بمشروعات التنمية يجمعون على أن أغلب المشاكل اوالمعوقات التى تعترض تنفيذها ،وبالتالى تحقيق اهدافها ، تنحصر فى اعتبارين : ـــ

(أ) جهل المخططين وعدم ادراكهم للثقافة المحلية فى المجتمع الذى تجرى فيها المشروعات التنموية

(ب) الصعوبات التى يضعها الافراد انفسهم أمام تلك المشروعات نتيجة لتمسكهم بالقيم الاجتماعية .

ومن هذا المنطلق تبدو أهمية الدور الفعال للقيم السائدة فى مجتمع ما ، سواء من حيث دفع عملية التنمية الى الامام ، أو فى تخلف مشروعاتها والوقوف عقبة أمامها . ولذلك فمن الضرورى التعرف على طبيعة النسق القيمى للمجتمع موضوع التنمية بحيث تشكل برامج التنمية التكاملية طبقا لهذا النسق ووفقا لمقومات بنائه الاجتماعى .

المبحث الثانى :

التصور المنهجى للبحث

فروض البحث والمنهج المستخدم

لما كان البحث يهدف أساسا الى تناول العلاقة بين انجازات التنمية، وقدرة المجتمع على المشاركة فيها ، وبين النسق الثقافى السائد ، وما يحتوى من قيم بين أفراده فى بيئاته المختلفة من ريفية وحضرية ، وأثر هذا التباين الواضح بين هذين النمطين الثقافيين على مسار التنمية فى مجتمع مدينة الخرطوم بالسودان . لذلك أثيرت — من خلال هذا التناول — التساؤلات التالية : —

١ — ما هى السمات المميزة للنسق القيمى السائد فى كل من مجتمع القرية ومجتمع المدينة .

٢ — هل هناك علاقة ما بين القيم السائدة فى المجتمع الريفى ، وتلك التى تسود فى المجتمع الحضرى ، وما طبيعة هذه العلاقة .

٣ — ما هو الدور الوظيفى الذى يمكن ان يلعبه نسق القيم السائد فى بيئة ما من بيئات المجتمع الواحد ، ريفية كانت أو حضرية ، فى دفع الأفراد وحثهم على المساهمة فى مشاريع التنمية ، وبالتالى فى تأكيد قدرتهم على الانجاز والتغير .

واستنادا الى هذه التساؤلات يسعى البحث الى التحقق من الفروض النظرية التالية : ـ

اولا : ان العلاقة بين غلبة القيم الايجابيـــة فى النسق الثقافى لمجتمع ما وبين قدرة أفراده المحليين على الحراك والانجاز علاقة طردية ، وبين غلبة القيم السلبية فى نسق ثقافى آخر لمجتمع مغاير ، وبالمقارنة ، علاقة عكسية .

ثانيا : انالعلاقة بين النمط السائد للقيم فى المجتمع الحضرى ومايتسم به من خصائص العمومية ، والانجاز الفـردى ، مع غلبة الجانب الدنيـوى العلمانى وبين مقدرة الأفراد على قبول التغير والتحديث علاقة طردية .

ثالثا : أن العلاقة بين النمط السائد للقيم فى المجتمع القروى وما يتصف به من سمات الخصوصية والانتساب القرابى ، مع وضوح المظهر الدينى التقديسى وبين قدرة الافراد على الانجاز وقبول التغير، هى علاقة عكسية.

منهج البحث وادواته :

يعتبر هذا البحث من الدراسات الوصفية (Descriptive Studies) التى تعنى بتحديد القواعد العامة والمعايير السائدة بين أفراد المجتمعالواحد ، والتى تتجـــه الى الوصف الكمى والكيفى للابعـاد المختلفة المرتبطة بالقيم الاجتماعية بالصورة التى هى عليها ى المجتمع ، وذلك للتعرف على ترتيبها وخصائصها من جانب ، وللوقوف على ما تحدثه هذه القيم من اعتبارات تؤثر بدورها فى انجازات الأفراد واسهاماتهم فى مشروعاتهم التنموية .

كما تعمد الدراسة الى استخدام اسلوب المقارنة كمدخل لتفسير المعطيات الاحصـــائية بين نمطين متميزين من مجتمعـــات الدراسة ، وهما النمط الحضرى والنمط الريفى ، حتى نتمكن من تحقيـق الفـروض التى يسعى البحث الى تحقيقها .

وقد استعان الباحث بمنهج « المسح الاجتماعى » (Social survey) بطريقة العينة ، حيث يكتفى فيه بدراسة عدد محدود من الأفراد فى كل قطاع من القطاعات المجتمعية موضوع البحث ، وذلك وفقا للوقت والجهد والامكانيات المتوفرة لدى الباحث .

ويعتبر المسح الاجتماعى من الاساليب المنهجية الهامة فى مجال البحوث الاجتماعية حيث يعتبره « كوفيلية » (A. Cuvillier) من أكثر الطرق تعمقا فى البحث الاجتماعى . كما يشير « موزر » (C. Moser) الى أهمية استخدام المسوح في الدراسات الاجتماعية الحقلية ، كما يحدد لنا موضوعات هذه المسوح والتى من أهمها : (٣٢ ـــ ٢٢٥ ـــ ٢٢٦) .

(أ) دراسة الخصائص الديموجرافية لمجموعة من الأفراد .
(ب) دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لجماعة ما من الجماعات .

(ج) دراسة الجوانب الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية .

(د) دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم .

وعليه فأسلوب المسح الاجتماعي المنهجي فى دراسة القيم الاجتماعية وعلاقاتها بانجازات التنمية يتيح للباحث تحليلا وتفسيرا للسائد من القيم فى مجتمع الدراسة في الوقت الحاضر ، وذلك بهدف الوصول لنتائج يمكن تعميمها .

ومن حيث ادوات الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على « صحيفة الاستبيان » Questionnaire كأداة أساسية لاستيفاء المعلومات وجمع البيانات التى يتطلبها البحث . وقد تضمنت الصحيفة عدة اسئلة بلغت (٤٠) سؤالا ، تم توجيهها الى المبحوثين فى موقف « المقابلة » (Interview) التى أجريت بينهم وبين مجموعات الطلبة المدربين على تطبيق الصحيفة ، وعلى استخدام اصطلاحات لغوية « سودانية » تتفق واللهجة السائدة فى قطاعات البحث من ريفية وحضرية ، وذلك حتى يتحقق الهدف من توجيه الاسئلة وجمع البيانات المطلوبة وفقا لأهداف البحث .

ولقد تبلورت الصياغة النهائية لصحيفة الاستبيان ، وذلك بعد ادخال التعديلات اللازمة عند اجراء « الاختبار المبدئى » (Pretest) .
ولقد جاءت هذه الصحيفة محتوية للجوانب الآتية :

البيانات الأولية : —

ويشتمل هذا الجزء على الاسئلة المرتبطة بالدراسة من حيث النوع ، والسن ، والاقليم الاصلى ، والمهنة ، وفترة الاقامة بمجتمع البحث ، والحالة الاجتماعية وعدد الافراد فى الاسرة ، والتعليم ، ونوعية السكن .

البعد الاقتصادى للقيم : —

ويحوى الاسئلة التى ترتبط بما يلى من مؤشرات : —

١ — مدى كفاية الدخل وأوجه انفاقه .
٢ — الانتماء الى العمل (الاتجاه نحو العمل) .
٣ — تفضيل نوعية معينة من العمل .
٤ — مشاكل العمل وطرق التغلب عليها .

٥ ـ اسباب التغيب عن العمل وجزاءاته .
٦ ـ تفضيل العمل فى الخارج .
٧ ـ الموافقة على العمل فى الريف .
المساهمة فى مشروعات التنمية ونوعياتها .

البعد الاجتماعى للقيم : ـ

ويحوى أسئلة خاصة بما يلى من أبعاد : ـ

١ ـ السن المناسب للزواج .

٢ ـ تفضيل الزواج من الاقارب .

٣ ـ تفضيل عدد معين من الابناء .

٤ ـ تفضيل نوعية معينة من الابناء .

٥ ـ الموافقة على تعليم البنات .

٦ ـ الموافقة على عمل الزوجة .

٧ ـ تعدد الزوجات .

٨ ـ دوافع الطلاق .

البعد الثقافى للقيم :

ويشتمل بدوره على النقاط التالية : ـ

١ ـ علاج الامراض ووسائله .
٢ ـ الختان وطريقته .
٣ ـ الحسد .
٤ ـ الموقف من زيارة القبور والاضرحة .
٥ ـ الموقف من الوداعية .
٦ ـ أساليب قضاء وقت الفراغ (اهمية الوقت) .
٧ ـ تفضيل نوعية معينة من التعليم .
٨ ـ مستويات الطموح والتطلع عند الأفراد .

البحث الميدانى :

تم اجراء البحث فى القطاعين الحضرى والريفى خلال شهر فبراير عام ١٩٨١ بمدينة الخرطوم فى قطاعيها التجارى والصناعى ، وفى قرية « المحس ـ كترانج » الواقعة فى زمامها .

وقد تام بجمع المعلومات وملأ الاستمارات نخبة من طلبة ليسانس الاجتمـــاع بكلية الآداب جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) ، وذلك تحت اشراف الباحث . وقد قسم الطلبة الى ثلاث مجموعات تولت كل منهـــا تطبيق الاستمارات على قطاع من القطاعات الثلاثة للبحث (التجارى ، الصناعى ، الريفى) .

وقد تولى تنظيم مجموعات الطلبة الثلاث كل من الطالب سيف الدين على ادريس ، والطالب اسماعيل الازهرى عابدين ، والطالب عصام الدين السر حجوج . كمـــا قام هؤلاء الطلبة ايضـــا بتفريغ البيانات وذلك وفقا لمفتـــاح الرموز (Coding — Key) الذى اعــد بمعرفة المشرف على البحـــث .

عينة الدراسة واجراءات اختيارها :

مجتمع البحث : اختيرت مدينة الخرطوم عاصمة السودان كمجال بشرى للدراسة . وهذا المجتمع يختلف من حيث الخصـــائص البيئيـــة اذ يحوى نمطين اجتماعيين ، وهما النمط الحضرى المتمثل فى مجتمع الخرطوم العاصمة وما يتسم به من ثقافة نوعية متميزة ، والنمط القروى بخصائصه الثقافية الواضحة ، ويحوى القرى الواقعة فى زمامه .

كما يختلف مجتمع البحث كذلك من حيث النواحى المهنية والانتاجية . فبينما تســـود الزراعة وممارسة الانشطة الفلاحية مجتمع القرية ، نجـــد أن الاغلبية من سكان المدينة تمارس المهن الصناعية والتجارية الى جانب الخـــدمات .

ويشتمل كل نمط من انماط الدراسة المناطق السكانية التالية :

اولا : القطاع الحضرى : وتمثله منطقتان هامتان من مناطق مجتمع الخرطوم وهمـــا :

(أ) الحى التجارى المركزى ، حيث اجـــرى البحث على منطقـــة البنوك من العاملين سواء الموظفين الاداريين او الفنيين من المحاسبين . وقـــد اختير بنك الشعب التعاونى (فرع الخرطوم) عشوائيا ليمثل هذه الفئة من الحضريين .

(ب) المنطقة الصناعية ، وتمثل احدى مناطق المدينـــة التى يعمل بها حشد كبير من العمال . وقد اختير مصنع الغزل والنسيج عشوائيا ممثلا لهـــذا القطـــاع العمـــالى .

ثانيـــــا : النمــــط القـــروى ، وتمثلـــــه قـــــرية « المحس ــ كترانج » التى تقع فى زمامها على بعد ٦٠ ك م من الخرطوم العاصمة ، والتى تعتبر امتدادا لها وناحية من نواحيها ، وتقع على ضفاف النيل الازرق ، ويعمل غالبيـــة ســكان هــذه القرية بالزراعة ، يزاول القلة منهم الاعمـــال الادارية والعسكرية بمدينة الخرطوم .

وتدل نتـــائج الدراسات والبحوث الاجتمـــاعية على أنه اذا اختيرت العيّنة اختيارا ممثلاً للمجتمع الأصلى تمثيلا كاملا بحيث تشمل جميع فئاته ، جاءت النتـــائج من حيث دقتهـــا كالنتـــائج التى يمكن التوصـــل اليهـــا لو اجريت الدراسة نفسها على جميع افراد المجتمع الاصلى (٣٢ : ٤٣٦).

حجـم العينـة :

يلغ حجم العينة الكلية للدراسة ٣٨٠ مفردة ، يمثل القطاع الحضرى بشقيه الصناعى ــ التجـارى والمالى ١٦٠ مفردة ، بينما بلغت مفردات القطاع الريفى منها ١٢٠ مفـــردة .

وقد كان الحصر الخاص بهذه الفئـــــات ، التى ينطبـــق عليهـــا شروط سحب العينة ، كالاتى :

(أ) عدد العاملين بالقطـــاع التجـــارى المركزى (بنـــك الشعب السودانى) ١٦٠ موظفا .

(ب) عدد العاملين بالمنطقة الصناعية (مصنع الغزل والنسيج) ٤٧٢ عامـــلا .

(جـ) عدد اربـــاب الاسر الريفية بقريـــة « المحس ــ كترانــج » ٤٨٣ فلاحـــا .

واتضح لنا أن نسبة العينة المختارة قد بلغت ٢٥ ٪ من اجمـــــالى مفردات المجتمع الاصلى للبحث فى هذه القطاعات الثـــــلاثة ٠وقد تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية (Random Sample) حيث اتيحت الفرصـــــة لجميع أفراد العينة فى هذا الاختيار ٠ وقد استخدمت جداول الاعـــداد العشـــوائية (Random Numbers) التى تحـــوى ارقاما موضوعة دون اى ترتيب او تعمد .

وتعتبر العينة العشوائية من اصدق أنواع العينات . وذلك لان عملية التعميم من العينة الى المجتمع الاصلى تكون اسهل فى العينة العشوائية عنها فى العينات الاخرى ، وذلك لعـــدم التحيز فى الاختيـــار من جانب وسهولة احتساب خطأ الصدفة من جانب آخر . (٣٨ : ١٠١ ــ ١٠٢) .

ويتضح من التوزيع النسبى لقطاعات البحث أن المنطقة الاولى (الحضرية) تمثل ٥٧ ٪ من اجمالى مفردات العينة ، بينما بلغت نسبة القطاع القروى ٤٣٪ من المجموع الكلى للمبحوثين .

المبحث الثالث :

نتائج ومستخلصات البحث :

من استعراضنا لنتائج الدراسة الميدانية وابعادها المختلفة ، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية ، وفي ضوء البيانات الاولية ، تتضح العلاقة الوطيدة بين القدرة على الانتاج والمشاركة في مشروعات القضية ، وبين النمط الثقافي السائد في المجتمع وما يحتويه من قيم متباينة .

ولقد اجاب البحث على الكثير من التساؤلات التي اثيرت والفروض التي وضعت ، والتي كانت موضعا للاختبار من خلال الواقع الميداني في منطقتي الدراسة الحضرية والريفية بمجتمع الخرطوم بالسودان (٣٥) .

ومن اهم مستخلصات الدراسة الاساسية ما يلي :

اولا : ان المجتمع الحضري ، بما يتسم به من نسق ثقافي تغلب على ما يحتويه من قيم ايجابية ، اكثر قدرة على الحراك والانجاز ، وبالتالي الاسهام والمشاركة بدرجة اكبر في مشروعات التنمية وبشكل يفوق الى حد كبير المجتمع الريفي ، الذي تغلب على نسقه القيمي السلبية والقدرية ، والتي يصدق عليها معظم النتائج والبحوث والدراسات التي توصل اليها رواد علوم الاجتماع والانثروبولوجيا (٣٦) .

ثانيا : ان البعد الاقتصادي ، . . ا يحويه من قيم واتجاهات سائدة بين الحضريين ، وبما يتسم به من تخصص وارتفاع في مستوى التعليم وبالتالي في مستوى الدخل ، يسهم بقدر اكبر في التنمية الاقتصادية ، وذلك نظرا لما يحققه من توظيف واستثمار لامواله في المشروعات المختلفة .

وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن تشابه العمل الزراعي في المجتمع الريفي وانخفاض مستويات الدخل ، وذلك الى جانب ارتفاع الامية ونقص الوعي الادخاري لدى القرويين وغير ذلك من الابعاد (٣٧) ، تسهم جميعها في احجامهم عن الاسهام او المشاركة في المشروعات الانتاجية ، وبالتالي في تنمية مجتمعهم المحلي .

ويتمثل ذلك في المؤشرات التالية :

١ — ان الحضريين أكثر وعيا وادراكا من القرويين باهمية الادخار واستثمار الاموال في المشروعات الاقتصادية والانتاجية المختلفة .

٢ ـ ان الحضريين أكثر تطلعا وطموحا فيما يتعلق بالتخصص واكتساب الخبرة فى العمل الممارس ، واقدر من القرويين على الحراك المهنى والترقى فى مجالات التخصص المهنى .

٣ ـ ان الحضريين احرص من القرويين على زيادة دخولهم ، وذلك لتوفير المال اللازم لتحقيق اشباعاتهم المختلفة .

٤ ـ ان الحضريين يتسمون بالمرونة فى مواجهة مشكلات العمل وفى ايجاد الحلول لها بشكل يفوق القرويين .

٥ ـ ان الحضريين اكثر قدرة على الحراك البيئى للعمل فى الريف والسفر الى الخارج للعمل والتعرف على معالم البلاد المختلفة ، وذلك بعكس القرويين الذين يعتبرون ـ بطبيعتهم ـ اكثر التصاقا بالارض وارتباطا بالاهل .

٦ ـ ان الحضريين ـ برغم ما أورده البحث من نتائج تشير الى قلة اسهاماتهم فى مشروعات التنمية المختلفة بعكس القرويين ، الا أن هذه المساهمة ونوعيتها يمكن أن تكون اكثر فائدة وفاعلية .

ثالثا : ان البعد الاجتماعى وما يحتويه من قيم واتجاهات سائدة بين الحضريين تجعلهم اكثر قدرة على الاسهام فى انجازات التنمية ، وذلك بمقارنتها بالقيم والاتجاهات السائدة فى المجتمع الريفى موضوع الدراسة .

ويبدو ذلك واضحا من خلال الابعاد التالية :

١ ـ ان الحضريين اكثر ميلا من القرويين للزواج فى سن النضج والوعى والادراك لمسئوليات الاسرة (سواء الذكور أو الاناث) . وذلك بهدف تحقيق قدر اكبر من الاستقرار العائلى وحجم أوفر من الوقاية لما قد يعترضها من مشاكل زواجية ، قد تؤدى الى تفككها جزئيا أو كليا بما قد ينتج عن ذلك من مشكلات انحراف الاحداث .

٢ ـ أن الحضريين اقل ميلا من القرويين للزواج من الاقارب « من الداخل » (Endogamy) ، وذلك حرصا منهم على انجاب نسل صحيح خال من الامراض التناسلية ، وممن تتوفر لديه منذ الكبر القدرة والكفاءة الانتاجية للمشاركة فى تطوير وتنمية مجتمعهم .

٣ — ان الحضريين اقل ميلا من القرويين الى انجاب ابناء كثيرين ، وذلك نظرا لانتشار الاتجاهات الحديثة بالنسبة « لتنظيم الاسرة » (Family Planning)، ادراكا منهم لمسئولياتهم تجاه التربية والتنشئة الاجتماعية للابناء، وبشكل يجعلهم اكثر قدرة على العمل والانجاز ، ونظرا لمبادء « نمط الاسرة النووية » (The Nuclear Family pattern)

وذلك على عكس القرويين ، الذين ينظرون الى كثرة الابناء على انها من قبيل « العزوة » واكتساب المهابة بين الاخرين .

٤ — ان الحضريين اقل ميلا من القرويين لانجاب الابناء الذكور . وذلك على اعتبار ان الابناء — بصرف النظر عن نوعيتهم — يمكن اذا توفرت لهم فرص التربية والتعليم والتأهيل ان يشغلوا وظائف تتيح لهم وعلى قدم المساواة الاسهام فى تنمية مجتمعهم . وذلك على عكس القرويين الذين يفضلون انجاب الذكور دون الاناث . وذلك لان الابناء الذكور يمثلون الضمان والامان عند الشيخوخة والعجز ، الى جانب العون والمساعدة التى يقدمونها لابائهم فى اعمالهم الزراعية التى تحتاج الى المزيد من الجهد والعرق فى وقت ارتفعت فيه الاجور الزراعية بشكل لا يقدر عليها اصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة من اصحاب الدخل المحدود .

٥ — ان الحضريين اكثر من القرويين اهتماما بتعليم البنت ، وذلك لتاهيلها سواء من حيث المامها بطرق تنشئة ابنائها التنشئة السليمة ، أو تدبير منزلها ، أو الاسهام فى مجالات العمل المختلفة التى تجد فيها الفتاة تأكيدا لذاتها وتحقيقا لدورها فى تطوير مجتمعها . وذلك على عكس الاتجاه السائد عند القرويين والذى لا يعير اهتماما لتعليم البنات ، ولا يسمح لها الا باجتياز المرحلة الابتدائية ، حيث يتعارض استمرارها فى مراحل التعليم التالية مع العادات والتقاليد الريفية السائدة .

٦ — ان الحضريين اكثر ميلا للموافقة على اشتغال المراة . وذلك على عكس القرويين ، الذين يعارضون هذا الاتجاه الذى لا يتفق مع قيمهم وأعرافهم وتقاليدهم ، ولا يسمحون لها الا بمساعدة زوجها فى اعمال الحقل المحدودة ورعاية المواشى ، الى جانب القيام بواجبها نحو ابنائها . فى حين يعمل الحضريون على تحقيق تكافؤ الفرص للجنسين فى التعليم والعمل ؛ ولا شك أن لهذا الاتجاه مردوده الايجابى على منجزات التنمية ، باعتبار ان المراة تمثل نصف المجتمع .

٧ — ان الحضريين اقل من القرويين ميلا للموافقة على مبدأ تعدد الزوجات ، بالرغم من اباحة الشريعة الاسلامية له . وذلك لما يشهده مجتمعهم من ارتفاع لمستوى المعيشة ، ولما يتوقعونه من الكثير من المشاكل

الزوجية التى تحول دون تحقيق الاستقرار العائلى ، وحرصا منهم على توفير وسائل الرعاية والتربية السليمة للابناء ، بهدف تنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة وادراكا منهم بمسئولياتهم تجاههم بما يتفق والاتجاهات الحديثة لتنظيم الاسرة . وذلك بعكس الاتجاه السائد عند القرويين الذين يؤيدون مبدأ التعدد للزوجات . (Polygamy)

٨ ـ ان الحضريين اكثر من القرويين وعيا بمسئوليات الأسرة . ولذلك نجدهم اكثر حرصا فى اختيار شريك الحياة ، وتحقيق التجارب بين الزوجين ، لزيادة فرص التوافق والتفاهم المشترك ، وكلها عوامل تقلل من عوامل التوتر والتفكك التى تسبب الطلاق . ولا شك ان فى استقرار الاسرة استقرار للمجتمع والذى يتيح بدوره المناخ الصحى للعمل والانتاج.

رابعـــا : ان البعد الثقافى ـ وما يحويه من قيم واتجاهات ـ السائد فى المجتمع الحضرى يسهم بدوره فى تحقيق كفاءة اكبر لافراده للعمل والانجاز ، وذلك بالمقارنة بالثقافة الريفية التقليدية السائدة فى مجتمع البحث .

ويتضح ذلك من خلال استعراضنا للجوانب التالية :

١ ـ ان الحضريين اقل من القرويين ميلا نحو الاعتقاد فى اساليب العلاج التقليدية والشعبية ، بما تحويه من وصفات بلدية ووسائل للعلاج « بالزار » (٣٩) وغيرها من الاتجاهات السائدة بين القرويين ، بالاضافة الى ايمان أفراده بمبدأ « الوقاية · خير من العلاج » · وذلك يسهم فى تحقيق مستوى عال من الصحة العامة ، التى توفر للمجتمع الكثير من الجهود المادية والبشرية التى تحتاجها مشروعات التنمية .

ويعزى ذلك الى ارتفاع المستوى التعليمى ، وزيادة الوعى الصحى لدى الحضريين بمقارنتهم بالريفيين ، نتيجة لاستشارتهم ذوى الاختصاص فى هذا الشأن فى حين يلجأ أبناء المجتمع الريفى الى استخدام الطب الشعبى « والزار » ، والى استشارة المدعين بمعرفة طرق العلاج التقليدية بشكل يزيد من حالات تفشى الامراض المعدية وانتشار الاوبئة . وهذا له مردوده السلبى على منجزات التنمية المحلية .

٢ ـ ان الحضريين اقل من القرويين ميلا فى الاعتقاد فى السحر والحسد ، وما يرتبط به من وسائل وطرق(٤١) يسلكها الافراد لالحاق الاذى والضرر بالاخرين . بينما يسود الاعتقاد فى السحر لدى القرويين ، مما يدفعهم الى اللجوء لوسائل الوقاية منه ، وذلك نظرا لسيادة القيم الدينية المرتبطة بها . ولا شك ان انتشار مثل هذه المعتقدات بينهم له سلبياته ، نظرا لما تثيره من قلق نفسى لدى الافراد .

٣ — أن الحضريين أقل من القرويين ميلاً فى التمسك بتقليد « ختان البنات » بوجه عام ، وممارسة عمليات « الخفاض الفرعونى » لهن على وجه الخصوص ، وذلك على عكس القرويين الذين يتمسكون بهذا التقليد باعتباره تقليد متوارثا من الاجداد . كما انه يعتبر من عوامل تقييم الفتاة عند الاختيار ، حيث يضفى عليها قيمة اجتماعية تجعلها تفوق الاخريات — ممن لم تجر لهن هذه العملية — قدرا فى نظر الراغبين فى الزواج .

ولا شك ان لانتشار هذا التقليد أثاره البيولوجية والنفسية الضارة على الفتاة . بالاضافة الى ما قد يثيره من مشكلات عند زواجها بشكل ينعدم فيه روح التفاهم المشترك ، وبالتالى عدم الاستقرار العائلى مما يهدد الاسرة بالتفكك والانهيار .

٤ — ان الحضريين اقل من القرويين تمسكا بزيارة القبور واضرحة الاولياء ، حيث يغلب على القرويين هذا الاتجاه لما ينطوى عليه من قيم دينية ، للترحم على موتاهم من جانب ، ولنيل بركة الاولياء وامــلا فى استجابة مطالبهم وحل مشاكلهم وشفائهم مما الم بهم من امراض مزمنة من جانب آخر ، وفى ذلك انفاق للمال والوقت لسيادة مثل هذه المعتقدات الخاطئة ، التى نهى الدين نفسه عنها ، بينهم .

٥ — ان الحضريين اقل من القرويين ميلا الى الاعتقاد فى قراءة الطالع عن طريق المنجمين ، بينما يميل القرويون الى اللجــوء « للوداعية » لمعرفة ما يحمل لهم المستقبل من آمال ، كما انهم يتاثرون الى حــد كبير بأقوالها بشكل قد يحد من أنشطتهم واهتماماتهم .

٦ — ان الحضريين اكثر من القــرويين ادراكا للزمن واهميته . ولذلك فهم يحرصــون على اســتغلال اوقات فراغهم بما يعــود عليهم وعلى مجتمعهم المحلى بالفائدة ، وبوســائل تسهم فى تنمية قدراتهم الذهنية والنفسية والبدنية . فى حين نجد أن القرويين يلجأون الى تمضية أوقات فراغهم فى توطيد أواصر القربى والعلاقات الاسرية وفى ممارســة الشعائر الدينية . ولذلك تغلب النظرة العملية على الحضريين فى استغلال وقت الفراغ بعكس القرويين .

٧ — ان الحضريين اكثر تطلعا وطموحا من القرويين ، حيث يعملون على تحقيق مســتويات افضل من حيث التعليم والعمل والدخل وحيــازة الكماليات والاتصال بالمجتمع الخارجى ، الى غير ذلك من التطلعات لتحقيق اشباعاتهم وطموحاتهم . فى حين يسود بين القرويين الشــعور بالرضا على أوضاعهم ، ومن ثم لا يحركون ساكنا نحو تغييرها . حتى الذين يبدون قدرا من التطلعات ، فيغلب عليها الطابع العائلى والدينى المتمثل فى انجاب المزيد من الابناء أو أداء الفرائض الدينية ، وما شابه ذلك .

المراجع والهوامش

L . Nelson , Community Structure and Change , McMillan CO . N . Y . 1960 .

(٢) الفاروق زكى يونس ، تنمية المجتمع فى الدول النامية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧

(٣) ج. مانيور ، التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود فتحى عمر .

(٤) راجع هذه الاعتبارات للتفرقة بين القرية والمدينة فى :

جلال مدبولى ، الاجتماع الثقافى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٥) فتح الله هلول ، البلدان الريفية والحضرية بالاقليم المصرى ، مطبعة الاسكندرية ، ١٩٧٩

R . H . Holmes , Rural , Sociology , Mcgraw , Hill Book Co , N . Y . 1952 .

(٧) وردت دراسة « تونيز » (F . Tonnies) عن « مجتمع الجماعة والمجتمع التنظيمى » (Gemeinschaft' Gesellschaft) فى كتاب يحمل هذا العنوان فى عام ١٨٨٧ ، ولقد سبق تونيز الى هذه التفرقة بين المجتمعات عدد من الرواد الاوائل فى الفكر الاجتماعى من امثال:

ـــ السير « هنرى مين » (Sir H . Main) فى آرائه عن المجتمع العائلى الابوى الذى يقوم على المكانة الاجتماعية ، والمجتمع الذى يقوم على التعاقد .

ـــ لويس مرجان (L . Morgan فى افكاره عن المجتمعات التقليدية (Societa) والمجتمعات المدنية (Civitas) .

(راجع فى ذلك : روبرت ردفيلد ، المجتمع القروى وثقافته ، ترجمة فاروق العادلى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦

(٨) حلل « اميل دوركايم » (Emile Durkheim) خاصيتى التضامن الآلى والتضامن العضوى Solidarite Mecanique & Organique فى كتابه تقسيم العمل الاجتماعى (De La Division Du Travail Social)

(٩) عرض « ردفيلد » نظريته عن المتصل الشعبى ـــ الحضرى (The Folk — Urban Cantinum) فى مؤلفه « المجتمع المحلى الصغير » (The Little Community) عام ١٩٣٠

(١٠) فاروق محمد العادلي ، دراسة في علم الاجتماع والانثروبيولوجيا ، الهيئة العربية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، المبحث الاول .

(١١) جاءت دراسة « بارسونز » عن « المتغيرات النمطية » (Pattern Variables) في كتاب « نحو نظرية عامة في الفعل » (To ward A Gencral Theory Of action) بالاشتراك مع « شيلز » (E . A . Shils) عام ١٩٥١

(١٢) كمال دسوقي ، ديناميكية الجماعة في الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، الجزء الاول ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩

(١٣) Samders , I . T . " Community Encyclopeolia of the Social Sciences the McMillan Co , N . Y . 1977 .

(١٤) يشير اللفظ اللاتيني (Voleo) . المشتق من كلمة « قيمة » (Value) الى فكرة ان يكون الانسان بالفعل مفيدا او متكيفا . وان كلمة « قيمة » (Valeur) الفرنسية تقترب من المعنى اللاتيني ، ويتدرج المعنى ليشمل الشيء ذا القيمة ، والتي يبذل المرء في سبيل الحصول عليه المزيد من الجهد والمال .

(فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) .

(١٥) See Fairchild , Dictionary of Sociology , N . Y . 1944 .

(١٦) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

(١٧) فوزية دياب ، مرجع سبق ذكره .

(١٨) H . Jonson Sociology : A Systematic Information , Hareourt Broth . Co New York 1960 .

(١٩) حسن الساعاتي ، مرجع سبق ذكره .

L . Nelson , Community Structure & Change . Op . Cit .

(٢٠) لمزيد من التفاصيل عن تصنيف القيم راجع (فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، المرجع سبق ذكره ، ص ٢ وما بعدها) .

(٢١) قباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ م .

(٢٢) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثالث ، المدارس الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

(٢٣) فردريك هاريسون ، التعليم للتنمية ، ترجمة جمال زكي ، (المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٦٤)

(٢٤) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م .

(٢٥) أحمد أبو زيد ، التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي في افريقيا ، في المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الاول ، سبتمبر ١٩٦٤ .

(٢٦) جلال مدبولي ، المجتمعات الريفية المستحدثة : تخطيطها وتنميتها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ م .

(٢٧) راجع ذلك في : روبرت ميرتون ، النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي ، الفصل الثالث عشر .

(٢٨) ج. ماثيو ، التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود فتحي عمر .

(٢٩) الفاروق زكي يونس ، تنمية المجتمع في الدول النامية ، مرجع سبق ذكره .

(٣٠) عليه حسن حسين ، التنمية نظريا وتطبيقيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية ، بدون تاريخ .

(٣١) ج. ماثيو ، التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق الذكر .

(٣٢) عبد الباسط محمد حسن ، البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٧٧ م .

(٣٣) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، المرجع السابق الذكر .

(٣٤) محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعي : مبادئه ومناهجه ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٣ .

(٣٥) ينقسم المجتمع السوداني الى اقاليم خمسة رئيسية وهي : الاقليم الشمالي ، والاقليم الشرقي ، والاقليم الاوسط ، والاقليم الجنوبي ، والاقليم الغربي . وكل اقليم من هذه الاقاليم يحوي عددا من القبائل وهي على سبيل المثال لا الحصر ، قبائل : المحس والجعليين ، والشايقية ، والكبابيش ، المجموعية والرباطاب ، والكواهلة والجعفرية .

والمناصير ، والتمايشة ، والضوائية ، والحسنات ، والفونج ، والشكرية ، والحوارتة ... الخ .

ويلاحظ أن هناك بعض المناطق التي تتبع الاقاليم التالية :

الاقليم الشمالى (الشمالية) ... اقليم كردفان (جنوب كردفان) .

الاقليم الشرقى (كسلا) ... الاقليم الاوسط (الجزيرة ، والنيل الازرق والابيض) .

(٣٦) راجع فى ذلك سمات وخصائص المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى التى وردت فى الاطار النظرى للدراسة فى المبحث الاول وبخاصة عند كل من :

— فرديناند تونيز فى دراسة عن مجتمع « الجماعة » والمجتمع « التنظيمى »

— أميل دوركايم فى دراسته عن التضامن « الآلى » والتضامن « العضوى » .

— روبرت ردفيلد فى دراسته عن المتصل « الشعبى والحضرى » .
— تالكوت بارسونز فى دراسته عن « المتغيرات المنمطية » .

(٣٧) تنحصر مشاكل العمل الزراعى فى مجتمع البحث مرتبة حسب اهميتها فى التالى :

١ — النزاع بين القرويين بسبب الجيرة فى الزراعة .

٢ — الخلاف بين المزارعين بسبب الرى ومواعيده بسبب ندرة المياه فى بعض المواسم الزراعية .

٣ — عدم توفر السماد ، ولجوء البعض الى شرائه من السوق السوداء باسعار غالية .

٤ — عدم توفر الايدى العاملة .

٥ — عدم توفر قطع الغيار الخاصة بتشغيل وابورات الرى ونقص الجازولين الخاص بها .
٦ — صعوبة نقل المحاصيل الزراعية الى مركز التسويق فى المدينة .
٧ — المشاكل الخاصة بحفر الترع والقنوات .
٨ — التغيب بسبب المرض واجهاد العمل .
٩ — بعد مكان العمل عن محل الاقامة وصعوبة المواصلات .
١٠ — نقص الخدمات والمرافق .

(٣٩) يمارس العلاج بالزار بواسطة الذين يعتقدون فيه عن طريق قيام فريق متخصص بدق الطبول والدفوف وذبح الذبائح واداء «

الرقص الهستيرى في دوائر وبينهم المريض ، حيث يسود الاعتقاد بأن المريض بهذه الطريقة سوف يتخلص من اسباب مرضه المستعصى عن طريق خلاصه من مس الشياطين التى سببت له هذه الحالة المرضية (الباحث) .

(٤٠) الخفاض الفرعونى ، هو تقليد قديم يمارسه سكان وادى النيل منذ الماضي السحيق ، حيث توارثته الاجيال جيلا بعد جيل ، ويقال انه تقليد اتاهم من أجدادهم الفراعنة ولذا لقب بلقبها ومنشاه اسطورة تقول ان فرعون قد أمر به لتتبعه جميع النساء حتى لا يلدن ذكورا تكون نهايته على يد احدهم . وهذا التقليد أكثر انتشارا في جنوب الوادى عن شماله ، وله الكثير من الاثار الجانبية الضارة من الوجهة البيولوجية لدرجة أن الحكومة الانجليزية قد سنت قانونا عام ١٩٤٨/٤٧ يحظر على السودانيين هذا التقليد استهجانا له لما فيه من ضرر بالغ على النساء . وقد كان من نتيجة هذا التشريع تذمر شديد بين ابناء المجتمع السودانى وصار تنفيذ هذا القانون محفوفا بالصعاب من كل جانب لما للخفاض الفرعونى من قيمة اجتماعية كبيرة عند الرجال والنساء على السواء ، اذ يعد عدم اجراء — الختان الفرعونى — للانثى تقليلا من شأنها وانحطاطا من قدرها ، وانزالا من مكانتها بين الاناث والذكور على السواء . ولا يمثل هذا القانون ضرورة تذكر في المناطق غير الحضرية ، حيث يمثل العرف فيها وسيلتها الأساسية في الضبط الاجتماعى .

خفاض السنة : تقليد بديل عن الخفاض الفرعونى ، وسبب تمسك السودانيين به وبخاصة الحضريين انما يرجع الى اعتباره — سنة — تدامر بها رسول الله (ص) . ولذلك فهم يتمسكون بها اتباعا للشريعة الاسلامية الحنيفة . (الباحث) .

(٤١) مثل التحويطة او الحجاب: عبارة عن ورقة يكتب فيها بعض الادعية والآيات القرآنية بواسطة أحد العارفين ، ومن شأنها ابطال مفعول الحسد ، وهى توضع في كيس من الجلد او الورق يتقلده الافراد المعرضون لمفعول الحسد .

١ — مؤتمرات

ندوة
التنمية اجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة
القاهرة ٧/١٠ ابريل ١٩٨٦

أميرة عبد اللطيف مشهور *

تعتبر المدن والمجتمعات الجديدة من أهم ادوات سياسات التنمية والتحضر ، والتى تستخدم بهدف أعادة توزيع السكان فى الدولة ، وخلخلة الكثافة السكانية فى العاصمة والمدن الرئيسية . ولذا ، فان عملية انشاء المدن الجديدة يجب أن تتم على اسس التخطيط الرئيسية ، ودراسة برامج تنميتها ، ومحاولة التعرف على التجارب السابقة فى هذا المجال ، سواء فى الدول المتقدمة او الدول النامية .

وتحتل المدن الجديدة اهمية خاصة فى مصر ، التى يتركز سكانها فى مساحة لا تزيد عن ٤ ٪ من المساحة الكلية للدولة ، كما يتركز حوالى ١٤ ٪ من اجمالى السكان فى القاهرة ، اى فى مساحة لا تتعدى ٦١ر٠ ٪ من المساحة الكلية للدولة ، بكثافة سكانية تبلغ ٦٨٨ر٢٣ نسمة فى كم٢ . ولذا ، فان اقامة المدن الجديدة فى مصر سوف تساهم فى استغلال الموارد البشرية والطبيعية (من مواد خام واراضى) للدولة بصورة اكفا وبفعالية اعلى .

وبصفة عامة ، تتعدد أنواع المدن الجديدة . فهناك مدن مستقلة ومدن تابعة . والمدن المستقلة هى المدن التى تقع بعيدا عن العاصمة والمدن الرئيسية فى الدولة ، و تتميز هذه المدن باستقلالها من حيث المرافق والخدمات عن المناطق الحضرية المجاورة ، ولذا فان تكلفة انشائها تكون مرتفعة للغاية ، الا انها تمثل نواة للنمو الاقليمى فى منطقة غير عامرة اساسا .

اما النوع الثانى من المدن الجديدة ، وهى المدن التابعة أو المدن الضواحى، فتنشا على مشارف العاصمة او المناطق الحضرية الكبرى. ويعتبر الهدف الاساسي من انشاء هذه المدن هو المساهمة فى الحد من التكدس السكانى فى المدن الرئيسية المجاورة من ناحية ، واقامة مشروعات

(*) دكتوراة فى الاقتصاد . خبيرة . وحدة بحوث التحضر . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

انتاجية جديدة تساهم فى زيادة فرص العمل والانتاج ، واجتذاب السكان اليهـــا .

وبذلك ، فهناك أهداف عديدة ترمى اليها سياسة اقامة المجتمعات والمدن الجديدة ، واهمها ما يلى : ـــ

١ ـــ ايجاد مناطق جذب سكانى جديدة اخلخلة الكثافة السكانية فى المناطق الحضرية الكبرى .

٢ ـــ اعادة توزيع السكان فى الدولة باستغلال الصحروات والمناطق غــير المأهولة .

٣ ـــ استغلال موارد طبيعيـــة معطلة ، باقامة مصـــانع ومشروعات استثمارية بجوار مواقع هذه الموارد ، ويتم بذلك خلق نواة عمرانيــــــة جـــــديدة .

٤ ـــ انشـــاء مـــدن صناعية جـــديدة ومستقلة ، توفر فرص عمل جديدة ، وتؤدى الى اعادة توزيع الاستثمارات فى الدولة .

واخيرا ، فقد يكون الهدف من انشاء المدن الجديدة هو اعادة بناء وتعمير مناطق تم تدميرها فى الحرب ، كما حدث فى المملكة المتحدة مثـلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى منطقة قنـــاة الســـويس بجمهورية مصر العربية بعد حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

وترجع تجربة انشاء المدن الجديدة فى مصر الى النصـــف الثانى من القـــرن الماضى ، حين ادى حفر قناة السويس ســـنة ١٨٦٩ الى اقامة مجتمعات جديدة فى المنطقة ، شملت ثلاث مدن مستقلة هى بورســـــعيد والاسماعيلية والسويس ، ومدينتين تابعتين همـــا بورفؤاد وبورتوفيق . وفى العصر الحالى ، ادى انشـــاء الســـد العالى فى بداية الستينيات الى استصلاح اراضى زراعية وانشاء مجتمعات عمرانية جديدة فى هـــــذه الاراضى ، منها مدينة النوبارية والوادى الجديد . وفى السبعينيات تـــم التخطيط لاقـــامة مجموعة من المـــدن الجديدة . كانت اولى هذه المـــدن مدينة العاشر من رمضان ، وهى مدينة مستقلة تقع على طريق القاهرة ـــ الاسماعيلية بدأ انشائها سنة ١٩٧٤ ، وتبعتها مدينة الســـادات ، وهى مدينة مستقلة أيضا . تقع على طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى ، ثم مدينة ٦ اكتوبر وهى مدينة تابعة لمدينة القاهرة ، والعامرية الجـــديدة بجوار مدينة الاسكندرية ، ومدينة العبور والامل والسلام و ١٥ مايو ، وهى مدن تابعة تقع على مشـــارف القاهرة الكبرى . كما توجـــد مجموعة من المجتمعات العمرانية الجديدة التى ترتبط بمشروعات اقتصادية ، مثل مدينة

الصالحية ، على طريق القاهرة الاسماعيلية ،ومدينة دمياط الجديدة ، ومجمع الالومنيوم بنجع حمادى ، ومدينة الصفا بجوار أسيوط ، ومدينة لخدمة مشروع فوسفات ابو طرطور . ومدن اخرى ما زالت تحت التخطيط . وتقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة التعمير ، بالتخطيط والتنفيذ والاشراف على المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وذلك بموجب قانون المجتمعات العمرانية الجديدة الصادر سنة ١٩٧٩ .

وقد كان لوحدة بحوث التحضر بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تجربة فى دراسة المدن الجديدة فى مصر ، حيث كلفت وزارة التعمير المركز بالقيام بدراسة خاصة بمدينة السادات سنة ١٩٨٤ ، وذلك للتعرف على اتجاهات العاملين ببعض الوزارات نحو انتقالهم للاقامة فى هذه المدينة . وقد شملت الدراسة اساسا العاملين بوزارة التعمير . وبعد الانتهاء من البحث ، اقترحت وحدة بحوث التحضر اقامة ندوة عن « التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة » لاستعراض اهم نتائج الدراسة ، وعرض الدراسات التى اجريت على مدن جديدة سواء فى مصر او فى دول اخرى ، لتقييم التجارب السابقة فى هذا المجال ، وللتعرف على اهم المشاكل التى تواجه عملية انشاء المدن الجديدة وتنميتها . وبذلك يمكن تقديم علامات واضحة للاسترشاد بها فى تخطيط المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفى سياسات التحضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات . كما يعتبر اقامة هذه الندوة مجالا لالتقاء المهتمين بالمدن الجديدة ، سواء على مستوى التخطيط او التنفيذ او الادارة او البحث العلمى ، بهدف تبادل المعلومات ووجهات النظر . كما تتيح هذه الندوة امكانية دعم الروابط والتعاون بين المجال العلمى والمجال التطبيقى من ناحية ، وبين مصر والدول الاخرى من جهة ثانية . وتبعا لذلك ، فقد تم عقد ندوة « التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة » بالتعاون بين وزارة التعمير والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فى الفترة من ٧ الى ١٠ ابريل ١٩٨٦ ، وذلك بمقر المركز . وتمت دعوة الجهات المعنية والمهتمين وبعض الخبراء الاجانب للمشاركة فى الندوة ، سواء بتقديم بحوث او حضور جلسات الندوة لمناقشة الدراسات المعروضة .

المشاركون فى الندوة :

شارك فى ندوة « التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة» ما يقرب من ثلاثين جهة علمية وتنفيذية ، ضمت ـ الى جانب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة التعمير ـ بعض الوزارات المعنية مثل وزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة الاسكان ، ووزارة

النقل ، ووزارة السياحة ، ووزارة الخارجيــة . كذلك اشتركت فى الندوة بعض المؤسســـات العلمية ، مثل معهـد التخطيط القومى ، والمعهـد الديموجرافى ، وكلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية ، و جامعة الأزهر ، وهيئة بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى ، وكلية الهندسة بجامعة القاهــرة ، وكليـــة الفنـــون الجميلة ، ومركـــز الدراســات السياسية والاستراتيجية ، والجامعة الامريكية ، والمركز الفرنسى للتوثيق والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية . كما شارك فى الندوة عدد من اجهزة تنمية المدن الجديدة المصرية ، مثل جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان ، ومدينة العبور ، ومدينة ٦ أكتوبر ، ومدينة السادات ، الى جانب بعض اجهزة المحافظات والمهتمة بموضوع الندوة ، مثل مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة سوهاج ، ومجلس محافظة شمال سيناء ، ومحافظة القاهرة . كما شارك فى الندوة أيضا بعض الهيئات الهندسية والانتاجية الخاصة ، مثل شركة المصريين للاســكان والتنمية والتعمــير ، والمكتب العــربى للتصميمات والاستشارات الهندسية ، وبعض المستثمرين فى المدن الجديدة . واخيرا ، شارك فى الندوة من خارج مصر مدير قطاع التنميـــة الاجتماعية بنيجيريا ، واحد خبراء المدن الجديدة فى فرنسا ، واستاذ بجامعة ساو باولو بالبرازيـــل .

وبذلك ضمت الندوة مجموعة متنوعة من التخصصات التى يجمعهـــا مجال موحد للدراسة والعمل ، وهو مجال انشاء وتنمية المدن الجديدة ، مما ساهم فى اتساع اتجاهات المناقشة واثرائها . وقد بلغ عدد المشتركين فى الندوة حوالى سبعين مشتركا ، وذلك خلاف خبراء وباحثى المركـــز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

اعمال النـــدوة :

تكون برنامج الندوة من جلسة افتتاحية وخمس جلسات عمل . وقد افتتح الندوة الأستاذة الدكتورة امال عثمان وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية ، ورئيس مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمهندس حســب الله الكفراوى وزير التعمير ورئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . وفى كلمة الافتتاح التى القـــاها الســيد وزير التعمير وما أعقبها من مناقشات بينه وبين الحاضرين ، تعرض المهندس حسب الله الكفراوى لعدة نقاط هامة منها :

١ ـــ سياسة الدولة فيما يتعلق بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، ومدى الاختلاف بين المدن الجديدة التى انشئت فى مصر ، ومدى توفر الخدمات الاســـاسية بها ، وأهم المشروعات الاستثمارية القائمة فى هذه المـــدن ، والتسهيلات المختلفة التى تمنحهـــا الدولة للمستثمرين بالمـــدن الجديدة بصفة عامة .

٢ ـ اهداف الدولة من انشاء المدن الجديدة .

٣ ـ خطة الوزارة لانتقال العاملين بها الى مدينة السادات .

٤ ـ خطة الدولة بالنسبة لعملية استصلاح الاراضي والتي تنقسم الى جزئين ، وتهدف في النهاية الى استغلال الاراضي الصالحة للزراعة ، وتمليكها لمحدودي الدخل من صغار المزارعين والشباب وخريجي الجامعات واصحاب المعاشات والمسرحين من القوات المسلحة ؛ الى جانب بيع بعض الاراضي المستصلحة بالمزاد العلني ، وتخصيص جزء آخر للشركات الاستثمارية والجمعيات .

أما جلسات الندوة فقد تناولت النقاط الاساسية التالية :

١ ـ المشكلة السكانية ، وسياسات التنمية والتحضر ودور المجتمعات الجديدة في حلها .

٢ ـ سياسة انشاء المدن الجديدة .

٣ ـ تخطيط وادارة وتمويل المدن الجديدة وتسعير الاراضي بها .

٤ ـ تنمية المدن الجديدة .

٥ ـ استعراض بعض تجارب انشاء المدن الجديدة ، واستخلاص أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها .

وقد تضمنت الجلسة الاولى للندوة ثلاثة بحوث ، تناولت أساساً موضوع سياسة انشاء المدن الجديدة ، حيث عرضت الأستاذة الدكتورة نهى فهمي ، رئيس وحدة بحوث التحضر بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، دراسة عن « المدن الجديدة في مصر ، نشأتها وتنميتها ومقترحات بشأن سياسة بديلة » . وقد تعرضت في بدايتها لموضوع تحديد مرحلة معينة من مراحل النمو الاقتصادي التي يمكن عندها للدول النامية أن توجه مسار عملية التحضر لتحقيق نجاح فعلي ؛ ومدى امكانية نقل سياسة من سياسات التحضر من دولة لاخرى مع اختلاف خلفية الدولتين . ثم تناولت الدراسة سياسة انشاء المدن الجديدة في العالم ، والعوامل التي يستند اليها انشاء المجتمعات الجديدة . ثم تعرض البحث لهذه السياسة في مصر وخصائصها ، ومعوقاتها ، والابعاد الثلاثة لوظيفة المدن الجديدة الاقتصادية والاجتماعية ، وهي البعد الديموجرافي العمراني ، والبعد الاقتصادي الانتاجي ، والبعد الاجتماعي والذي يرتبط باشباع الحاجات الاساسية لسكان هذه المدن ، وكيفية توفير تلك الظروف المعيشية والاجتماعية اللازمة لحث الافراد على الانتقال والاقامة في المدن الجديدة . واخيرا الاجراءات

التى يجب اتخاذها لتنمية تلك المدن . ثم تقدم الأستاذ الدكتور سعيد عبد المقصود ، أستاذ الاقتصاد والتخطيط الاقليمي المساعد بمعهد التخطيط القومى ، بدراسة عن « سياسة المجتمعات والمدن الجديدة فى مصر ومحاولة للتقييم من منظور مكانى » ، وهى محاولة لتقييم سياسة انشاء المدن الجديدة فى مصر باعتبارها أسلوبا لحل مشاكل المناطق الحضرية ، ووسيلة لاستغلال موارد الحيز أو المكان غير المستخدم ، واداة لاعادة توزيع السكان فى الدولة . وقد تناولت الدراسة دور المدينة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور مكانى ، وذلك من حيث تأثيرها على المناطق المحيطة بها ، وعلى الاقتصاد القومى كله . ثم تعرض البحث لمشكلة التنمية فى مصر من المنظور نفسه ، وسياسة المجتمعات والمدن الجديدة واهدافها ، والجهود التى تمت فى هذا المجال منذ عام ١٩٧٥ ، مع تقييم هذه السياسة . اما البحث الثالث فقد تقدم به الدكتور محمود صلاح الدين الداعوش ، مدير ادارة البحوث بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وعنوانه « العوامل والمشكلات الاجتماعية فى تخطيط وتنمية المدن الجديدة بالدول النامية » . كانت هذه الدراسة بمثابة نظرة عامة لتقييم سياسة انشاء المدن الجديدة ، مع استعراض وظائف هذه المدن فى الدول النامية وملامحها الاساسية ، والخدمات التى يجب توافرها بهذه المدن ، وأهم المشكلات الاجتماعية فيها ، واهم العوامل الاجتماعية اللازمة لتخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة .

اما الجلسة الثانية للندوة فقد تناولت اساسا موضوع الانفجار السكانى،وسياسات التنمية والتحضر ، ودور المجتمعات الجديدة فى حل هذه المشكلة . وقد تعرضت البحوث الأربعة التى عرضت فى هذه الجلسة لهذا الموضوع . كانت الورقة الأولى عن « المشكلة السكانية ودور المجتمعات الجديدة فى حلها » ، وقد تقدم بها الأستاذ فاروق عطية ، مدير عام التنمية الاجتماعية والثقافية بوزارة التعمير ، كذلك تقدمت الدكتورة هبة نصار ، المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، بدراسة عن « الانفجار السكانى وسياسات التنمية والتحضر » . كما عرض الأستاذ على فهمى ، الباحث فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تصورا لاهمية دور المجتمعات الصحراوية فى هذا المجال ، فى بحث بعنوان « نحو مجتمعات متكاملة بالصحروات المصرية — تساؤلات محورية » . واخيرا ، عرض الأستاذ دافيد جلك ، مدير التنمية الاجتماعية بالوزارة الفيدرالية للتنمية الاجتماعية والشباب والرياضة فى نيجيريا ، من خلال تجربة انشاء مدينة أبوجا ، وذلك فى دراسة بعنوان « المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى المدن الجديدة : التكامل من خلال استراتيجيات تنمية المجتمعات فى أبوجا بنيجيريا » .

وتناولت الجلسة الثالثة للندوة موضوع تنمية المدن الجديدة ، وذلك من خلال محاور اربعة هى : المحور الهندسى ، والقطاع الصناعى ، والنشاط السياحى ، والخدمات الاجتماعية . وقد شملت الدراسة الأولى المحور الهندسى ، حيث عرض المهندس هشام مختار ، الباحث المساعد بالهيئة العامة لبحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى ، دراسة بعنوان « نحو تحقيق افضل استغلال للمدن الجديدة الواقعة فى اقليم القاهرة الكبرى » .

ثم تناولت الدكتورة سميحة فوزى ، المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، دور التصنيع فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المدن الجديدة ، من خلال دراسة بعنوان « التصنيع والمدن الجديدة » . ثم عرض الأستاذ عبد الرحمن سليم ، رئيس الادارة المركزية للبحوث والمعلومات والتدريب بوزارة السياحة ، دراسة عن « دور السياحة فى التوسع العمرانى واقامة المدن الجديدة » . واخيرا استعراض الاستاذ اشرف فؤاد تادرس ، اخصائى أول بالادارة العامة للتوطين بوزارة الشئون الاجتماعية ، « دور وزارة الشئون الاجتماعية بالنسبة للمدن والمجتمعات الجديدة » .

وقد عرضت بحوث الجلسة الرابعة للندوة لموضوع تخطيط وادارة وتمويل المدن الجديدة وتسعير الأراضى بها . كانت الدراسة الأولى عن « ادارة وتنمية المجتمعات الجديدة فى مصر » للاستاذ حسنى أمين ، وكيل الوزارة لشئون التنمية بهيئة المجتمعات الجديدة فى مصر » . وكانت الدراسة الثانية عن « تسعير أراضى المجتمعات الجديدة فى مصر » للاستاذ عاشور فهمى ، مدير عام الامانة الفنيــة لمجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . أما الدراسة الثالثة التى عرضت فى هذه الجلسة ، فقد طرحت منظورا هندسيا لاختيار نمط البناء فى المدن الجديدة ، وذلك من خلال بحث تقدمت به الدكتورة ليلى احمد محرم ، المدرس بالهيئة العامة لابحاث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى ، بعنوان « المساكن العالية أم المنخفضة فى المجتمعات السكنية الجديدة » .

وفى الجلسة الخامسة والاخيرة للندوة ، تم استعراض بعض تجارب انشاء المدن الجديدة ، لاستخلاص اهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها . وتناولت الدراسة الاولى مدينة العبور فى بحث بعنوان « سياسة التنمية لمنطقة شمال القاهرة : مدينة العبور » ، للمهندس حلمى حسان لاشين ، رئيس جهاز تنمية العبور بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . و تعرضت الدراسة الثانية لتجربة مدينة السلام بالاسماعيلية من خلال بحث « مشروعات التنمية الاجتماعية وتحسين البيئة كنواة لانشاء المجتمعات الجديدة فى الدول النامية — دراسة لمدينة السلام بالاسماعيلية »

للاستاذة الدكتورة ماجدة متولى ، الاستاذ المساعد بقسم البناء والاسكان والتخطيط العمرانى بمركز بحوث البناء والتخطيط العمرانى . وكانت الدراسة الثالثة التى تقدمت بها الدكتورة سهير عبد العزيز يوسف ، مدرس علم الاجتماع بكلية الدراسات الانسانية بجامعة الازهر ، عن مدينة العاشر من رمضان . وعنوانها « المدن الجديدة بين السياسات الموضوعة والواقع الاجتماعى — دراسه حالة لمدينة العاشر من رمضان » . واخيرا عرضت الدراسة الرابعة احدى تجارب الدول الافريقية فى عملية انشاء المدن الجديدة ، حيث تقدم الاستاذ فيليب هارنجر ، مدير فريق البحوث بمعهد البحوث العلمية والتكنولوجية فيما وراء البحار ، بدراسة بعنوان « دراسة حالة لمدينة سان بدرو بساحل العاج ، فيما بين ١٩٦٨ — ١٩٧٨ » .

مناقشات الندوة واهم الاتجاهات التى وردت فيها :

اثارت البحوث المقدمة فى الندوة مناقشات عديدة . وادى تنوع تخصصات الحاضرين الى اثراء هذه المناقشات ، حيث حضر الندوة اداريون ومخططون وباحثون ، كما أن هؤلاء الباحثين جمعوا بين تخصصات عملية مختلفة ، فمنهم خبراء فى الهندسة ، ومنهم خبراء فى الاقتصاد ، ومنهم خبراء فى الاجتماع ، ومنهم خبراء فى القانون .

وقد دارت بعض المناقشات حول طبيعة سياسات التحضر والتنمية بصفة عامة ، وسياسة انشاء المدن الجديدة بصفة خاصة ، ومدى أهمية هذه السياسة فى الدول النامية ، وفى مصر على وجه الخصوص ، ومدى فعاليتها فى المساهمة فى حل مشكلات الاسكان والسكان والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ومشكلات المناطق الحضرية فى مصر . كما قارن الخبراء بين تجارب انشاء المدن الجديدة فى مصر ، والتجارب المقابلة فى الدول النامية ، واهم الاختلافات بينها ، والدروس التى يمكن الاستفادة بها فى هذا المجال .

واثارت المناقشات موضوع دور البحوث العلمية ، وجدوى هذه البحوث فى عملية التخطيط لانشاء مدن جديدة ، ومشكلة توافر البيانات الاحصائية اللازمة لها ، ومدى صحة البيانات المتوفرة . وأجمع الحاضرون على اهمية البحوث العلمية فى توجيه المخططين والمشرفين على وضع سياسات انشاء المدن الجديدة ، وضرورة تكامل البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى والبعد الهندسى فى هذا المجال ، لتحقيق أكبر قدر من الاهداف المنشودة ، وتحقيق توازن حضرى فى هذه المدن . كما اشار

البعض الى اهمية نشر الدراسات الخاصة بانشاء المدن الجديدة ، واهمية عقد لقاءات بين المهتمين بهذا الموضوع لتبادل الآراء والخبرات .

واتخذت المناقشات الصيغة الواقعية فى كثير من الاحيان ، حيث شارك بعض المستثمرين فى المدن الجديدة فى حضور جلسات الندوة ، وطرحوا على المسئولين اهم المشكلات التى تواجههم عند اقامة مشروعات استثمارية فى هذه المدن ، واقترحوا بعض الحلول العملية التى قد تؤدى الى اجتذاب مشروعات جديدة يمكن ان تساهم فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة .

وأبرزت المناقشات اهمية المشاركة الشعبية فى النهوض بالمجتمعات الجديدة ، وضرورة تفاعل السكان الجدد مع المجتمع المحلى ، ومع الاجهزة الحكومية المسئولة ، لتحقيق النمو المنشود وايجاد الحلول للمشكلات التى تواجههم .

واثيرت مشكلة الاسكان فى المدن الجديدة ، وارتفاع أسعار تمليك الوحدات السكنية فيها الى جانب استغلال البعض لهذه المساكن فى المضاربة بأسعارها ، مما ينقل مشاكل المدن الكبيرة الى المجتمعات الجديدة ، التى يرجى منها تلافى هذه المشاكل .

واذا كانت المناقشات قد دارت اساسا فى اطار وبمنظور محلى ، فان البعد الدولى للموضوع لم يستبعد . حيث استعرض بعض الحاضرين من الخبراء المصريين والاجانب تجارب دول العالم فى عملية انشاء المدن الجديدة وتنميتها ، وطرحت بعض الحلول التى طبقت فى المدن الجديدة بالعالم الثالث .

توصيات الندوة :

سجل الحاضرون اهم ملاحظاتهم وتوصياتهم فى أوراق معدة لذلك . وتم تجميع هذه الاوراق وتحليل مضمونها ، وصياغتها فى شكل مبدئى ، حتى يتم مناقشتها فى جلسة خاصة يوم ٣٠ ابريل ١٩٨٦ . وقد حضر هذه الجلسة اعضاء الندوة ، وذلك بهدف بلورة التوصيات فى صورتها النهائية .

وقد تضمنت ورقة التوصيات فى بدايتها توضيحا لمفهوم التنمية الاجتماعية التى تستهدفه المجتمعات الاشتراكية ، ومنها مصر ، وهو اشباع الحاجات الاساسية للافراد فى حدود الامكانيات المتاحة المحدودة ، مع توظيف الطاقات البشرية المتوفرة لتحقيق افضل استغلال للموارد الاقتصادية فى الدولة ، وتحقيق مزيد من العدالة فى توزيع الدخول وفى الحصول على

الخدمات المختلفة . ومن هنا فان اهداف الدولة من انشاء المدن الجديدة هى اهداف ديموجرافية ، واهداف اقتصادية ، واهداف اجتماعية . وقد ضمت ورقة التوصيات خمس مجموعات هى :

١ ــ توصيات خاصة بادارة المدن الجديدة ، وقد ركزت على اهميــة اللامركزية فى ادارة هذه المدن ، مع ضرورة متابعة العمليات التنفيذية فيهــا لضمان التزامها بالخطة العامة للدولة .

٢ ــ توصيات خاصة بتخطيط المــدن الجديدة ، من حيث اعطاء طابع خاص مميز لكل مدينة جديدة ، وانشاء جهة مختصة فى كل منها للاشراف على صيانة المنشآت والحفاظ على الطابع الجمالى فيها .

٣ ــ توصيات خاصة بتخصيص الاراضى والاسكان فى المدن الجديدة، من حيث توضيح دور القطاع الخاص فى عملية البنــاء واقامة المشروعات الانتاجية ، لتخفيف العبء على الاستثمارات العامة ، وتنظيم عملية بيــع الاراضى للحد من استغلال البعض والمضاربة بأسعار المبـــانى والاراضى فيها ، والعمل على تشجيع المجهودات الفردية بتقديم شروط ميسرة فى البناء .

٤ ــ توصيات خاصة بدراسة المدن الجديدة ، واهمية تضافر جهــود الجهات البحثية مع الهيئات التنفيذية المسئولة عن انشاء المدن الجديدة ، وتوضيح دور البحث العلمى فى هذا المجال .

٥ ــ توصيات خاصة بتنمية المدن الجديدة ، تناولت الاستثمارات فى البنية الاساسية والخدمات المختلفة ، واهمية ربط المدن الجديدة بالاقــاليم المحيطة بها ، واهمية التنمية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى لهذه المدن ، وضرورة وضع خطط واضحة للتوطن الصناعى فى المدن الجديدة ، الى جانب اهمية النهوض بصناعة السياحة بها بتوفير دعائمها الاساســـية من فنادق وحدائق ومراكز شباب وغيرها .

ما بعــــد الندوة :

نظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بالتعاون مع وزارة التعمير ، زيارتين ميدانيتين للمدن الجديدة بعد انتهاء جلســات النــدوة ، وذلك للتعرف على تجربة انشاء المدن الجديدة فى مصر من الواقع العملى . وكانت الزيارة الاولى لمدينة العاشر من رمضان ، وهى اول المدن الجديدة التى انشئت فى العصر الحديث فى مصر ، وهى مدينة مستقلة . اما الزيارة الثانية فكانت لمدينة ٦ اكتوبر ، وهى أحدى المدن التابعة لمدينة القاهــــرة الكبــرى .

وقد قام اعضاء الندوة بزيارة الاحياء السكنية في المدينتين ، وتفقدوا وحدات من نماذج الاسكان المختلفة فيها ، الى جانب زيارة بعض المشروعات الانتاجية . وعقدت بكل مدينة جلسة عمل لمناقشة مشاكل المدينة مع المسئولين بجهاز تنمية المدينة ، ومع المستثمرين فيها . وقد أوضحت المناقشات جوانب عملية عديدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة في مصر . ولذا فقد اقترح المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية اجراء بحث شامل في اطار خطة المشروعات البحثية الكبرى في المركز ، يتناول دراسة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر .

ويتم حاليا اعداد مجلد باللغة العربية يضم كافة اعمال الندوة ، كما يقوم المركز الفرنسى للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بترجمة اعمال الندوة الى اللغة الفرنسية لنشرها ايضا . وسوف يتم نشر هذين المجلدين مع بداية عام ١٩٨٧ .

ندوة
عمالة الطفل في مصر
القاهرة ١٥ يوليو ١٩٨٦

محمد شومان *

عقد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومنظمة الامم المتحدة للاطفال « يونيسيف » ، ندوة علمية عن عمالة الطفل فى مصر ، شارك فيها مجموعة من الخبراء والباحثين من مختلف التخصصات مما أتاح الفرصة لمناقشة الاوجه المختلفة للظاهرة ، والمشاكل التى تطرحها ، والحلول المتاحة ، وكذلك تبادل المعرفة والخبرة بين المشتغلين بالقانون وعلم النفس والاجتماع والصحة والاحصاء والتربية والتعليم . وقد قدم المشاركون ثلاثة عشر بحثا — كل فى مجال تخصصه — جرت مناقشتها . كما نظمت فى نهاية الندوة مناقشة عامة تناولت اهم القضايا فى مجال عمالة الطفل ، والموضوعات التى تحتاج الى دراسة وبحث ، والاساليب المناسبة لمواجهة المشكلة .

ويمكن القول بأن الندوة قد نجحت فى فتح ملف عمالة الطفل فى مصر ، وهو ملف يكاد يكون مجهولا ، رغم ما يموج به من مشاكل وهموم ، تعكس فى جوهرها القضايا والتحديات التى تواجه المجتمع . اكثر من ذلك نجحت الندوة فى تقديم مقترحات مفيدة للتصدى للمشكلة ، ودعت الى الاهتمام باجراء مسوح علمية لتحديد طبيعة وحجم ظاهرة تشغيل الاطفال وعلاقاتها المتشابكة وسبل مواجهتها .

والملاحظة الجديرة بالتسجيل أن المشاركين فى الندوة اجتهدوا فى تحديد ملامح الظاهرة ، من حيث الحجم والانتشار والعوامل التى تساهم فى استمرارها سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية ، والتعرف على مدى فاعلية الوسائل القانونية فى الحد منها ، والجهود المطلوبة لحماية الاطفال ، وطبيعة البرامج والخدمات المطلوبة لتحقيق ذلك . وفى هذا الاطار يمكن التعرض لاهم القضايا التى طرحتها الندوة ، وابرز اتجاهات المناقشة التى دارت حولها .

---

* باحث مساعد . وحدة بحوث السلوك الاجرامى . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

اولا حجم وانتشار ظاهرة تشغيل الاطفال فى مصر :

تحت عنوان « عمالة الطفل فى مصر » ؛ قدم د . عبد اللطيف المنيدى ورقة الى الندوة رصد فى قسم منها أهم الدلالات الاحصائية للظاهرة ، من حيث العدد الاجمالى والفئات العمرية وعلاقتها بالتعداد العام للسكان ، وكذلك نصيب الريف والحضر من عمالة الطفل . وقد اعتمد الباحث على بحث العمالة بالعينة الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام١٩٨٤ ، واتضح فيه ان ظاهرة استخدام الاطفال (اقل من ١٢ سنة) فى مصر واضحة وملحوظة ، حيث يبلغ عددهم حوالى مليون مشتغل ، بنسبة ٧٪ تقريبا من اجمالى القوة العاملة ، يتركز منهم ار٧١ ٪ فى الريف ، ربما لطبيعة النشاط الزراعى ودور الاسرة فى العملية الانتاجيـــة .

وتشير أ.د. نهى فهمى ، فى ورقتها المقدمة الى الندوة تحت عنوان « عمالة الطفل فى القطاع غير الرسمى » ، الى ان القطاع الزراعى يمتص عمالة الطفل بصفة عامة ، بينما يوفر القطاع غير الرسمى فرص عمل للأطفـــال فى المدن وتعرف القطـــاع غير الرسمى بأنه مكون من مجمـــوع المنشآت التى تستخدم اقل من ستة عاملين فى القطاع الصناعى وقطـــاع الخدمات ، وتلك التى تستخدم اقل من ثلاثة عاملين فى قطاع التجـــارة ، بالاضافة الى العاملين بمنازلهم أو بالقطعة أو المقطوعية ، والباعة الجائلين . ثم عرضت لنتائج دراسة اجريت فى تونس عن طبيعة تشغيل الاطفـــال فى هذا القطاع ، واشارت الى دراسة استطلاعية أجريت على شـــياخة معروف بالقاهرة بهدف التعرف على المنشآت القائمـــة به ، وصـــياغة اهداف دراسة ستجرى على القطاع غير الرسمى فى نفس الشياخة .

واذا كان الاتجاه العـــام فى الندوة يعترف بوجود وتنامى ظاهـــرة تشغيل الاطفال ، فانه يعترف ايضا بعدم توافر الاحصـــاءات والبيانات عن عمالة الطفل خاصة فى القطاع الريفى . ولكن من الملفت للنظـــر ان يطرح د . محمد شعلان فى ورقته « عمل الاطفال فوائد ومضار »،رايا يؤكد فيه ان عمالة الطفل فى مصر لا تشكل ظاهرة اجتماعية مقلقة ، وذلك بناء على انطباعات عامة ومن خلال المقابلات الاكلينكية للمرضى .

ثانيا : عمالة الطفل بين النص القانونى والواقع المجتمعى :

حظى هذا الموضوع باهتمام كبير من المشاركين فى الندوة ، ربما لانه يساعد فى توضيح خلفية العديد من الظواهر المرتبطة بتشغيل الاحداث . فهو — على سبيل المثال — قد يجسد وجهة النظر التقليدية التى تعتبر

القانون وسيلة ناجحة لحل المشكلة . ولكن الحقيقة قد تكون على العكس من ذلك ، فالقانون اذا لم يراع حقـــــائق الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافي ويتفاعل معها لن ينجح فى تقديم شىء مفيد للمجتمع . ولعل استمرار تشغيل الاحداث دون السن القانونية يكشف عن هذه الفجوة بين النص القانونى والواقع المجتمعى .

وقدم الأستاذ خالد طاهر ورقة الى الندوة عرض فيهـا للاتفاقيات الدولية التى اهتمت بتنظيم تشغيل الأحداث ، وتحديد الحد الادنى للسن التى يجوز تشغيل الحدث فيها ، واهتمام المشرع المصرى منذ سنوات طويلة بتوفير الحماية الصحية والادارية للأطفـــال العاملين ومنع استغلالهم او استخدامهم فى مهن وصناعات تنطوى على مخاطر او تهديد لحياتهم .

ويعرف قانون العمل (مادة ١٤٣) الأحداث بانهم الصبية من الاناث والذكور البالغين اثنتى عشرة ســـنة كاملة وحتى سبع عشرة سنة كاملة . ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم حدثا دون السادسة عشرة بمنحه بطاقـــة تثبت انه يعمل لديه ، وتلصق عليها صورة الحدث ، وتعتمد من مكتب القوى العاملة المختصة وتختم بخاتمه . وقد منع القانون (المادة ١٤٤) تشغيل او تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتى عشرة ســـنة . وفرضت المادتان ١٤٦ و ١٤٧ قيودا على ساعات تشغيل الحدث .

بينما أصدر وزير العمل والقوى العاملة مجموعة قرارات تلزم أصحاب العمل بتوقيع الكشف الطبى على الصبية العاملين لديهم ، وتحصر الأعمال والمهن والصناعات التى لا يجوز تشغيل الأحداث فيها اذا قلت اعمارهم عن ١٧ عاما .

وحددت (المادة ١٦٥) عقوبة من يخالف المواد والقرارات السابقة بغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها ، تتعدد بعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة ، وفى حالة العودة تضاعفت العقوبة (مادة ١٧٤) ، ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبة المالية أو النزول عن الحد الأدنى لها لأسباب تقديرية (مادة ١٧٥) .

وعند مناقشة النصوص السابقة ، أشار المشاركون الى ان المشرع المصرى (المواد ١٤٣ الى ١٥٠ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١) وكذلك قرارات وزير العمل ، تنظم عمل الصبية خارج القطاع الزراعى فقط ، وتهمل عمل الصبية والاطفال دون السن القانونية للعمل فى القطاع الزراعى ، رغم كونه يمتص الجانب الأكبر من عمالـــة الطفـــل ، ويشمل بعض الانشـــطة الضارة للطفل ، كعمليات رش المبيدات الزراعية وتطهير الترع والمصارف .

واكد بعض المتحدثين على ضرورة ان يلخذ المشرع المصرى بالمستويات الدولية الخاصة بتنظيم عمل الطفل ، وان توقع الحكومة المصرية على الاتفاقيات الدولية التى تنظم تشغيل الاطفال .

من جهة اخرى لاحظ المشاركون استمرار تشغيل الاطفال ــ اقل من السن القانونية ــ وتزايد اعدادهم ، وذلك رغم وجود التشريعات المانعة . وقد عللوا ذلك باسباب اقتصادية ــ اجتماعية ، فضلا عن التناقض بين مرحلة التعليم الاجبارى ١٥ سنة والحد الأدنى للسن القانونى لتشغيل الأطفال ١٢ سنة ، وضعف الرقابة الحكومية . حيث اوضح د. احمد عبد الله ان اربعة مفتشين تقع عليهم مسئولية التفتيش على ٢٠ الف مؤسسة فى منطقة مصر القديمة بالقاهرة . ولعل هذه الحالة تؤكد سلامة ماذهب اليه المشاركون من ان عدد ونطاق مخالفات قانون العمل الخاصة بتشغيل الاحداث تتزايد كل عام ، رغم انها عادة مالا تكتشف . ومع ذلك فقد ذكر تقرير لوزارة القوى العاملة والتدريب ان ٦١ر٩٦٪ من مخالفات قانون العمل عام ١٩٨٥ كانت لاحداث يعملون فى مؤسسات مختلفة ، توزعت بين ٢١٤٦ مخالفة لشروط عقد العمل ، ١٦١٤ مخالفة تدريب ، ٧٤٩ مخالفة فى ساعات العمل ، ٢٠٦ مخالفة اجور . وجاءت القاهرة فى المرتبة الاولى بين المحافظات ، تليها الاسكندرية فالغربية والبحيرة والدقهلية والشرقية وبورسعيد ودمياط والجيزة .

ثالثا : العوامل المؤدية الى ظاهرة تشغيل الاحداث :

يمكن القول ان ظاهرة تشغيل الاطفال هى احدى الظواهر الاجتماعية فى دول العالم الثالث ، التى ترتبط بالبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتوزيع الثروة والسلطة فيها . ويذكر د . احمد شاكر ، فى ورقته المقدمة الى الندوة ، أن نسبة الاحداث العاملين الى القوة العاملة ككل فى بعض البلدان النامية تصل الى ٢٠٪ ، فى حين لا تتجاوز ٦ر٢ ٪ فى بعض البلاد المتقدمة .

ومع ذلك فان رصد ظاهرة تشغيل الاطفال ، وتحليل أسبابها ، فى دول العالم الثالث يبدو امرا صعبا . اذ لا توجد احصاءات كافية ، كما تتداخل فى تكوين واستمرار ظاهرة تشغيل الاحداث عوامل كثيرة ، احيانا ماتكون نتائج أو مظاهر لاوضاع سائدة لا يمكن تغييرها بسهولة . وقد واجهت الندوة هذه المشكلة ، التى تأخذ ابعادا خاصة فى ضوء طبيعة المجتمع المصرى والتحولات المجتمعية التى يمر بها منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد رصدت أوراق الندوة والمناقشات مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة تساعد فى تكوين الظاهرة ،منها الفقر وعدم قدرة الأسر الصغيرة

على تعليم ابنائها ، والتسرب من مدارس التعليم الاساسى ، وهجرة العمالة الماهرة الى الدول النفطيـة ، وضعف المستوى التكنولوجى فى الصناعة المصرية ، وقلة الكفاءات المطلوبة فى المهن التى يعمل بها الاطفال والمنتشرة فى القطاع غير الرسمى والقطاع الريفى ، واخيرا تفكك البناء الاسرى ، ووجود قيم وعادات منتشرة فى الريف والاحياء الشعبية تشجع على تشغيل الأحداث .

وعلى كثرة هذه وتشابكها ، الا ان هناك مجموعة منها حازت على الاهتمام الأكبر من المشاركين ، واثيرت بالحاح اثناء المناقشات :

١ ـ الفقـــر :

يرى أ. د. عادل عازر فى ورقته عن عمالة الطفل والعدالة الاجتماعية ، ان هذه الظاهرة تنتشر فى بعض الدول الناميـة ، وترتبط بانتفاء العـدالة الاجتماعية او بعض جوانبها فيما تتبناه هذه الدول من سياسات اجتماعية واقتصادية . وبالتالى فان حاجة الاسرة لزيادة الدخل والمشـكلات التى يواجهها بعض الاطفـال فى مجـال التعليم تدفع بهم الى سوق العمل . ويوضح تقرير اعده المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ان الجزء الأكبر من التلاميذ يتركون الدراسـة اما بسبب انخفاض المستوى العلمى (٦٠٫١٪) ، واما لرغبتهم فى العمل لتحسين دخل الأسرة (٣١٪) .

ويربط أ.د. عادل عازر بين عمالة الطفل والعدالة فى نظم التعليم . فهناك فجوة بين النص الدستورى الخاص بحق المواطن فى التعليم وبين الواقع العملى ممثلا فى قصور العملية التعليمية ، وعدم استيعاب المدارس للأطفال فى سن التعليم ، حتى ان احصاءات ١٩٧٦ تثبت ان نسبة الاستيعاب بلغت ٨١٪ .

٢ ـ التسرب من مدارس التعليم الاساسى :

ركزت عدة اوراق على بحث ظـاهرة التسرب من مدارس التعـليم الاسـاسى ، على اعتبار انها تفاقم من اعداد الاطفال المنخرطين فى سـوق العمل . ويعرف الأستاذ سمير لويس سعد التسرب بانه « انقطاع التلميذ المنتظم فى الدراسة عن مواصلتها لأى سبب عدا سبب الوفاة ، سواء أكان هذا الانقطاع فى بدء او اثناء العام الدراسى فى أى صف من صفوف المرحلة » . وتوجد عوامل اقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية وسياسية وراء ظاهرة التسرب ، الا ان العامل الاقتصادى يبدو مؤثرا للغاية ، حيث اظهرت دراسة للمركز القومى للبحوث التربوية، على عينة من الاطفال المتسربين، ان ٤٥٪

منهم يتطلعون الى العمل فى وظائف كتابية ، بينما يطمح ١١٪ منهم الى الحصول على عمل يتطلب مهارات يدوية .

ووفقا لبيانات غير منشورة جمعتها وزارة التربية والتعليم،وأشار اليها د . عبد اللطيف الهنيدى ، اتضح أن نسبة استيعاب الملزمين (٦-١٢سنوات) قد بلغت عام ١٩٨٦/٨٥ ٢ر٩٢٪ . وهذه النسبة المرتفعة لا تعبر عن الواقع الفعلى ، اذ ان هناك ضرورة لمتابعة اعداد الملتحقين بالصف الاول الابتدائى حتى نهـــاية هذه المرحلة ، وذلك للكشف عن فاعلية العمليـــة التعليمية .

رابعـــا : التوصـــيات :

فى نهاية الندوة أصدر المشتركون مجموعة من التوصيات عبرت عن نقاط الاتفاق التى ظهرت خلال اعمال الندوة ، كما عكست الخلاف الذى ثار حول الآثار الايجابية والسلبية لعمالة الطفل ، وهو الخلاف الذى دار حوله جدل ممتد لم يحسم . اذ أكد فريق من المشاركين على أن عمالة الطفل فى المجتمع المصرى تعكس ظروف المجتمع ومتطلبات التنمية ، وتتجاوب مع قيم ثقافية سائدة سواء فى الريف او الحضر ، وانه يمكن وضع الضـــوابط القانونية والادارية التى تحول دون استغلالهم .

فى المقابل ، أظهر فريق من المشاركين ميلا الى ضرورة مكافحة هــذه الظاهرة والحد منها ، وذلك لانها تؤثر بالسلب على نمو الاطفال وصحتهم النفسية ، كما تسبب بعض الأمراض المزمنة . ولكن اصحاب هذا الراى اتفقوا مع الفريق الأول على ضرورة تطوير الخدمات التعليمية والصحية ، ودعم الرقابة الحكومية على المؤسسات التى تشرف على تنفيذ قانون العمل . أى أن الخلاف انصب على قبول أو رفض الظاهرة ، ومن ثم اساليب التعامل معها .

على أى حال ، أوصت الندوة بالغاء التعارض بين الحد الأدنى القانونى لعمل الطفل وسنوات مرحلة التعليم الاساسى ، ورفع الغرامة المالية التى يعاقب بها اصحاب العمل المخالفين الى ١٠٠ جنيه على كل مخالفة ، وتطوير النـــظام التعليمى وربطه باستراتيجية التنمية ، والاهتمام بالتعليم الفنى ومراكز التأهيل المهنى لاستيعاب الأطفال المتسربين من المرحلة الابتدائية ، واجراء مسوح علمية لظاهرة عمالة الأطفال ، واقامة مراكز للرعاية الصحية والاجتماعية فى المناطق التى يتركز فيها تشغيل الأحداث ، والتنسيق بين الوزارات المختلفة المهتمة بظاهرة تشغيل الأحداث .

إجتماع القاهرة رفيع المستوى
للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية

رؤوف سعد *

شهدت القاهرة فى اغسطس الماضى حدثا اقتصاديا هاما ، تمثل فى اجتماع مجموعة الـ ٧٧ رفيع المستوى للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، والذى شاركت فيه ٧٨ دولة من قارات افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وللتعرف على ماهية هذا الاجتماع والظروف التى أحاطت به والنتائج المترتبة عليه ، فان الامر يحتاج الى العودة قليلا لعدد من السنوات للالمام بأبعاد الصورة . ففى عام ١٩٨١ اجتمعت مجموعة الـ ٧٧ (عدد اعضائها الآن ١٢٧ دولة) فى كراكاس عاصمة فنزويلا ، فى اول اجتماع للمجموعة رفيع المستوى للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . وكان هذا الاجتماع خطوة تاريخية فى تطور هذا التعاون ، اذ نجحت دول المجموعة فى اقرار « برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادى فى الدول النامية » الذى ينظم هذا التعاون فى ثمانية قطاعات ذات الاولوية بالنسبة للدول النامية ، وهى التجارة ـ التكنولوجيا ـ الأغذية والزراعة ـ الطاقة ـ المواد الخام ـ التمويل ـ التصنيع ـ التعاون الفنى . وتبنى فلسفة تنظيم هذا التعاون على أساس عقد اجتماعات فنية فى تلك القطاعات، بغرض دراسة كافة الجوانب الفنية والعملية للتعاون فى كل القطاع ، بهدف أن يؤدى ذلك الى اقامة مشروعات محددة تعود بالنفع المتبادل على الدول النامية أعضاء المجموعة .

كما قررت المجموعة فى نفس الاجتماع أن تجتمع سنويا ، فى القارات الثلاثة على التوالى فى شكل لجنة حكومية مفتوحة العضوية لكل اعضاء المجموعة ، وتتولى متابعة وتنسيق تنفيذ برنامج كراكاس . ولذلك فقد سميت اللجنة الحكومية للمتابعة والتنسيق. كما تم انشاء عدد من الآليات لدعم تنفيذ البرنامج ، واهمها فريق مساعدى رئيس مجموعة الـ ٧٧ الذى يتم تشكيله من دبلوماسى الدول الأعضاء على أساس التمثيل الاقليمى . ويعمل هذا الفريق بمثابة سكرتارية المجموعة التى تتولى الاعداد لكافة اجتماعاتها بالوثائق والدراسات وتغطية وتنسيق انشطتها سواء بين اعضاء المجموعة او بين منظمات ووكالات الامم المتحدة ، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومراكز البحث والمعاهد فى الدول الاعضاء ، وحتى يتوفر تمويل انشطة المجموعة ، مثل عقد الاجتماعات واعداد الدراسات وخلافه،

---

* مستشار بوزارة الخارجية .

تم انشاء حساب التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، الذى يتم تغذيته باسهامات الاختيارية للدول الأعضاء .

هذا وقد عقدت اجتماعات اللجنة الحكومية المذكورة ، منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥ ، فى مانيلا (الفلبين) وتونس (تونس) وقرطاجنة (كولومبيا) وجاكرتا (اندونيسيا) على التوالى . وحل الدور على قارة افريقيا لاستضافة اجتماع عام ١٩٨٦ . ويهمنا أن نتوقف قليلا عند اجتماع جاكرتا ، لاهميته المباشرة بالنسبة لاجتماع القاهرة . والجدير بالذكر أن هذا الاجتماع عقد اثناء رئاسه مصر لمجموعة الـ ٧٧ التى تولتها خلال عام ٨٤/١٩٨٥ . وفى الاجتماع تضمن تقرير رئيس المجموعة (السيد السيد احمد توفيق خليل مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة فى نيويورك) اقتراح عقد اجتماع رفيع المستوى للمجموعة ، لتقييم تنفيذ برنامج عمل كراكاس ، ووضع اساس العمل المستقبلى للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . وقد كان هذا الاقتراح سببا فى اثارة مناقشة واسعة بين الوفود ، اتسمت بالصراحة والموضوعية ، وعبرت عن القلق الذى تشعر به الدول الاعضاء للبطء فى تحقيق تقدم ملموس فى تنفيذ برنامج عمل كراكاس ، وضرورة القيام بجهد محدد بواسطه المجموعة لارساء سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية على اسس فعالة ، وقد انتهت هذه المناقشات الى توجيه اجتماع جاكرتا بعقد اجتماع رفيع المستوى لتقييم الموقف الحالى لتنفيذ برنامج كراكاس ، وتحديد منهج العمل بالنسبة للمستقبل . وفى ضوء تلك التوصية ، قرر وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ فى اجتماعها السنوى التاسع فى نيويورك عام ١٩٨٥ للاعداد للدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة ، قرروا تحويل الاجتماع القادم للجنة الحكومية للمتابعة والتنسيق الى اجتماع رفيع المستوى، كتوصية اجتماع جاكرتا،مع التاكيدبان يجمع هذا الاجتماع بين المستويين السياسى والفنى لضمان اتخاذ قرارات عملية فى ضوء تجربة الخمس السنوات التى مضت منذ اقرار برنامج عمل كراكاس . ولقد حكم قرار مصر باستضافة هذا الاجتماع فى القاهرة عدد من الاعتبارات الرئيسية . فمن الوجهة السياسية كان هذا اول اجتماع اقتصادى لكل الدول النامية يعقد فى مصر منذ اجتماع القاهرة عام ١٩٦٢ لمسائل التنمية الاقتصادية . والجدير بالذكر انه صدر عن هذا الاجتماع « اعلان القاهرة » الذى تضمن لأول مرة موقف دول الجنوب تجاه مشاكل التنمية الاقتصادية . واكثر من ذلك فقد كان هذا الاجتماع ، الذى رأسه السيد الاستاذ الدكتور / عبد المنعم القيسونى نواة انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) عام ١٩٦٤ الذى رأسه كذلك الدكتور/القيسونى . وفى احضان هذا المؤتمر سجل التاريخ الدولى نشوء اول تجمع اقتصادى لدول العالم الثالث ، بواسطة ٧٧ دولة نامية ، والذى سمى مجموعة الـ ٧٧، التى اضطرد نموها عبر السنوات التالية حتى بلغ عدد اعضائها ١٢٧ دولة .

ومن ناحية ثانية كان اجتماع القاهرة هو أول اجتماع حكومي على المستوى العالي يعقد بالقاهرة وتشارك فيه غالبية الدول العربية بوصفها اعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وذلك منذ توقيع اتفاقيات السلام . حيث ان الاجتماعات التي عقدت خلال تلك الفترة كانت تضم اما عددا محددا من الدول العربية او كانت لممثلين او خبراء غير حكوميين (شارك في المؤتمر جميع الدول العربية فيما عدا سوريا وليبيا وموريتانيا وجيبوتي . وبالنسبة لجيبوتي فقد اتضح ان اسباباً قهرية منعت المسئول من الحضور) .

ومن ناحية ثالثة بدت الاهمية السياسية لمصر في عقد هذا الاجتماع لديها في انه يجيء في اعقاب رئاستها لمجموعة الـ ٧٧ خلال عام ١٩٨٥/٨٤، مما يعد تاكيدا مجددا للدور الرائد الذي تلعبه مصر في العالم الثالث بتبني قضاياه الاقتصادية والسياسية في المحافل الدولية وعلى المستوى الثنائي . كما أن عقد مجموعة الـ ٧٧ لاجتماعها بالقاهرة يمثل فرصة لتحقيق افضل النتائج من وجهة النظر المصرية ، بما في ذلك تعزيز دورها الرائد في الـ ٧٧ ، وفي حركة عدم الانحياز ، والعمل من اجل تعاون أوسع مدى واكثر فعالية بين الجنوب والجنوب بما يتفق ويخدم مصالح مصر ، وعلى الاخص مصالحها المستقبلية . وأخيرا فان من الاعتبارات التي رجحت قرار مصر باستضافة الاجتماع في القاهرة عدم تحملنا لاية اعباء مالية مترتبة على عقده ، حيث يتم تمويل عقده من حساب التعاون الاقتصادية الذي اشرنا اليه قبلا .

وتقديرا من جانب مصر لاهمية هذا الاجتماع ، فقد تم عقد الاجتماع تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية،وقام بافتتاحه السيد الدكتور/علي لطفي رئيس مجلس الوزراء ، الذي القى كلمة بالنيابة عن السيد الرئيس . وقد رأس وفد مصر لدى هذا الاجتماع السيد الدكتور / عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وتولى رئاسة الوفد بالنيابة السيد الدكتور/عبد الهادي مخلوف مساعد وزير الخارجية . وقد ضم الوفد المصري بالاضافة الى المختصين من وزراء الخارجية ، خبراء من القطاعات الفنية المختلفة مثل وزارات التخطيط والاقتصاد والزراعة والصناعة والكهرباء واكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمركز القومي للبحوث ومعهد التخطيط القومي والبنك المركزي وغيرها .

واذا انتقلنا الى استعراض سريع لاهمية الاجتماع من الناحية الموضوعية والفنية ، فقد كان اجتماع القاهرة أول اجتماع رفيع المستوى لمجموعة الـ٧٧ يعقد منذ اجتماع كراكاس رفيع المستوى عام ١٩٨١ . كما يكتسب الاجتماع اهمية اضافية بالنظر الى انه سيقوم بتقييم ومراجعة برنامج عمل كراكاس ، بعد مرور خمس سنوات على اعتماده ، وما استهدفته هذه العملية من تجديد

واقعى لشكل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ووضعها على اسس واقعية . وسوف يتضح هذا الجانب بشكل اكبر عند استعراض نتائج اجتماع القاهرة .

وقبل ان نتعرض الى اعمال ونتائج اجتماع القاهرة ، من المفيد ان نعرض بايجاز الى الرؤيا الواقعية لقضية وتجربة التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، وذلك حتى يمكن ان نتفهم جوهر وفلسفة المعالجة فى الاجتماع والنتائج المترتبة عليه .

الواقع يقول ان محصلة التجربة التى مرت بها عملية التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية فى العشرين عاما الماضية تشير الى ضآلة ما تحقق بالنسبة للآمال والاهداف المنشودة منها . ولكن بالرغم من ضآلة التنفيذ خلال العشرين عاما الماضية ، فقد كان الانجاز الهام الذى تحقق نتيجة الحوار المكثف والمتصل فى المؤتمرات والاجتماعات العديدة التى عقدت هو بلورة مفاهيم جديدة للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ترتكز على فلسفة الاعتماد الجماعى على الذات ، واصبح لدينا رصيد هائل من الافكار المبتكرة التى تبلورت فى أهداف محددة وترجمت الى برامج ومشروعات تفصيلية فى قطاعات عديدة اشتملت عليها برامج العمل للتعاون الاقتصادى ، التى تم اعتمادها فى اطار حركة عدم الانحياز وفى اطار مجموعة الـ ٧٧ ، وكذلك فى اطار منظمة الامم المتحدة .

وتنطوى فلسفة الاعتماد الجماعى على الذات على مفهوم ايجابى ، يؤكد على انها ليست بديلا من علاقات الشمال والجنوب . فهى ليست محاولة للعزلة او الانغلاق ، وانما تنطوى على تحقيق الاستخدام الكفء للموارد المتكاملة فى الجنوب ، من خلال زيادة تدفقات التمويل والتجارة وزيادة أوجه التنسيق بين سياسات الدول النامية من اجل دعم القوة الذاتية وخلق القوة التفاوضية المتكافئة فى الحوار بين الشمال والجنوب ، مما سيحقق فى الواقع تعاونا ابعد مدى واوسع افقا لصالح كل من جنوب العالم وشماله .

وتبدو الاهمية المحورية لاجتماع القاهرة فى ان محصلة تجربة العشرين عاما الماضية كان لابد وأن تمارس آثارها المباشرة فى المهمة المحددة للاجتماع ، وهى استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، ووضع استراتيجية العمل المستقبلى . ولكى ينجح الاجتماع فى هذه المهمة كان يتعين أن يضع الاجتماع نفسه على الطريق الصحيح منذ البداية ، وهو اتباع منهج يقوم على المعالجة الموضوعية والصراحة، حتى يمكن التوصل الى الاساليب والوسائل العملية لتعاون اقتصادى فعال وذى مصداقية فيما بين الدول النامية .

ولقد جاء تقرير رئيس مجموعة الـ ٧٧ (المندوب الدائم ليوغسلافيا لدى الأمم المتحــدة فى نيويورك) الذى شاركت مصر بصفتها الدولة المضيفة فى اعداده ؛ جاء معبرا عن الامال والتوقعات المنشودة ، معطيا للاجتماع قوة الدفع اللازمة لادارة حوار بناء وصريح . وقد يكون من المفيد ان نعرض لبعض الجوانب التى تناولها التقرير ، الذى انقسم الى جزئين رئيسيين : ـــ

الجزء الأولى : استعراض التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية :

١ ـــ ضرورة تحليل اسباب الافتقار الى النتائج المنشودة من التوصيات العديدة الصادرة من الاجتماعات الفنية والتى لم ينفذ الكثير منها .

٢ ـــ انه فى ظل الحالة الاقتصادية الدولية السلبية ، وفى ظل الحاجة الى تضامن فيما بين الدول النامية ، تصبح القيمة السياسية للتعاون الاقتصادى فيما بينها واضحة وضوحا لا يحتاج الى تدليل . ومما يثير القلق فى وسط هذه الظروف أن التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية بدأ يفقد قوة دفعه .

٣ ـــ ان الانجـــــــاز الرئيسى الذى تحقق كان خلق وعى الـــدول النامية بضرورة وامكانية تحقيق تعاون مجد فيما بينها . ولقد كان برنامج عمل كراكاس هو ذروة التعبير عن هذا الوعى الذى تحقق فى اطاره انجازات هامة ، مثل التقدم فى النظام الشامل للاتصالات التجارية ، وانشاء رابطـــة المنظمات التجارية العامة ، وبعض البدايات المفيدة فى انشاء شبكة المعلومات متعددة القطاعات .. والخ .. كما ان نجاح الدول النامية فى صياغة الافكار الخاصة بالتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية قد مكنها من ان تصوغ بدرجات متفاوته من النجاح برامج لوكالات واجهزة الامم المتحدة لصالح الدول النامية . وفوق كل شىء برز التعاون الاقتصادى بين الدول النامية كاداه هامة فى صياغة العلاقات الثنائية الهامة فيما بين الدول النامية .

٤ ـــ ورغم ذلك فان ذلك التعاون لم يتطور الى المستوى المتوقع والمنشود . ويرجع ذلك الى عديد من الاسباب منها عدم الربط المحدد فى معظم الاحيان بين الافكار والاهداف والاطر وبين اليات التنفيذ ، وعدم ترجمـة الافكار والمفاهيم المصاغة فى اجتماعات الدول النامية الى عمل حقيقى، وعدم توفير الاسـاس والسياسة المالية والتى تعتبر فى كثير من الاحيـان العنصر الاساسى الحاسم الفاصل بين نجاح وفشل مشروع بعينه . ومن ناحية اخرى فان الدول النامية لم تستطع ان تستفيد بالكامل مما يمكن لمنظمة الأمم المتحدة ان تعرضـه فى مجال تعزيز العمل بالتعاون الاقتصـادى فيما بين الدول النامية . وتتحمل الدول النامية فى هذا الصدد جزءاً من المسئولية ، لاننا لا نقدم الى المنظمة مدخلات ومعلومات دقيقة محددة عن المهام التى يتعين أن تقوم بها .

٥ ـــ فى الدول النامية اليوم معاهد للبحوث على مستوى عال وكفاءة مهنية عالية . ومع ذلك لم يستفد من امكانياتها الاستفادة الكاملة فى تعزيز جهود التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . ولابد ان تدخل فى نسيج اطار هذا التعاون الحتميات الجديدة والحاجات المتغيرة والاستراتيجيات الجديدة والتغيرات فى التركيز على عناصر معينة ، بما يعطى الاطار مرونة وقوة بجعله مرتبطا ارتباطا دينكاميكيا بالحاجات المتطورة . ويمكن لمعاهد البحث ان توفر مدخلات قيمة وفنية فى هذه العملية .

٦ ـــ لكثير من الاسباب نجد ان التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، وان كان قد تطور تطورا كبيرا على الصعيد المفاهيمى ، الا انه لم يرق الى مستوى التوقعات عند مرحلة التنفيذ . وهذا يتطلب بذل الجهد اذا اردنا لمساعينا المشتركة ان تثمر .

الجزء الثانى ـــ افكار استراتيجية المستقبل :

تضمن هذا الجزء من التقرير بعض الافكار فى شان استراتيجية المستقبل للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . ومن اهم النقاط التى تضمنها التقرير فى هذا الشان ما يلى : ـــ

١ ـــ ضرورة وضع جدول بالاولويات . وان تصبح الجدوى الاقتصادية المتطورة هى حجر الزاوية فى اختيار البرامج والسياسات التى تنتهجها

٢ ـــ ان العنصر الاساسى لجعل اى برنامج او مشروع او خطة للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية مجديا هو الاستعمال الامثل للخبرة الفنية ، وان بدء اهداف بغير وضع عملية تفصيلية لتحقيقها امر غير معقول .

٣ ـــ ضرورة تكريس اهتمام مناسب للتعاون الاقليمى ودون الاقليمى والثنائى فيما بين الدول النامية .

٤ ـــ تحديد مهام ومشروعات محددة ذات طبيعة اقليمية او اقليمية او دون اقليمية لمعاهد البحث فى الدول النامية ، ووضع اطار زمنى للانتهاء منها . ويمكن التوصل الى هذا الامر من خلال اجتماع لممثلى مثل هذه المعاهد . ويمكن كذلك لمعاهد البحث ان تتعاون فى تحديد مطالبنا ومضمونها وتوقيتاتها من منظمة الامم المتحدة وذلك من خلال القيام بتحليلات معمقة وشاملة للمشروعات لتسهيل عملية مراقبة ورصد برامج التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية التى تقوم بها المنظمة . والى جانب ذلك يمكن

لمعاهد البحث أن تقوم بتحليل معمق لنظم المعلومات العاملة حاليا فى اطار المنظمة ومدى استعانة الدول النامية منها .

٥ ــ الحاجة الى بحث وسائل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل انشطة التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية .

وقد اختتم التقرير بالتاكيد على أن التزامنا السياسى بالتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية بحاجة الى أن يتعزز بمجموعات من العمل الملموس الذى يعود بالفوائد الاقتصادية على الدول المشاركة .

وبتوافر هذا الأساس الموضوعى الرئيسى للاجتماع ، لم يكن ينقصه سوى الدفعة السياسية القوية من جانب الدولة المضيفة ، حتى يستكمل اطار الاجتماع العناصر اللازمة لادارة حوار بناء ، تمكنه من التواصل الى نتائج عملية محددة .

ومن هنا كانت أهمية البيان الذى ألقاه الدكتور عصمت عبد المجيد ، بوصفه رئيس الاجتماع ، الذى أكد أهمية أن يخرج الاجتماع بأفكار واضحة حول الاستراتيجية المستقبلية للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، نضع جدولا زمنيا لأولويات برنامج واقعى للتنفيذ ، يبرز الامكانات التى لم تطرق بعد . مع وضع اطار زمنى لتنفيذ المشروعات العملية المنتقاه فى شكل برنامج عمل فى المدى المتوسط ، يأخذ فى الاعتبار الجدوى الاقتصادية المتصورة التى ينبغى أن تصبح حجر الزاوية فى اختيار البرامج والسياسات التى تنتهجها ، كما يحرص على الاستخدام الامثل لكافة الموارد المتاحة فى الدول النامية ومنظمة الامم المتحدة ، وبحث ما يمكن عمله لتعبئة مزيد من الموارد المالية ، لامكان تنفيذ مانتوصل اليه من قرارات وتوصيات .

وفى ختام بيانه تقدم السيد الدكتور عصمت عبد المجيد بمبادرة أن يصدر عن اجتماع القاهرة اعلان يعيد تأكيد عزم دولنا على اعطاء دفعة جديدة للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، ويتضمن تصورنا للاسلوب الواقعى والعملى الذى نعزم اتباعه فى سبيل تعزيز هذا التعاون .

فى هذا المناخ الايجابى ، بدأ الاجتماع أعماله وواصلها خلال ستة أيام ، أدار فيها حوارا بناء بين الوفود ، تم التطرق خلاله الى جميع جوانب التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية من ايجابيات وسلبيات بصراحة وموضوعية . ولاشك ان الممارسة الواقعية المتميزة بالنضوج والمسئولية فى معالجة الوفود للموضوعات اتاحت المناخ الملائم للمناقشة الصريحة والمعالجة الموضوعية البناءة طوال أيام الاجتماع .

ولقد اجمع المراقبون على أن القرارات والتدابير العملية التى تـم اتخاذها بالاجماع جاءت تأكيدا لالتزام لا رجوع عنه من الدول النامية على أعلى مستوى سياسى بالتعاون الاقتصادى فيما بينها ، على أسس تكفل له مقومات الاستمرار والدعم والتمويل الذاتيين ، وبما يحقق المنافع المتبادلة للدول المشاركة .

ولعل افضل تعبير عن نتائج الاجتماع انعكس فى اعلان القاهرة الذى وصف بأنه مصداق وتاكيد على الرؤى المشتركة لوحـدة مصـالح الدول النامية ، وحتمية تعاونها من أجل مستقبل أفضل لصالح شعوبها . كما وضع الاسس لاستراتيجية عملية تنفيذ لتصبح نبراسا يضىء الطريق وصولا الى الاهداف المشتركة للدول النامية . وقد تضمن الاعلان فى مسـتهله الالتزام الرسمى والكامل والثابت للدول النامية بالتعاون الاقتصـادى فيما بينها ، وتمسكها بمبادىء وأهداف واطار هذا التعاون ، المستلهمة من المؤتمر التاريخى الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٢ ، لبحث مشـكلات التنمية الاقتصادية . كما تضمن الاتفاق على عدد من التدابير التى تكفل تكثيف هذا التعاون على اسس تضمن له الاستمرار والدعم والتمويـل الذاتيين . ومن هده التـدابير :

١ — العمل على ادراج اهداف وأولويات التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ضمن خطط التنمية والسياسات الوطنية للدول الاعضاء .

٢ — اعداد جدول للاولويات فى كل قطاع على حدة ، مع ابراز التكامل فيما بين القطاعات ، وذلك انطلاقا من معـايير المصـلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وقابلية البرامج والمشروعات للاستمرار وحدودها الاقتصادية .

٣ — السعى الى تحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود الدول النامية ، وذلك من خلال تدابير ، منها وضع السياسات والاجراءات والنظم واللوائح المناسبة .

٤ — ايلاء اهتمام خاص لتطوير انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية .

٥ — اشتراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب فى الدول النامية اشتراكا متزايدا فى تحديد وتطوير وتنفيذ برامج مشروعات التعاون الاقتصادى ، من خلال الشبكات المناسبة والأساليب الأخرى .

٦ — التوسع فى تبادل التكنولوجيا والخبرات فى كافة المجالات ، مع ضرورة اعطاء أولوية للاغذية والزراعة لمعالجة الموارد الزراعية والسمكية .

٧ ـ المضى فى تعزيز الانشطة الرامية الى توثيق الوشائج بين شعوب الدول النامية ، وذلك من خلال وسائل منها زيادة وعى هذه الشعوب بامكانات التعاون فيما بين الدول النامية وفوائده المتبادلة ،وزيادة مشاركتها فى تنفيذ برامجه ومشروعاته .

وقد صدر عن الاجتماع ، بالاضافة الى اعلان القاهرة ، عدد من التوصيات الفنية ، التى تضمنها تقرير الاجتماع ، والتى اتسمت بالواقعية والنظرة العملية التى كانت منتقدة فى مشروعات الماضى الطموحة .

كذلك صدر عن الاجتماع قراران مستقلان . الاول بشأن الاوضاع الاقتصادية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة يؤكد ان استمرار احتلال تلك الاراضى يحول دون الشعب الفلسطينى وبين الافادة الكاملة بموارده الطبيعية وطاقاته بما يخدم تنميته الاقتصادية والاجتماعية ، كما يحول بينه وبين المشاركة الكاملة فى أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . ويطالب القرار بضرورة ايجاد حل عادل وسلمى ودائم للمشكلة الفلسطينية لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه المشروع واقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى الوحيد تنفيذا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

وكان القرار الثانى بشأن الجنوب الافريقى ، يدين الاعمال الوحشية التى يقترفها نظام بريتوريا العنصرى ضد شعب جنوب أفريقيا ، وسياسات الارهاب ضد دول المواجهة . ويناشد القرار المجتمع الدولى فرض عقوبات شاملة وملزمة ضد جنوب افريقيا ، بغية اجبار نظام حكم بريتوريا على انها نظام الفصل العنصرى ومنح الاستقلال لناميبيا .

ولقد كان المؤتمر الثامن لقمة عدم الانحياز ـ الذى عقد فى هرارى ـ زيمبابوى بعد أيام قليلة من انتهاء اجتماع القاهرة ـ فرصة لاجراء تقدير حقيقى لمدى نجاح الاجتماع . وفى هرارى كان الاجماع على نجاح اجتماع القاهرة بكل المقاييس الموضوعية والتنظيمية ، والاشادة باعلان القاهرة بوصفه علامة بارزة فى تاريخ تطور التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية . ولقد طالب عدد كبير من الوفود بتوزيع وثائق اجتماع القاهرة ، وان تكون مدخلا رئيسيا فى بحث موضوع التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية فى اطار مشروع الاعلان الاقتصادى لعدم الانحياز .

ولقد ترجم هذا التقدير من جانب الوفود فى الموافقة بالاجماع على فقرات مطولة ، مكنت من الوصول الى مشروع الاعلان بخصوص اجتماع القاهرة .

ولقد كان من أهم ما تضمنته تلك الفقرات ما يلى :

١ ــ ان اجتماع القاهرة يشكل مرحلة هامة فى تطور التعـــــاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ،والاشادة بالمنهج الواقعى والعملى الذى اتسمت به اعماله ونتائجـــــه .

٢ ــ الترحيب بالنتائج التى توصل اليها اجتماع القاهرة ، باعتباره علامة مميزة ، اذ يعطى دفعة لتعزيز أهداف ومقــاصد التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، والاعراب عن التقدير للتدابير المحددة التى وردت فى التقرير النهائى للاجتماع ، والتى تستهدف تنفيذ مشروعات محددة ذات منافع متبادلة فى اطـــــار المخططات والبرامج التى اوضحها برنامج عمل كراكاس .

٣ ــ الاشـادة باعلان القاهرة الذى أكد من جديد تاييد اعضاء مجموعة الـــ ٧٧ الكامل الذى لا يتزعزع للتعــــاون الاقتصــــادى فيمــــا بين الدول النامية ، وأفصح عن تدابير عمليــــة محددة للاستراتيجية المرتقبة لتعزيز وتكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية .

وفى الختام أن نجاح جهــــــود الدول النامية لا يقاس بما يصدر عن اجتماعاتها من قرارات وتوصيات ، وانما يقاس بمصداقية هذه القرارات وقابليتها للتنفيـــــذ .

واذا كان اجتماع القاهرة قد نجح فى وضع اسس استراتيجية عملية لتعاون اقتصادى فعال فيما بين الدول النامية ، فان الامر مرهون بترجمــة ذلك ، على الصعيد الوطنى ، الى تدابير واضحة قاطعة تدفع بمفاهيم وبرامج ومشروعات التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية نحو افاق جديدة ، وتكفل تنفيذ استراتيجية العمل من خلال اولويات تحكم أسلوب تحركنا خلال المرحلة القادمة ، وتحقيق مصالح دولنا المتبادلة .

مشروع اعــــلان القاهــرة

بشـــــأن

التعـــاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

ان وزراء ورؤساء وفود البلدان النامية ، الاعضاء فى مجموعة السبعة والسبعين ، وقد عقدوا اجتماعا رفيع المستوى فى القاهرة ، خلال الفترة من ١٨ ــ ٢٣ اغسطس / ٦ ب ١٩٨٦ ، تحت رعاية صاحب الفخامة الرئيس حسنى مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربيـــة ، لتقييم التقـدم فى تنفيـذ برنامج عمل كاراكاس ، وتقرير مسار العمل المستقبلى ، بغية اعطاء مزيد من قوة الدفع والفاعلية للتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الاقتصادى فيمابين البلدان النامية الاعضاء فى مجموعة السبعة والسبعين .

يعتمدون الاعلان التالى :

١ ــ انهم يؤكدون ، رسميا ، تأييدهم الكامل والثابت للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتزامهم به ، كما يؤكدون تمســــكهم بمبـــادىء واهداف واطار هذا التعاون المستلهمة من المؤتمر التاريخى الذى عقــد فى القاهرة عام ١٩٦٢ لبحث مشكلات التنمية الاقتصادية .

٢ ــ انهم يؤكــدون ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية قد تحول ، على مر الســـنين ، الى حقيقة ملموسة تجسدت فى مفاهـــيم مبتكرة تقوم على مبدأ الاعتماد الجماعى على الذات . وقد تبلورت هــذه المفاهيم فى أهداف محددة ، وترجمت الى برامج ومشروعات مفصلة فى عديد من قطاعات التعاون الاقتصادى .

٣ ــ انهم ، وقد استعرضوا تنفيذ برنامج كاراكاس ، يؤكدون ضرورة تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على أساس يكفل لــه مقومات الاســـــتمرار والدعم الذاتى والتمويل الذاتى . وانعقد اتفاقهم على :

أ ــ العمل على ادراج اهداف وأولويات التعاون الاقتصادى فيمــا بين البلدان النامية ، والبرامج والمشروعات المحددة لتطوير هذا التعاون ، ضمن الخطط الانمائية والسياسات الوطنية للبلدان الاعضاء .

٢ ـ اعداد جدول للاولويات فى كل قطـــاع على حدة ، مع ابراز التكامل فيما بين القطاعات ، وذلك انطـلاقا مع معايير المصلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وقابلية البرامج والمشـاريع للاستمـرار وجـدواها الاقتصـادية .

٣ ـ تشجيع المشاركة من جانب الهيئات غير الحكومية .

٤ ـ السعى الى تحقيق مزيد من حرية الحركة لراس المـال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية ، وذلك من خلال تدابير منها وضع السياسات والاجراءات والنظم واللوائح المناسبة .

٥ ـ ايلاء اهتمام خاص لتطوير أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ، بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٦ ـ الشروع دون ابطاء فى مفاوضات لتوفـير البنيـة الاسـاسية الضرورية ، المؤسسية والسياسية ، فى مجالات النقـد والمال والتجـارة والصناعة ، بغية تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ويشمل ذلك بصفة خاصة :

(أ) انجاز المفاوضات بشأن النظام الشامل للافضـليات التجـارية فى الاطار الزمنى الذى سبق الاتفاق عليه .

(ب) توفير القاعدة النقدية والتمويلية اللازمة للتوسع فى التدفقـات التجارية فيما بين البلدان النامية ، بما فى ذلك التجارة بين المنظمات التجارية الحكومية .

(جـ) تعزيز الاطار المؤسسى فى ميدان السلع الاساسية ، على أن يشمل ذلك اتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ومجموعات التشـاور حسبما يقتضى الامر ، بغية تحسين ظروف السوق وتحقيق حصيلة أكبر من صادرات السلع الاولية التى تهم هذه البلدان .

(د) اعداد مشروعات مشتركة لاستخدام الموارد الطبيعية وتعـزيز الطاقات الانتاجية ، ويشمل ذلك اقامة المشاريع المشتركة .

(هـ) تعزيز تدفق المعلومات اللازمة لدعم التعاون الاقتصادى فيمـا بين البلدان النامية وتيسير الحصول عليها ، وذلك من خلال الاعتماد على شبكات المعلومات الموجودة فى اطار منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الأقليمية ، والافادة الكاملة منها ، وانشاء شبكة معلومات متعددة القطاعات فى أقرب وقت ممكن .

٤ ـ أكدوا عزمهم على بذل جهود قوية للافادة من الطاقة الكاملة للتجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية فيما بين البلدان النامية .

٥ ـ اكدوا عزمهم على اشراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب فى البلدان النامية اشراكا متزايدا فى تحديد وتطوير وتنفيذ برامج ومشروعات التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، من خلال الشبكات المناسبة والاساليب الاخرى .

٦ ـ اتفقوا على التوسع فى تبادل التكنولوجيا والخبرات فى كافة المجالات ، سعيا الى تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ،مع ضرورة اعطاء أولوية للأغذية والزراعة ولمعالجة الموارد الزراعية والمعدنية . كما أكدوا ضرورة تعزيز قدراتهم التكنولوجية ، والتعاون فى هذا الصدد مع البلدان النامية المحتاجة الى مثل هذا الدعم .

٧ ـ اكدوا ضرورة توسيع نطاق الجوانب المتصلة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فى الانشطة العملية لمنظمة الامم المتحدة ، وذلك من خلال برامج ومشروعات محددة .

٨ ـ أكدوا مجددا استمرارهم فى التمسك بمبدأ التكافؤ والفائدة المتبادلة ، مع اعطاء الاعتبار الواجب لمنح معاملة خاصة لأقل البلدان نموا .

٩ ـ وازاء الوضع الاقتصادي الحرج فى افريقيا ، وافق المشتركون فى الاجتماع على تعزيز تعاونهم الاقتصادى مع البلدان المتضررة وتقديم كل دعم ممكن اليها لتنفيذ برامجها للانعاش والتنمية .

١٠ ـ كما أكدوا الترابط بين السلام والتنمية والتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، ومن هنا شددوا على أهمية حل كافة المنازعات بين البلدان النامية بالطرق السلمية .

١١ ـ اتفقوا على المضى فى تعزيز الانشطة الرامية الى توثيق الوشائج بين شعوب البلدان النامية ، من خلال وسائل منها زيادة وعى هذه الشعوب بامكانات التعاون فيما بين البلدان النامية وفوائده المتبادلة وزيادة مشاركتها فى تنفيذ برنامجه ومشروعاته .

المؤتمر العالمى الحادى عشر لعلم الاجتماع
نيودلهى ١٨/٢٢ أغسطس ١٩٨٦

أحمد عبد الله *

انعقد فى العاصمة الهندية نيودلهى ، فى المدة من ١٨ حتى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٨٦ ، المؤتمر العالمى الحادى عشر لعلم الاجتماع الذى نظمته «الجمعية الدولية لعلم الاجتماع» جريا على عادتها فى تنظيم مؤتمر عالمى مرة كل أربع سنوات ، كان المؤتمران السابقان قد عقدا فى مدينة أوبسالا بالسويد عام ١٩٧٨ ، ومدينة المكسيك عام ١٩٨٢ .

كان مؤتمر نيودلهى مؤتمرا حاشدا ، حيث حضره ألفان وخمسمائة من علماء الاجتماع من كافة بقاع العالم ، وان ظلت الغلبة للعالمين الاوربى الغربى والامريكى الشمالى ، هذا بالاضافة لعلماء الاجتماع الهنود الذين شكلوا حوالى ربع المشاركين . أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فقد غاب علماءدول مثل رومانيا وبولندا ،بينما اتضحت مشاركة علماءدول مثل الاتحاد السوفيتى والمجر . أما بالنسبة لدول العالم الثالث غير الهند نفسها فقد جاءت مشاركة علمائها بصورة متناثرة تعكس ضعف امكانياتها العلمية والمالية معا . ومع ذلك فقد حضر علماء من دول بعيدة كالارجنتين وبوليفيا . أما بالنسبة للعالم العربى فقد جاءت مشاركة العلماء العرب محدودة ، حيث لم يزد عددهم الاجمالى عن عشرة علماء نصفهم جاء ممثلا لهيئات دولية أو مؤسسات بحثية أوروبية . ومن هذا العدد الاجمالى كان هناك أربعة من العلماء المصريين هم انور عبد الملك وحسن حنفى وفايز مينا وأحمد عبد الله . الا أنه يلاحظ ان الاخير فقط هو الذى قدم من مصر نفسها ، اما الثلاثة الآخرون فقد جاءوا ممثلين لهيئات علمية غير مصرية ، وقد انعكس هذا كله على المواقع القيادية فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع بحيث اصبحت الغلبة لعلماء العالمين الاوروبى والأمريكى . وقد انتقلت رئاسة الجمعية من الأستاذ البرازيلى «فرناندو كردوسو» المتخصص فى علم اجتماع التنمية) الى الاستاذة البريطانية «مارجريت آرشر» (المتخصصة فى علم اجتماع التربية) . كما تم اختيار ثلاثة نواب للرئيس كلهم من أوروبا ! والطريف ان موضوع سيطرة الفكر الاوروبى على مناهج

* دكتوراه فى العلوم السياسية .

العلوم الاجتماعية قد نوقش خلال اعمال المؤتمر اكثر من مرة،وخصوصا فى لجنة تحليل المفاهيم والمصطلحات ، تحت عنوان « الواقع غير الغربى ومفاهيم علم الاجتماع المولود فى الغرب » حيث تميزت مساهمات العلماء الهنــــود ومثالهم « يوجيش آتال » مؤلف كتاب « العلوم الاجتماعية فى الهنـــــد » . وكذلك فى لجنة علم اجتماع التحرر الوطنى والاستعمار ، التى شـــــارك فى اعمالها خمسة من العلمـــاء العرب هم أنور عبد الملك وعصـــــام الزعيم ومنير شفيق وأحمد عبد الله وحسن حنفى . حيث قدم الاخـــير ورقـــــة بعنوان « من تصفية الاستعمار الى التحـــرر الثقافى » اثارت جـــدلا حول الهوية الثقافية فى العالمين العربى والاسلامى ، ودور الحرية الســـــياسية الاسلامية فى هذا السياق . كما نوقش نفس الموضوع فى اطار مجموعة العمل المســـماة عـــلم الاجتماع النقدى ، التى شارك فيها من العلماء العـــرب باسم سرحان (فلسطين) وأحمـــد عبد الله (مصر) حيث شن البـــاحث السريلانكى « سوزانتا جوناتيليكا » مؤلف كتاب « العقول العرجـــاء : استكشاف للثقافة الاستعمارية » هجوما عاصفا على السطوة الاوروبيـــة فى مجال العـــلوم الاجتماعية ، ودعا علمـــاء العالم الثالث لدراســـــة اوروبا دراسة انثروبولوجية مثلما فعل الاوروبيون ببلادهم . اما التحدى الـــذى ارتأيناه رابضا فى مواجهة هؤلاء العلمـــاء فهو كيفية الجمـــع بين عالمية العـــلم الاجتماعى Universality . وخصوصية مدارســـه الفكرية المتولدة عن هذا الواقع او ذاك . Specifity

والحقيقة أنه من المستحيل كتابة تقرير واف عن اعمال مؤتمر حاشد كهذا بواسطة مشارك فرد . اذ انقسم المؤتمر الى ثمان وثلاثين لجنـــة بحثية لكل منها اجتماعاتها الخاصـــة . هذا بالاضافة لعـــدد اقـــل مـــن مجموعات العمل التى تكونت لمناقشة موضوع بعينه داخل المؤتمـــــر ، دون أن يكون لها وجود دائم داخل البنيـــان التنظيمى للجمعية الدوليـــة لعـــلم الاجتماع ، على غرار اللجـــان البحثية . يضـــاف الى هـــــذا وذاك الجلســات العامة التى انعقدت فى المســاء لمناقشـــة موضوعـــات تصـــد تفريعات عن الموضوع الاساسى الذى اختير شعارا للمؤتمر ، وهو « التغير الاجتماعى ... المشاكل والمنظـــورات » . الا انه من الممكن الاشارة الى الاتجاهات العامة لمناقشات اللجان البحثية ومجمــــــوعات العمل التى تسنى لكاتب التقـــرير متابعتها بمقدار او آخـــر ، والتى لوحظ فيها جميعا اتجاهان :

الاول : هو اتجاه تأكيد « علميـــة » المجال الذى تبحث فيه كفرع من فروع العلم الاجتماعى الواسع .

الثانى : هو اتجاه تنـــاول الاوضـــاع الخاصة بالعـــالم الثالث ، فى محاولة لفهم خصوصيتها من ناحيـــة مع الاحتفاظ بمنهج دراستها كجزء

من المنهج العام للعـــلم الاجتماعى من ناحية اخرى . اى بعبـــارة اخـــرى
أكد لسان حال علماء الاجتماع الغربيين استعدادهم لتفهم خصـــــوصية
العـــالم النامى ، دون استعداد لتقبل انفصـــال العلوم الاجتماعية من
جانب واحـــد فى هذا العالم . وهو ما يؤكد استمرار الاشكالية النظـــرية
المشار اليها والخاصة بعالمية العـــلم وخصوصية الواقع . هـــــذا مع
ملاحظة أن هذه الاشكالية لم يناقش بصورة مباشرة فى جميع الاحـــوال ،
وانما أطلت غالبا من بين ركام الاوراق التى قدمت للمؤتمر ، والتى بلغت
عدة مئات ، لم يتح للمشاركين الحصول على نسخ كاملة منها ، وان لخص
اغلبها فى كتاب واحـــد عبارة عن عدد خاص من مجلة Sociological
Abstracts التى وزعت على المشاركين ، بجانب العدد الاول من الدورية
الاكاديميه التى بدأت الجمعية الدوليـــة لعـــلم الاجتماع فى اصـــــدارها
تحت عنوان International Sociology . الا انه يلاحظ
مع ذلك أن علمـــاء الاجتماع القـــادمين من أوروبا الشرقية قد بذلـــوا
جهـــدا خاصا لتعريف زملائهم فى المؤتمر بالدراسات الاجتماعية فى بلادهم .
فكان أن أحضر العلماء السوفيت عـــــددا كبيرا من نســـــخ الأوراق التى
قدموها قاموا بتوزيعها بجانب العـــــدد الخاص من المجلة الســـــوفيتية
Social Sciences التى تصـــدر بعـــدة لغـــات . كما احضر العلمـــــاء
اليوغوسلاف عددا خاصا باللغـــة الانجليزية من مجلتهم العلميــــــة المسماة
Sociolojia وأحضر العلماء كتـــــابا بعنـــوان Society & Social
Change ويتاكد من كل هذا تحول اللغـــة الانجليزية الى لغـــــة سائده
فى المؤتمرات العلمية الدولية ، حيث كانت هى لغة العمل فى هذا المؤتمر
دونما ترجمة للغات اخـــرى .

والملاحظ ان هذا المؤتمر العالمى لعـــلم الاجتماع لم يقتصر المشاركة
فى اعماله على أولئك المتخصصين فى « علم الاجتمـــاع » بالمعنى الضيق ،
وانما استوعب ــ مثلما يستوعب نشـــاط الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
عموما ــ العلماء المرتبطين بالعلوم الاجتماعية بمعناها الواسع وان لم يكن
علم الاجتماع هو تخصصهم الدقيق . وقد اتضح ذلك مثلا فى دائرة حوار
علم اجتماع الســـلام ، التى شهدت مناقشات هامة حـــول قضـــــايا
الحرب والسلام فى العالم ، كما تناولت موقع العالم الثـــالث والدول غير
المنحازة فى مواجهة صراع القوتين العظميين . حيث شارك فى هذه المناقشات
عدد من علمـــاء السياسة ، وبالاخص أولئك القادمين من دول اسكنديفنانيا
مثل « أولف هيلشتراند » الذى سبق أن تولى رئاسة الجمعية الدوليـــــة
لعـــلم الاجتماع و « مارجريت آيدى » المعروفة على نطاق الحــــركة
النســـائية الدولية و « نيلز جليديتش » محـــرر Journal of Peac
research بالاضافة لبعض الاساتذة اليابانيين مثـــل « كنهيــــدى

موشاكوجى » رئيس الجمعية الدولية للعلوم السياسية و « شنجوشيانا » الاستاز بجامعة هيروشيما ، وكذلك الاستاذ السوفيتى ، « جروشين » والاستاذ الامريكى « كريزبرج » محرر Yearbook of social Movements
ونفس الامر بالنسبة للجنة علم اجتماع التحرر الوطنى والاستعمار ، التى شهدت نقاشات رفيعة المستوى حول الصراعات السياسية فى عدد من اقاليم العالم ، مثل الشرق الاوسط وجنوب افريقيا والمحيط الهادى ٠ حيث شارك فى نقاشات هذه اللجنة الاستاذ الامريكى المعروف « ايمانويل والرشتاين » ، والأستاذ المكسيكى « سيرانو » ، بجانب الأساتذة العرب والهنود واليابانيين ٠

وقد كان لكاتب هذا التقرير حضور خاطف فى لجنة التنمية الاجتماعية ، التى اتضح اتجاه المشاركين فى نقاشاتها للتأكيد على فكرة المشاركة الشعبية كاساس للتنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع الصغير Community وأن اتضح كذلك اتجاه الربط بين امكانية ذلك ومقدار السلطة المتاح للمجتمع المحلى فى مواجهة سلطة الدولة . وهو ما لخصته ورقة الباحث البريطانى « جارى كريج » محرر Community Development Journal المعنونة « العمل الاجتماعى والدولة » . ولم يسمح الوقت قط بمشاركة كاتب التقرير فى لجنتى علم الاجتماع العسكرى وعلم اجتماع التربية . الا انه يبدو من مطالعة برنامج عمل اللجنتين أن اولاهما قد ناقشت أمورا هامة يتعلق بعضها بدور العسكريين ازاء عمليتى التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطى فى بلدان العالم الثالث ، بجانب مناقشة دورهم فى مناطق الصراع المحتم ومن بينها منطقة الشرق الاوسط ٠ أما لجنة علم اجتماع التربية ، وهى واحدة من اكثر اللجان البحثية شعبية ، فقد شارك فى أعمالها العالم المصرى نايز مينا كممثل للكلية الجامعية بالبحرين وقد تناولت بعض أوضاع التعليم فى العالم النامى ، واختير احد أبناء هذا العالم (الاستاذ الفنزويلى « أورلاندو البرنس » ، وهو من أصل عربى) رئيسا لها .

وقد تركزت مشاركة كاتب التقرير فى لجنة علم اجتماع الشباب التى انتخب نائبا لرئيسها وممثلا للاقليم الافريقى — العربى بهيئة مكتبها . وانتخب خبير التربية السويدى « يورجين هارتمان » (من جامعة اوبسالا) رئيسا لها خلفا لاستاذ الاجتماع البلغارى « بيتر ميتيف » (من جامعة صوفيا) الذى شهدت اللجنة تنشيطا كبيرا أثناء رئاسته لها ، حيث كرس لصالحها امكانيات معهد دراسات الشباب البلغارى الذى يراسه أيضا . وقد تمثل ذلك فى انتظام انعقاد مؤتمراتها الدولية فى السنين الاخيرة وفى طبع حوالى عشرة

كتب حول قضايا الشباب فى العالم باللغات الانجليزية والفرنسية والروسية. الا انه يلاحظ غلبة الدراسات التى تتناول أوضاع الشباب الاوربى عن تلك التى تتناول أوضاع الشباب فى العالم النامى . وذلك هو الوضع الطبيعى فى ظل غياب علماء العالم الثالث عن نشاط هذه اللجنة ، وان شارك فى اعمالها فى هذا المؤتمر بجانب العلماء الهنود اثنان آخران من العلماء العرب هما السورى خير الله عصار كممثل لجامعة عنابة بالجزائر والجزائرى حسين الكواشى كممثل لجامعة الجزائر . وقد قدم الاخير ورقة عن اوضاع الشباب الجزائرى . ويلاحظ بشكل عام أن ثمة اهتماما متزايداً بالدراسة العلمية لاوضاع ومشاكل الشباب حيث تكاد لا تخلو دولة فى الغرب الاوروبى وفى الشرق الاوروبى من معهد لدراسات الشباب . وهو الامر المفتقد فى العالم العربى والواجب استدراكه ، باعتبار ازدياد ضغوط الاجيال الجديدة نحو التغيير الاجتماعى ، وحيث يتوقع العالم دورا اكبر لحركات الشباب فى ظروف الازمة الاقتصادية الدولية .

وكما أسلفنا فانه من المستحيل تقديم تقرير واف عن مؤتمر ضخم كهذا بواسطة مشارك فرد . ولعل هذا يؤكد اهمية المشاركة الجماعية لنقل الصورة الدقيقة التى لا يقدر على نقلها سوى فريق عمل . وما تلك سوى فائدة اضافية، بعد الفوائد الاهم ، التى يمكن أن يجتنيها العلماء العرب من المشاركة فى المؤتمرات العلمية الدولية ، والتى يأتى على رأسها تأكيد الحضور الحضارى العربى فى المجتمع الدولى ، ومتابعة التطورات العلمية فى العالم ، وأخيرا صب هذه الخبرة فى مجرى تطور المجتمعات العربية . فلعل المجتمع العلمى العربى يقف من هذا المؤتمر فى موضع الانتباه .

ملحق
اللجان البحثية
بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع

LIST OF I . S . A . RESEARCH COMMITTEES

01 Armed Forces and Conflict Resolution
02 Economy and Society
03 Community Research
04 Sociology of Education
05 Ethnic , Race and Minority Relations
06 Family Research
07 Futures Research
08 History of Sociology
09 Social Practice and Social Transformation
10 Participation Workers Control and Self Management
11 Sociology of Aging
12 Sociology of Law
13 Sociology of Leisure
14 Sociology of Communication , Knowledge and Culture
15 Sociology of Medicine
16 National Movements and Imperialism
17 Sociology of Organization
18 Political Sociology
19 Sociology of Poverty , Social Welfare and Social Policy
20 Sociology of Mental Health
21 Regional and Urban Development
22 Sociology of Religion
23 Sociology of Science
24 Social Ecology
25 Sociolinguistics
26 Sociotechnics
27 Sociology of Sport
28 Social Stratification
29 Deviance and Social Control
30 Sociology of Work
31 Sociology of Migration
32 Women in Society
33 Logic and Methodology in Sociology
34 Sociology of Youth
35 Committee on Conceptual and Terminological Analysis (Cocta)
36 Alienation Theory and Research
37 Sociology of Arts
38 Biography and society

القضايا الاجتماعية فى الصحافة المصرية
منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ *

نجوى حسين خليل **

موضوع الدراسة ومشكلة البحث :

يقوم البحث فى هذه الدراسة على أساس تحليل القضايا الاجتماعية فى الفترة من انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ الى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، كما ظهرت فى الصحافة المصرية التي اتسمت بتعـــدد الرؤى والاتجاهات وقتذاك ٠

فقد أجمع المؤرخون والباحثون على أن الحقبة التى أعقبت الحـــرب العالمية الثانية ، وبالاخص الواقعة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٢ ، تعد حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر ٠

ففى هذه السنوات اختمرت عوامل الثورة على النظام القديم، الذى كان أبرز سماته سيطرة القلة ، وشيوع أحســــاس عام بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية ، والرغبة فى تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لمجموع الشعب : اغنيائه ومتوسطيه وفقرائه ٠

ان افتقاد العدالة وشيوع الفقر فى تلك الحقبة، قد انعكس على ظهور عديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية التى مثلت جوانب ما أطلق عليـه المسألة الاجتماعية او الازمة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، والتى كانت أحد محاور الازمة السياسية ، التى كشف عنها عدم الاستقرار السياسى وذيوع حالات الاغتيال لبعض الوزراء والقيادات فى تلك الآونة ، وانتشار الفورات والمظاهرات الجماهيرية ،واحراق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، واخراج الوفد حزب الاغلبية وقتئذ ـ من الحكم ٠ بالاضافة الى انتشار افكار الجماعات الايديولوجية فى المجتمع ، فقد احتدم الصراع بين الجماعات السياسية ، ووضحت اتجاهات الصراع الدولى بين النظرية الاشـــــتراكية والنظرية الراسمالية بين المفكرين والمتطلعين الى تغيير المجتمع تغييرا جذريا وشاملا بالاعتماد على التخطيط والذين يرغبون فى تقدم المجتمع مع الابقـــاء على

---

*رسالة دكتوراه : قسم الصحافة ـ كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة ، ١٩٨٦
**خبيرة ٠ جهاز قياس الرأى العام ٠ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

خصائصه الأساسية وذلك بحل المشكلة الاجتماعية اعتمـــادا على حلول اصلاحية للخلل العارض دون تغيير معالم البناء الاجتماعي .

وتصاعدت في هذه الفترة الاتهامات المتبادلة بين حزب الاغلبية ـ ممثلا في الوفد ـ وأحزاب الاقلية من ناحية، وبين الاحزاب والجماعات الايديولوجية التي تركز على فشل الاحزاب القديمة في مجابهة الازمة الاجتماعية .

ويمكننا القول أن الاتفاق بين مختلف الرؤى تمثل في التأكيـــد على تفاقم القضايا والمشكلات الاجتماعية في الفترة اللاحقة للحرب العـــالمية الثانية ، مما دعا الكتاب والمفكرين المصريين خلال تلك الفترة الى التركيز على الدعوة لاصلاح النظام الاجتماعي في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وان كانوا قد تفاوتوا في دعواتهم وتصوراتهم للتغيير . وقد تمثل ذلك كله في صـــحافة تلك الفترة مما يدعو الى ضرورة تحليلها وكشف مضمونها .

ولا شك أنه من شأن الدراسة الموضوعية لصحافة هذه الفترة أن تبين حقيقة مؤداها أن ثورة يوليو ١٩٥٢ ، لم تكن مجرد فكرة نبتت في ذهـــن الضباط الاحرار ، واقحمت اقحاما على المجتمع المصري ، بقدر ما كانت تعبيرا عن تطور فعلي تم في اطار الفكر السياسي والاجتماعي المصري .

كما تكشف الدراسة عن طبيعة ممارسة الاعلام الصحفي في مصر لمسئولياته الاجتماعية خلال حقبة تاريخية مهمة ، وقيامه بالدور التحليلي المطـــلوب لاحداث التغيير الاجتمـــاعي الفعـــــال في المجتمع المصري ، وذلك بكشفـــــه لابعاد القضايا والمشـــكلات الاجتماعية السائدة وتعمقه الى جذورها وشرحه لاسبابها ، والقائه الضوء على مؤشراتها ، وطرحه لحلول مواجهتها ، وتوجيهه للرأي العام المصري نحو احداث التغيير على المســـتوى الجذري أو الاصلاحي .

اهداف الدراسة :

تعنى الدراسة بكشف السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مصر خلال المرحلة الليبرالية (١٩٣٣ ـ ١٩٥٢) ، وتحديد التيارات السياسية والحزبية التي تمثلت واضحة في تلك الفترة ، وتحليل الايديولوجيات والرؤى المختلفة التي كشفت ابعاد المسألة الاجتماعية في الفترة المحددة للدراسة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وذلك اعتمادا على مضمون الكتابات والمقالات الصحفية .

فروض الدراسة :

في ضوء دراسة استطلاعية قمنا بها ، تمت صياغة الفروض التالية للتحقق منها :

١ ـ هناك علاقة بين المعالجة الصحفية النقدية لجوانب المشـــكلة الاجتماعية التي واجهت المجتمع المصري عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وبين تهيئة الرأى العام ليصبح اكثر نقدا لموجهات النظام القديم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأكثر استعدادا للتغيير الجذرى للنظام القديم .

٢ ـ هناك علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه الصحيفة أو المجلة وبين وجهة النظر التى تدعو لها لحل المشكلة الاجتماعية ، من حيث تحديد أبعادها ومؤشراتها واسبابها ، ونوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة والمؤسسات والجماعات وادوات احداث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة واساليبها وذلك تبعا لاتجاهاتها الاصلاحية أو الثورية .

٣ ـ حدث تصاعد فى شدة النقد الاجتماعى الذى انصب على عجز النظام فى مواجهة المشكلات الاجتماعية الاساسية ، وزيادة المطالبة بضرورة التغيير الحاسم ، ابتداء من اصلاح الاوضاع حتى المطالبة بالتغيير الجذرى .

المنهج وأداة البحث :

اعتمدنا على المنهج التاريخى والمنهج الوصفى والتحليلى ، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة ، التى تسعى الى تحديد القضايا والمشكلات الاجتماعيةفى مصر كما ظهرت فى الصحافة المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، مع ابراز علاقة تلك المشكلات بالواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى السائد وقتذاك .

واعتمدنا على أسلوب تحليل المضمون الكمى والكيفى ، الذى يطبق لاول مرة فى دراسة اكاديمية تسعى للكشف عن المشكلات الاجتماعية فى الصحافة المصرية . بينما اعتمد الدارسون السابقون على الاسلوب الكيفى فقط .

ومن ثم استطعنا ان نحد من درجة الغموض أو التحيز الذاتى ، استنادا الى القياس الكمى المنظم الذى يساعدنا على اختبار صحة فروض الدراسة ، واستنادا الى التحليل الكيفى الذى يتيح لنا التفسير العلمى للنتائج التى نتوصل اليها بالتحليل الكمى .

وقمنا باعداد استمارة تحليل المضمون بعد اجراء دراسة استطلاعية للكشف عن مختلف الرؤى الصحفية التى عنيت بابراز موضوع البحث ، واستخلاص جميع الأفكار والقضايا التى تضمنتها المقالات والاعمدة الصحفية فى فترة الدراسة المحددة ، ثم ادماجها فى الشكل النهائى لقياس ظاهرة البحث

واعتمدنا فى تحليل مادة الرأى الخاضعة للدراسة على المقال والعمود الصحفى كوحدة سياق ، واعتمدنا على الفكرة كوحدة تسجيل ، وذلك بمعنى تسجيل تكرار واحد لكل فكرة تتضمن احدى الفئات الرئيسية أو الفرعية فى استمارة البحث . وفى حالة ورود الفكرة بالرفض يتم تسجيلها بالسالب .

الأمر الذى يكشف لنا فى النهاية عن الأفكار والاتجاهات التى برزت فى الصحف المصرية وقتذاك حول القضايا الاجتماعية وطرق مواجهتها .

وانطلاقا من ضرورة توافر الموضوعية والمنهجية لأداة البحث ، قمنا بقياس الصدق الظاهرى للتأكد من صلاحيتها لقياس مختلف ابعاد مشكلة البحث ، وقمنا أيضا بقياس الثبات لأداة البحث ، والتى حققت نتائج اتفاق مرتفعة بين الباحثة وبين خبراء وباحثين مدربين على أسلوب تحليل المضمون .

الاطار الزمنى للدراسة :

تقوم الدراسة على تحليل مضمون مقالات الرأى والأعمدة الصحفية فى الصحافة المصرية التى ألقت الضوء على القضايا والمشكلات الاجتماعية المتفاقمة ، فى الفترة التى تقع بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة ١٩٥٢ ، أى من ٨ مايو ١٩٤٥ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

العينة :

تمنا بالخطوات المنهجية الآتية عند اختيار الصحف المصرية التى تخضع للتحليل :

١ ـ اجراء حصر شامل لجميع الجرائد والمجلات المصرية الصادرة باللغة العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ، والتى بلغت ١٢٩ جريدة ومجلة .

٢ ـ القاء سؤال عام على ١١ من المحكمين ، عن الصحف البارزة التى تمثل الأحزاب والتيارات والأيديولوجيات والرؤى السائدة وقتذاك .

٣ ـ عرض الحصر الشامل الكامل للجرائد الصادرة فى فترة الدراسة على المحكمين أنفسهم ، وسؤالهم عن تقديرهم لأهم الصحف والمجلات التى لعبت دورا فى ابراز القضايا الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية وقبل ثورة ١٩٥٢ ، بحيث يرتبون الصحف بدءا بالأهم ثم الاقل أهمية وهكذا .

واعتمادا على موافقة ٧ من المحكمين الاحد عشر كحد أدنى ، ووضعا فى الاعتبار للصحافة التى تعبر عن تيار أو رؤية او أيديولوجية تكشفت لنا عينة الجرائد والمجلات التى أجرينا تحليل المضمون الكمى والكيفى عليها ، وهى :

صحف لا تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية ، تتمثل فى « الأهرام » « واخبار اليوم » « وروز اليوسف » « وبنت النيل » ، وصحف تعبر عن احزاب أو جماعات سياسية ، تتمثل فى « مصر الفتاة » لسان

حال الحزب الاشتراكى « واللواء الجديد » التى تمثل الحزب الوطنى والاساس التى تمثل الحزب السعدى ، « والوفد المصرى » « وصوت الأمة » لسان حال الوفد ، « والبعث » التى تدور فى اطار الوفد لكنها لا تعبر بالضرورة عنه ، وكل من « الاخوان المسلمون » « والدعوة » اللتين تمثلان تيار الاخوان المسلمين ، وصحيفتا « الفجر الجديد » « والملايين » اللتان تمثلان التيار الماركسى .

٤ ـ نظرا لتعدد القضايا وتداخلها واتساع سنوات الدراسة وظهور العديد من الصحف المتباينة ، راينا ضرورة اتباع نظام العينات واستخدام طريقة العينة العشوائية المنتظمة فى اختيار أعداد الصحف التى تخضع مقالات الرأى بها للتحليل ، وذلك بالنسبة للصحف التى ظهرت فترة لا تقل عن سنتين مع ، وضع عينة بديلة تتمثل فى العدد التالى للعدد الذى وقع الاختيار عليه فى العينة . أما الصحف التى ظهرت لمدة تقل عن سنتين ، وهى الفجر الجديد والملايين والاخوان المسلمون والدعوة والبعث ، فقد استخدمنا طريقة المسح لكافة مقالاتها المتضمنة للقضايا والمشكلات الاجتماعية .

خطة البحث :

بعد أن قدمنا الدراسة بمقدمة شملت موضوع الدراسة واهدافها ومشكلة البحث والفروض التى تقوم الدراسة للتحقق منها ، قسمناها الى ثلاثة أبواب . يتضمن الباب الأول الاطار النظرى والمنهجى للدراسة ، حيث عرضنا الدراسات السابقة فى موضوع البحث ، وصعوبات الدراسة ، والخطوات المنهجية المتعلقة بتحديد المنهج واعداد اداة الدراسة والعينة وخطة المعالجة الاحصائية . أما الباب الثانى ، فيشمل تمهيدا يعالج نشأة النظام الليبرالى والبرلمانى فى مصر ، ثم فصلا عن السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية فى مصر خلال المرحلة الليبرالية ، وفصلا متضمنا وضع الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية .

ويشمل الباب الثالث ثلاثة فصول تتضمن رؤية الصحافة المصرية للقضايا والمشكلات الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . أولها يتضمن مجمل رؤية الصحافة المصرية للقضايا والمشكلات ، وثانيها الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات نفسها فى الصحف التى لا تعبر عن احزاب أو جماعات سياسية كالأهرام وأخبار اليوم وروزاليوسف وبنت النيل . وثالثها الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات نفسها فى الصحف التى تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وهى مصر الفتاة واللواء الجديد والأساس والوفد المصرى وصوت الأمة والبعث والاخوان المسلمون والدعوة والفجر الجديد والملايين .

وأخيرا الخاتمة وتشمل التحقق من الفروض ونتائج الدراسة .

نتائج الدراســـة :

يتضح من دراستنا صحة الفروض والمنطلقات العامة التى انبثقت عنها • لقد ابرزت الدراسة صحة القول بأن الحقبة التى اعقبت الحرب العــالمية الثانية (من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢) تعد حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر . حيث اختمرت عوامل الثورة على النظام القديم ، وساد احســـاس عام بالظـــلم الاجتماعى والرغبة فى تحقيق العدالة والمســـــاواة وتكافؤ الفرص لمجموع الشعب .وقد ترجمت الصحافة المصرية باتجاهاتها المتباينة هذا الاحساس العام وهذه الرغبة الملحة .

ففى هذه السنوات ، توافرت الصـــحف التى تختلف فى منظورها السياسى الذى تنبثق عنه • وبالرغم من ذلك ظهر بينها درجات من الاتفاق حول الازمة الاجتماعية فى مصر — وتنذاك — من حيث تحديد القضـــايا والمشكلات الأساسية المتفاقمة ، وبالأخص افتقاد العدالة الاجتماعية وشيوع الفقر فى مصر فى تلك الفترة الحاسمة . بالاضافة الى ابرازها للقضـــــايا والمشكلات الاجتماعية السائدة فى مصر حينئذ ، كالقضية التعليمية وقضية التموين والغلاء وارتفاع الاسعار ومشكلة الامراض الاجتماعية وقضية وضع المراة ودورها والمشكلة الصحية وسوء التغذية والمشكلة العمالية .

كما عنيت بالقاء الضوء على مشكلتى الاسكان وزيادة عدد الســـكان على الرغم من حداثتهمـــا كقضـــايا اجتمـــاعية وقتذاك . كمـــا توافـــر اتفاق الصحف حول ضرورة احداث التغيير الاصلاحى او الجذرى الحاسم فى المجتمع المصرى ، لعدم تمكن الحكومات من تجاوز الازمة الاجتماعية التى تفاقمت فى تلك الفترة التاريخية .

وبينت الدراسة أن الصحافة المصرية قامت بتشـــخيص الازمـــة الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية الى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وأبرزت تصـــورات نقدية تعكس عجـــز الحكومات المتعددة عن مواجهة الأزمة ، وذلك من خلال منطلقات واتجاهات متباينة تعكس الشعور العام برفض الواقع الاجتماعى والحث على تغييره. فاتخذت الأهرام الموضوعية معيارا لها فى معالجتها لجوانب الازمة • فاظهرت الراى والراى الآخـــر عند معالجتها للقضـــايا والمشـــكلات ، وقللت من ابراز القضايا والمشكلات التى يشوبها الاتهامات غير المؤكـــدة كمشـــكلة الامراض الاجتماعية او التى لم يبلغ تفاقمها اشده كمشكلتى الاســـــكان وزيادة السكان . ونادت بالتغيير الاصلاحى الذى يقوم به الصفوة .

وقد اتفقت أخبار اليوم مع الأهرام ، الا أنها ابرزت مشكلة الأمراض الاجتماعية ابرازا خاصـــــا ، وبالاخص فترة حكم الوفد فى الخمسينيات ،

مما يعكس سياستها العدائية لهذا الحزب . واتفقت معهما روزاليوسف . فكشفت عن القضايا الأساسية وأبرزت الأمراض الاجتماعية ، وأن تميزت بحسها الثورى المقترن بتصورها الاصلاحى ، فأخذت تعدد أدوات احداث التغيير الاصلاحية والثورية مقترحة كل من الصفوة والجماهير كفاعلين للتغيير.

وعبرت مجلة «بنت النيل» عن سياستها التحريرية ، حيث أبرزت قضية وضع المرأة ودورها كقضية اجتماعية أساسية والتى صدرت خصيصـــا للدفاع عنها . وان كانت لم تغفل مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فأبرزت عجز الحكومات الحزبية عن حلهـــا حلا حاســـما ، وطرحت حلولا اصلاحية لتحسين حال الفقراء .

وعرضت « مصر الفتاة » كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية التى تفاقمت فى الفترة الخاضعة للدراسة مما يعكس شمول معالجتها . وطالبت بضرورة التغيير الاصلاحى أو الثورى من منطلقات اشتراكية ورؤى اسلامية ورؤى اصلاحية . وبالرغم من كثرة استخدامها لكلمة ثورة الا أنها كانت تقصد بها مجرد حركة وضغط بالطرق المشروعة .

وقد تماثلت معها « اللواء الجديد » التى تعبر عن الحزب الوطــنى وتمثل اتجاها اشتراكيا اصلاحيا وان ركزت على الصفوة كمحسب كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ، واقتصرت على طرح حلول اصلاحية للمشكلات والقضايا الاجتماعية .

وابرزت « الاساس » جريدة الحزب السعدى المعادى للوفـــد المسألة الاجتماعية وازدادت معالجتها للقضايا والمشكلات فى فترة الحكــم الوفدى فى بداية الخمسينيات ، وكأن القضايا قد تصاعدت فجأة ، وطالبت بضرورة التغيير الذى يقوم به الصفوة وذلك باصدار القوانين والتشريعات، واقترحت احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية .

أما الصحف الوفدية « الوفد المصرى » و « صوت الامة » وجريــدة « البعث » التى أصدرها الكاتب الاشتراكى الوفدى « محمد مندور » ، فقد أبرزت القضـــايا الاجتماعية والمشكلات الأساسية ، وكشفت عجـــز الحكومات عن مواجهة الازمة الاجتماعية . وفى حـــين تصـــاعد اهتمـــام « صوت الامة » الوفدية بابراز القضايا والمشكلات الاجتماعيه ومهاجمـــة سياسة حكومات الاقليات ازاء المسألة الاجتماعية ، فقد قل اهتمامها بابراز المسألة الاجتماعية فى بداية الخمسينيات عندما تولى الوفد الحكم وان لم يختف .

وظهر حرص الصحف الوفدية على التغيير الاصلاحى لا الثـــورة الجذرية ، وان نادت بمقترحات اجتماعية تقدمية ، حيث دعت الى ســـيطرة الدولة على مصادر الثروة وضرورة تدخلها لمواجهة كافة القضايا .

أما تيار الاخوان المسلمين والذى تمثل فى جريدة « الاخوان المسلمون » ومجلة «الدعوة» فقد أبرزت القضايا والمشكلات الاجتماعية ، والقت الضوء

على تصورها الشامل والكونى لضرورة اصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الاسلامى والتراث العربى والتقدم التكنولوجى ، مع الابتعاد عن الفكر الغربى الثقافى الاستعمارى . وأبرزت كلا من الصفوة والجماهير كفاعلين للتغيير . وان كانت « الدعوة » قد تميزت عن « الاخوان المسلمون » فى رؤيتها لقضية المرأة ودورها ، حيث لم ترفض حق المرأة فى الاشتراك بالعمل السياسى ، واشترطت البدء فى تكوين المجتمع الاسلامى بحيث تمارس المرأة العمل السياسى فى حدود النطاق الخلقى العام الذى حدده الاسلام .

أما صحف الاتجاه الماركسى وهى « الفجر الجديد » « والملايين » فقد أبرزت القضايا والمشكلات الاجتماعية المتفاقمة برؤية نقدية تعكس عجز الحكومات المستمر عن مواجهتها . ويلاحظ أن «الفجر الجديد» أعطت أولوية للجماهير ثم الصفوة كفاعلين للتغيير ، وأبرزت ضرورة احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية مع الاشارة الى اصدار قوانين وتشريعات كأدوات للتغيير .

بينما الملايين أبرزت الصفوة لاحداث التغيير ثم طرحت الجماهير كفاعلين مما يدلل على أن الفجر الجديد كانت أكثر ايمانا بقدرة الجماهير على احداث التغيير من الملايين .

هكذا يمكننا القول أن دراستنا أثبتت ان الصحافة المصرية قد كشفت عن أبعاد الأزمة الاجتماعية ، فأبرزت القضايا والمشكلات التى تفاقمت وقتذاك ، وساعدت على توعية الرأى العام المصرى بقضاياه الأساسية والملحة ، فأوضحت عجز النظام فى مواجهة القضايا والمشكلات المتفاقمة ، وازدادت مطالبتها بضرورة التغيير الاصلاحى أو الثورى وفقا لاتجاهاتها السياسية ، مما يهيىء الرأى العام المصرى للتغيير .

ومن هنا يتبين لنا أن ثورة يوليو ١٩٥٢ جاءت تعبيرا عن تطور فعلى تم فى اطار الفكر السياسى والاجتماعى المصرى ، ونتيجة لتوافر الاسباب الاجتماعية التى تهيىء فى مرحلة معينة الظروف التى من شأنها أن تفجر الثورة .

ونختم عرضنا بالقول ان الصحافة المصرية ، فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، ما كان بمقدورها القيام بحملاتها النقدية وبمسئوليتها الاجتماعية المتعلقة بتبصير الرأى العام وتوعيته بقضاياه الاساسية ، مع تنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها ومواقفها ، دون تمتعها بقدر من الحرية التى سمحت لها بطرح قضايا المجتمع ومشكلاته . كما أن الدراسة أبرزت وجود علاقة ارتباط طردى بين تمتع الصحف بدرجات معينة من الحرية وبين ازدياد معالجتها النقدية للمجتمع .

ولا ينبغى أن نحاول الاستدلال باحصاء الحملات النقدية الصحفية لاحداث نوع من المفاضلة بين العهود الحكومية ، لانه قد تزداد الحملات النقدية فى فترة حكومة صالحة لا تقهر الكتاب والاقلام ، والعكس صحيح .

دوافع وصيغ الاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى *

اميرة عبد اللطيف مشهور **

ان الاسلام منهج متكامل لحياة البشر ، فالشريعة الاسلامية ليست مجموعة من الاقوال والنصوص والطقوس الدينية ، بل تشمل نظاما عمليا ، وممارسة تطبيقية، وحركة وسلوكا، تتناول كافة مجالات الحياة، وتصلح لكل زمان ومكان . ذلك أن الاسلام دين عملى يراعى مطالب الروح والجسد ، وينظمها بميزان العدل والاستقامة ، بما يحقق سعادة الفرد ، وفلاحه فى الدنيا والآخرة . فالنظام الاسلامى يجمع بين شقين متكاملين ، هما العبادات والمعاملات ، ويضمن ما يفى لكل مطلب ، قال تعالى : « يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نوراً مبينا » (١) .

وتتضمن التعاليم الشرعية ، فى اطار منهج الحياة العملية ، ثلاثة نظم متكاملة ومترابطة ، هى النظام السياسى للدولة ، والنظام الاجتماعى الذى يحكم العلاقات بين أفراد المجتمع الاسلامى ، والنظام الاقتصادى الذى يشمل الانتاج والتوزيع والاستهلاك فى هذا المجتمع . وتتداخل حلقات هذه النظم الثلاثة مع العبادات ، بحيث يصبح الاسلام دينا قويما ، تربط العقيدة الاسلامية فيه بين مبادىء ومفاهيم نظمة المختلفة .

وقد كان لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية قرونا طويلة آثار ايجابية ، تعمقت جذورها فى المجتمعات الاسلامية ، وأصبحت تمثل لشعوب الأمة الاسلامية تاريخا مزدهرا وحافلا بالمنجزات التى تعبر عن اصالتها . وقد باءت المحاولات الحديثة لتطبيق التشريعات الوضعية المعاصرة بالفشل النسبى ، لعدم توافقها مع معتقدات الفرد من ناحية ، والواقع الاجتماعى من ناحية أخرى ، ومع كيان هذه المجتمعات ومبادئها وجذورها الفكرية من ناحية ثالثة . ولذلك ، نشأت فجوة كبيرة بين التشريع الوضعى ، والسلوك اليومى للافراد ، والكيان الفعلى للدولة الاسلامية ، وأصبحت النظم الوضعية المستوردة بمثابة « الواقع الفكرى أو الفلسفى الدخيل على الاسلام » .

---

* رسالة دكتوراة ، قسم الاقتصاد — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .

** خبيرة . وحدة بحوث التحضر . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

(١) سورة النساء : الآية رقم ١٧٤ .

ومن هنا ، كان من الواجب على المسلمين اعادة دراسة أصولهم الفكرية ، وتحليل النظم التطبيقية التى وضعها الاسلام ، ومنها النظام الاقتصادى الاسلامى . ولا يعنى تعطيل تطبيق النظام الاسلامى حقبة من الزمن قصور النظام نفسه ، كما لا يعنى تعطيل تطبيق بعض احكام هذا النظام ضرورة تداعى الاحكام الاخرى . ولكن البدء فى التطبيق سوف يستتبع بالضرورة توالى تطبيق كافة الاحكام الاسلامية بصورة متدرجة ، نظرا لترابط وتكامل النظام الاسلامى .

ويشكل الاقتصاد جزءا اساسيا فى النظام الاسلامى ، يرتبط بعقيدته واحكامه الشرعية ، ولا ينكر سنة من سنن الكون ، بل يقرر كل ما يتفق مع الفطرة البشرية السليمة بهدف تحقيق حياة متوازنة باستقامة الروح والجسد ، وتحقيق العدل بين الحقوق والواجبات ، والموازنة بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية ، وبين الحياة الدنيا والحياة الآخرة ، ويؤدى ذلك الى اقامة العدل داخل الفرد نفسه .

وتحتل عملية التنمية الاقتصادية اهمية كبيرة فى الدول الاسلامية فى العصر الحالى . ولا يخفى ما للاستثمار من دور فعال ورئيسى فى هذا المجال . ولذا فقد تناولت الدراسة الاستثمار فى النظام الاسلامى ، لمحاولة التعرف على جوانبه الشرعية والفنية والتطبيقية المختلفة ، لبيان دوره فى الاقتصاد الاسلامى بصفة عامة ، وفى المجال الانمائى على وجه الخصوص مع بيان التخريجات الفقهية لعناصر هذا الموضوع الانمائى الهام ، موضع هذا البحث .

وتبدأ الدراسة بفصل تمهيدى يتناول أساسيات البحث ، من مفاهيم خاصة بالنظام الاقتصادى بصفة عامة ، والاقتصاد الاسلامى بصفة خاصة ، ثم مفهوم التنمية في الاسلام ، ومفهوم الاستثمار فيه ، وأهمية النشاط الاستثمارى باعتباره من أهم وسائل تحقيق التنمية .

والاستثمار فى الشريعة الاسلامية هو طلب ثمرة المال ونمائه فى أى قطاع من القطاعات الانتاجية ، سواء كان ذلك فى التجارة أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها من الانشطة الاقتصادية . فالاستثمار فى الاسلام هو تنمية المال ، بشرط مراعاة الاحكام الشرعية . ولذا فهناك مجموعة من الدوافع والضوابط الشرعية التى تحكم النشاط الاستثمارى فى الاقتصاد الاسلامى ، كما توجد مجموعة من الصيغ الشرعية التى تكفل تنمية المال وفقا للاحكام الشرعية . وتبعا لذلك ، تتضمن الدراسة ثلاثة أبواب رئيسية . يتناول الباب الاول دوافع الاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى . وتنقسم هذه الدوافع الى جزئين ، الجزء الاول يتضمن الدوافع العامة للاستثمار فى الاسلام ، والتى ترتبط أساسا بالمبادىء

العامة للنظام الاسلامى ، وهى الاستخلاف واعمار الارض ومفهوم العبادة بالمعنى الواسع ، ووظيفة المال فى الاقتصاد الاسلامى. فاستخلاف الله للانسان فى الارض يضع عليه مسئولية أعمارها وتثمير طيباتها، فى اطار المبادىء والتعاليم الشرعية ، من أجل تحقيق الحياة الطيبة للامة الاسلامية . واعمار الأرض أمر من الله ، وطاعته واجبة ، فهو فرض وعبادة يثاب المرؤ على قدر ما يذله فى سبيل تحقيقها . ومن هنا تبرز الوجهة الانمائية للنظام الاسلامى ، لما يتضمنه من حث الافراد على العمل واستثمار الطيبات ، واستنهاض لطاقاتهم للقيام بمسئولية الخلافة . ويعتبر التقصير فى أداء هذا الواجب من أهم أسباب مشكلة الندرة النسبية للموارد فى مقابلة حاجات الأفراد المتنوعة والمتجددة . كما يعتبر عمل الانسان فى أعمار الأرض وأداء مسئولية الخلافة وجها من وجوه العبادة بالمعنى الواسع . فالعبادة فى الاســـلام ليست قاصرة على العبادات . بل هى منهج للحياة وفقا لما شرعه الله ، والنشاط الانسانى كله فى الاسلام ينطبق عليه معنى العبادة ، لان العمل فى المال وتنميته فرض ملازم للايمـــان .

اما المجموعة الثانية من دوافع الاستثمار فهى الدوافع المباشرة ، وتشمل نظام الملكية فى الاسلام ، ودور العمل ، وطبيعة الانفاق وأنواعه فى الاقتصاد الاسلامى ، ودور الزكاة ، باعتبارها اداة اساسية للحث على الاستثمار وتشغيل المدخرات ، ومبدأ التكافل الاجتماعى ونظام الرقابة فى الاسلام . ويقر الاسلام الملكية الفردية التى تعتبر وظيفة وتكليفا اقتصاديا يقتضى مداومة استثمار المال واتباع أفضل الطرق لتنميته ، فالعمل هو السبب الوحيد المنشىء للملكية الفردية . أما الملكية العامة فتشمل الأموال التى تمثل العناصر اللازمة لقيام النشاط الاقتصادى واستقراره . وبهذا يكفل الاسلام توفير المناخ المناسب للاستثمار والنمو الاقتصادى والاجتماعى المتوازن .

ويعتبر العمل من أهم عناصر الاستثمار فى الاسلام . وقد وضعه النظام الاسلامى فى مكانة رئيسية بما يحقق مشاركته فى النشاط الاقتصادى بفعالية وكفاءة الى جانب رأس المال ، فهو ليس عنصرا تابعا له ، بل شريكا فى الانتاج وفى عـــائده .

وكما يدعو الاسلام الى العمل والكسب ، فهو يدعو ايضا الى الانفاق وبذل المال بما يعود على الفرد والمجتمع بالنفع . وللانفاق بصوره الثلاث ، الاستهلاكى والاستثمارى والصدقى ، قواعد هامة منظمة له بما يعود على الاقتصاد والنشاط الاستثمارى بمزايا عديدة . ويعتبر الانفاق الصدقى ، وهو نوع يختص به النظام الاسلامى، ومن أهم صوره الزكاة، من أهم العوامل التى تؤدى الى اعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمع ، وزيادة الطلب الكلى ، ومضاعفة الاستثمار ، مع ضمان استمراره ، الى جانب كونه أداة فعـــالة

لمحاربة الاكتناز ، ومصدرا من مصادر تمويل التنمية الاقليمية • وهو نوع من التكافل الاجتماعي والاقتصادي الذي يعتبر من المبادىء الأساسية في الاسلام • ويأتي نظام الرقابة الذي حدده الاسلام ، عاملا مساعدا على انتظام الحياة في المجتمع الاسلامي ، وحياة الفرد ، وعنصرا منظما وضامنا لاستقرار النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، والاستثمار على وجه الخصوص • ويتضمن نظام الرقابة في الاسلام ثلاثة مستويات ، وتتدرج بذلك من حيث مدى التدخل في حياة الفرد احتراما لحريته ، مع مراعاة عدم الاخلال بمصلحة المجتمع •

وفي الباب الثاني ، تناولت الدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار ، والتي وضعها النظام الاسلامي لتنظيم النشاط الاستثماري وضمان سلامة المعاملات الاقتصادية ، واستقرار الاقتصاد بصفة عامة . وتتمثل هذه الضوابط بصفة أساسية في تحريم الربا بنوعيه . ربا البيوع وربا الديون • والربا محرم بالكتاب والسنة والاجماع ، ولما ينتج عنه من أضرار عديدة • وفي مجال الاستثمار ، تؤدي المعاملات الربوية الى خفض حجم الاستثمار ، وتعطيل عناصر الانتاج ، وزيادة حجم البطالة ؛ الى جانب ما ينتج عن ذلك من تقلبات واختلالات اقتصادية . وتعتبر الفائدة المعاصرة صورة من صور الربا المحرم ؛ وذلك على الرغم من تعدد الحجج التي تحاول تبرير سعر الفائدة ، ودفع شبهة الربا عنها ؛ كما يحدث بخصوص الفوائد المستحقة على شهادات الاستثمار . وبصفة عامة ؛ يجب أن يأخذ المؤمن في معاملاته ، بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، عن عطية السعدي : « لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس » . (رواه ابن ماجة) .

والى جانب تحريم الربا ، وضع الاسلام مجموعة من الضوابط الاخرى لتنظيم الاستثمار • وتتضمن تحريم الاكتناز ، وفرض الزكاة على الاموال المكتنزة للحث على استثمارها ، وتحريم الاحتكار باستخدام مجموعة من الادوات للقضاء عليه ، مثل تشجيع الانتاج المحلي ، وتنظيم الاستيراد والتصدير ، والتسعير عند الحاجة • وأخيرا ، فقد نهى الاسلام عن مجموعة من البيوع التي تؤدي الى اختلال سوق المعاملات الاسلامية ؛ وعرقلة النشاط الاستثماري ، وهي بيوع تتسم بالخداع ، أو المخاطرة ، أو تقوم على الاتجار فيما حرمه الله أو فيما أعان على معصيته •

وفي الباب الثالث من الدراسة ، والخاص بالصيغ الشرعية للاستثمار ، تم عرض الاطار العملي لتطبيق مبادىء الاسلام في مجال الاستثمار • وتضمن هذا الباب أربعة فصول ، تناولت الفصول الثلاثة الاولى الصيغ الشرعية للاستثمار التي تكفل قيام النشاط الاستثماري بما يتوافق ومقاصد الشريعة والاحكام الشرعية للمعاملات • وهناك ثلاث صيغ رئيسية للاستثمار

فى الاسلام ، تناول الفصل الأول الصيغة الاولى منها وهى عقود المشاركات ، والمشاركة من أهم مبادىء الاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى ، وتعتبر شركة العنان فى الاموال من أهم أنواع الشركات التى تتناسب مع ظروف الاستثمار فى العصر الحالى ، وتتم فيها المشاركة بالمال والعمل معا ٠

الا أن المشاركة فى الاستثمار قد تكون أيضا بالمال من جانب ، والعمل من جانب آخر ، كما فى عقد المضاربة ، وهو الصيغة الشرعية الثانية للاستثمار من الاسلام ، والتى تناولها الفصل الثانى ٠ ويمثل عقد المضاربة المشتركة صيغة متطورة لعقد المضاربة الثنائية ، أو هو ممارسة معاصرة لهذا العقد ، لملاءمته لنظام الاستثمار الجماعى السائد حاليا ، وهو من أهم صور الاستثمار التى يمكن اتباعها فى المصارف الاسلامية ٠

اما الصيغة الثالثة للاستثمار فى الاسلام فهى عقود البيوع ، والتى تناولها الفصل الثالث ، وتتضمن عقد المرابحة ، وعقود البيع بالاجل ، ثم بيع الصرف ، وبيع الاستصناع ٠ ويمثل عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء أهم أنواع هذه العقود ، والتى يمكن أن تأخذ بها المصارف الاسلامية لاستثمار الودائع المتجمعة لديها ، ولمعاونة المستثمرين وصغار المنتجين فى القيام بنشاطهم الانتاجى ٠

أما فى الفصل الرابع من هذا الباب ، فقد تعرضت الدراسة للصيغة المؤسسية للاستثمار الاسلامى فى العصر الحالى ، وذلك لبيان كيف يمكن تطبيق المفاهيم والصيغ الشرعية للاستثمار فى الواقع ٠ وتعتبر المصارف الاسلامية اهم صورة عملية فى هذا المجال . ويقوم العمل المصرفى الاسلامى على اساس المشاركة الفعلية فى الانتاج ، والوساطة بين عنصرى راس المال والعمل ، والمشاركة فى الارباح المتحققة من الاستثمار ، وليس على أساس اقتضاء عائد ثابت على راس المال المقرض ، كما يحدث فى المصارف الربوية . وقد بدأ انشاء المصارف الاسلامية مع بداية السبعينيات ، الا أن مصر قد شهدت بداية التجربة فى الستينيات ، ويعزز المصارف الاسلامية فيها ، مجموعة من شركات الاستثمار الاسلامية ، التى تشكل صورة أخرى لمؤسسات الاستثمار الاسلامى .

ويرتبط نجاح هذه المؤسسات بصفة عامة ، بمجموعة من العوامل الاساسية ، وبعض القضايا التى يتحتم حلها ٠ ومن اهمها موضوع الضمان ، الذى تناولته الدراسة فى نهاية هذا الفصل ٠ ويعتبر نظام التامين التبادلى من أهم البدائل الشرعية لنظام التامين التجارى المعاصر ، والذى يؤدى الى تنظيم استثمار المال وحمايته وفقا للمبادىء الشرعية ، وخاصة فى مجال المضاربة المشتركة ٠

وبصفة عامة ، يرتبط تطبيق النظام الاقتصادى الاسلامى بالعنصر البشرى . فدور الفرد هو العامل الاساسى والفعلى لنجاح هذا التطبيق . ومن هنا فان بناء الانسان نفسه ، وتصحيح سلوكه على أسس ومبادىء اخلاقية ، هو محور العمل الاسلامى ، ونقطة انطلاقه .

وفى خاتمة الدراسة عرضنا ملخصا لأهم ما جاء بها ، مع تقديم بعض المقترحات التى يمكن الأخذ بها فى مجال الاستثمار الاسلامى المعاصر .

وتؤكد الدراسة ، وما شمل عناصرها الرئيسية من تحليل ، مدى حرص التشريع الالهى على تحقيق مصلحة البشر ، والعمل على تناسق وترابط مصالح الافراد فيما بينها . فالمصلحة الحقيقية للانسان تكمن فى تطبيق شرع الله ، ومن ثم فان محاولة تطبيق جانب منه ، يستلزم استكمال التوجه لسائر الجوانب الاخرى حتى تتحقق الغاية الكلية ، والمصلحة التامة من المنهج الاسلامى . ولذا فان نجاح المشروعات الاسلامية فى مجال الاستثمار ، ونجاح تجربة المصارف الاسلامية ، يرتبط بصورة وثيقة باتساع تطبيق النظام الاسلامى فى سائر مجالات الحياة ، وهو يستلزم عمل الباحثين ، كل فى مجال تخصصه ، على دراسة وتحليل امكانيات التطبيق لكافة جوانب هذا النظام . وصدق الله العظيم فى قوله : « وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون » (١) .

واذا كانت الدول الاسلامية ، وهى دول متخلفة أساسا ، قد اتبعت النظم الاقتصادية الوضعية ، فلم تحقق من جرائها الانتائج سلبية ، تمثلت فى الاغراق فى الماديات دون تحقيق نمو أو تقدم فعلى ، فان النظام الاسلامى هو المخرج الاساسى لها من حلقات الفقرات الى الحياة الطيبة ، ففيه نفع من خير الدنيا وخير الآخرة ، لقوله تعالى : « فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا » (٢) .

« الا أن اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، الذين آمنوا وكانوا يتقون ، لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم » (٣) .

---

(١) سورة الانعام : الآية رقم ١٥٣ .
(٢) سورة طه : من الآيتين رقم ١٢٣ و ١٢٤ .
(٣) سورة يونس : الآيات ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .

السمات الشخصية المميزة للعدوانيين وانساقهم القيمية
دراسة سيكلوجية مقارنة بين البنين والبنات *

سميحة نصر عبد الغني **

هدف الدراسة وفروضها :

يتمثل الهـــدف الاساسى لهـــذه الدراسة فى الوقوف على السمات الشخصية المميزة للعدوانيين ، والقيم الخاصة الواشمة لهم كأفراد ذوى بناء نفسى يغلب عليه التفرد والتميز والمفارقة .

كما تهدف الدراسة الى المقارنة بين الذكور والاناث ، للكشف عن طبيعة الفروق بينهم فى الاحكام الاخلاقية وشدتها ، وأسس تصنيفها ، لدى كل منهم ، وفى تقديراتهم وأحكامهم على نماذج سلوكية واضحة المعالم ، يمكن ان يلتقى بها الشخص فى مجتمعه ، ويبدو موقفه منها مقررا ومحددا بشكل مستقر .

وبعبـــارة أخرى ، فان البحث يهدف الى التحقق من مدى صـــدق الفروض التالية :

١ ــ لا توجد علاقة موجبة بين درجات العدوانية ، وبين مقاييس صلابة التفكير ومرونته (ذكور واناث) .

٢ ــ لا توجد علاقة موجبة بين درجـــات العدوانيـــة وبين ســـمات الشخصية (ذكور واناث) .

٣ ــ لا توجد علاقة موجبة بين درجات العدوانية وبين القيم .

٤ ــ لا تختلف سمات الشخصية وانساق القيم ونوعيتها باختـــلاف درجات العدوانية .

أدوات الدراســـة :

نظرا لأن هذا البحث يهدف أساسا الى دراسة العلاقة بين العدوانية وسمات الشخصية وانساق القيم لدى كل من الذكور والاناث ، فقد تم تحديد ثلاثة انواع من الأدوات ، هى :

---

* رســـالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كليـــة الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ .

** خبيرة . جهاز قياس الرأى العام . المركز القـــومى البحوث الاجتماعية والجنائية .

(أ) مقياس العدوانية : وهو مقتبس من بطارية صلابة التفكير ومرونته ، الذى أعده أيزنك ، وقامت الباحثة بتعريبه .

(ب) مقاييس الشخصية :

ـ مقياس الشخصية	أيزنك
ـ مقياس التقلبات الوجدانية	جيلفورد
ـ مقياس الانطلاق	جيلفورد
ـ مقياس القـلق	تايلور

(جـ) مقاييس القيم :

ـ مقياس الاحكام الاخلاقية	ريتنج
ـ مقياس الصـداقة	سويف

العينـة :

عينة البحث ومبررات الاختيار :

١ ـ راعينا فى اختيارنا لعينة الدراسة عدة اعتبارات من اهمها :

(أ) ان تشمل عينة الدراسة الجنسين (ذكور ـ اناث) .

(ب) ان يقع افراد العينة فى مرحلة عمرية تعليمية تسمح لهم بامكان فهم الاسئلة واستيعاب التعليمات الدقيقة المقـدمة ، وشروط الاجابة فى كل اختبار ، والقدرة على تحديد موقفهم من النماذج السـلوكية .

(جـ) ان لا يكونوا قد وصلـوا الى المرحلـة الجامعية ، لكى لا يتدخل عامل الاختلاط بالجنس الآخر فيؤثر على النتائج .

ولكى تتحقق هذه الاعتبارات ، اخترنا عينتنا من طلبة وطالبات المدارس الثانوية . وتم الاستقرار على اختيار الصف الثانى الثانوى ، باعتبارهم من تطبق عليهم تلك الاختبارات وتعليماتها . وقد اثبتت الكثير من البحوث ان الأفراد من ذوى الأعمار الصغيرة أقل قدرة على التمييز بين الفروق الدقيقة للتعليمات وللأسئلة ، ولا يعتمد كثيرا على تقاريرهم اللفظية الا اذا قدمت لهم اختبارات ذات صياغة خاصة تلائم أعمارهم .

وهذا ما دعانا الى استبعاد طلبة المرحلة الابتدائية والاعدادية ، واستبعدت ايضا السنة الاولى ثانوى ، لانهم حديثو عهد بالتعليم الثانوى بما يصاحبها من توترات قد تؤثر على النتائج .

٢ — روعى أن تكون المدارس الثانوية التى تم اخذ عينة البحث منها من محافظة الجيزة التعليمية ، وذلك لسهولة التطبيق والعمل فى مدارسها عن طريق المسئولين ولقربها من باقى المحافظات .

وقد تم حصر الادارات التعليمية بها ، وعدد المدارس بكل ادارة تعليمية تبين من خلال الحصر ان معظم المدارس فى القطاع الريفى مختلطة ، ولذا تم استبعادها من العينة .

وتحديدا لنطاق البحث ، فقد استبعدت ايضا المدارس الخاصة المختلطة وغير المختلطة ، والمدارس العسكرية . وذلك حتى لا يتدخل عاملا الاختلاط والنظام العسكرى مؤثرا على النتائج .

كما تم ايضا استبعاد المدارس الثانوية الفنية، وتم الاقتصار على المدارس الثانوية الحكومية فقط .

وعلى ذلك تم اختيار احدى الادارات التعليمية بطريقة عشوائية،وتم اختيار ٦ مدارس ثانوية بنين وبنات فى ادارة جنوب الجيزة التعليمية .

٣ — روعى أن تمثل العينة نوع الدراسة (علمى — ادبى) فى كل مدرسة بنسبة وجودها بالمدارس المبحوثة وقت اجراء الدراسة بقـــدر الامكان .

٤ — تم اختيار البنين والبنات من نفس المستوى الاجتماعى الاقتصادى تقريبا . وقد تم ذلك عن طريق اختيار مدرسة ثانوية للبنين وأخرى للبنات من نفس المنطقة او الحى .

فمثلا عند اختيار مدرسة الأورمان الثانوية للبنين ، تم اختيار مدرسة الاورمان الثانوية للبنات وهى المدرسة الموجودة بنفس المنطقة.وهكذا بالنسبة لباقى المدارس .

٥ — روعى الا يقل عدد افراد العينة من كل نوع — سواء من الذكور أو الاناث — عن مائتى فرد،وذلك لما تحتاجه بعض الادوات التى ستستخدم فى هذا البحث من اجراء انواع من التحليل العاملى للتحقق من صدقها العاملى، اتباعا لما اوصى به بعض اساتذة القياس السيكولوجى فى هذا الشأن .

وصف العينة من الجنسين :

عينة الذكور :

تم تطبيق ادوات البحث على عينة من الذكور قوامها ٢٥٠ حـالة من الطلبـــة .

وبعد استبعاد ١٥ حالة ، لا تنطبق عليهم الشروط ، اصبحت عينة الذكور ٢٣٥ طالبا ، بمتوسط عمرى قدره ٩٩ر١٥ سنة ، وانحـــرافه معيارى ٦٨ر١ .

اما عينة الاناث :

فقد تم تطبيق ادوات البحث على عينة قوامها(٢٩٠)طالبة . وتم استبعاد ٦ حالات ، وبهذا اصبح العدد النهائى لعينة الاناث ٢٨٤ طالبة .

اسلوب تحليل البيانات :

اشتمل اسلوب تحليل بيانات البحث على :

(أ) حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية .

(ب) حساب اختبارات .

(جـ) حساب معاملات الارتباط المستقيم .

(د) التحليل العاملى .

(هـ) تحليل التباين البسيط .

وقد مكنت كل هذه الاجراءات، وتعميمها بالنسبة لجميع المفحوصين، من توفير عدد من الضوابط الفردية لهذه الدراسة ، التى تم اخضاع بياناتها للتحليلات الاحصائية المختلفة، حيث مكن كل ذلك من بلوغ مجموعة من النتائج الهامة ، نعرض لها فى ما يلى :

نتائج الدراســـة :

اولا : بالنسبة للفروق بين الذكور والاناث فى العدوانية :

تشير نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية علي مستوى ١٠ر ، بين متوسطات درجات عينة الذكور وعينة الاناث على متغير العدوانية. حيث حصلت عينة الذكور على متوسط درجات اعلى فى المتغير السالف الذكر عن متوسط درجات عينة الاناث. وكانت هذه الفروق من الوضوح والقوة بحيث يبدو من الضرورى معها افتراض هذه السمة فى علاقتها بالجنس ، وكعنصر هام فى البناء الشخصى للفرد .

ثانيا : الارتباطات بين العدوان وسمات الشخصية والقيم :

(أ) الارتباطات بين العدوان وسمات الشخصية :

عينة الذكــور :

تشير النتائج الى ارتباط العدوانية بكل من السلوك العملى الاستغلالى ، والميل الى الاثارة ، والحنبلة ، والتقلبات الوجدانية ، والانطلاق ، والانبساط ، والذهانية ، والميل الى السلوك الاجرامى ، والمجاراة الاجتماعية ، ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ١٠ر ، بينما ارتبط بالقلق ارتباطا جوهريا دالا عند مســتوى ٠٥ ر ٠.

ويكشف النظر الى معاملات الارتباط — التى وصلت فى دلالتها الى مستوى ١٠ر التى سبق الاشارة اليها — عن تجسيد العلاقة الارتباطية بين مقياس العدوانية وبين مقاييس الشخصية ، الأمر الذى تتضح من خلاله بالصلة التوية بين العدوانية وبين السلوك العملى الاستغلالى ، والانبساط ، وصلة اقوى بين العدوانية والميل الى الاثارة ، تاكيد الذات ، الانطلاق ، والمجاراة الاجتماعية . كما تتضح ايضا الصلة الضعيفة بين العدوانية وبين الاتجاه نحو الاتجــاز والذكورة والانوثة .

عينة الاناث :

تشير النتائج ايضــا الى ارتباط العدوانية ببعض ســمات الشخصية ارتبــاطا جــــوهريا دال عند مستوى ١٠ر ، وذلك بالنســبة للآتى :

الاتجاه نحو الانجاز ، والسلوك العملى الاستغلالى ، والميل الى الاثارة ، والتقلبات الوجدانية ، والانطلاق ، والانبساط ، والذهانية ، والميل الى السلوك الاجرامى ، والمجاراة الاجتماعية ، والقلق . بينما ارتباط مقياس العدوانية بمقياس الحنبلة ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ٥ ر ٠ .

ويتضح من معاملات الارتباط ، التى وصلت فى دلالتها الى مستوى ١٠ر الخاصة بعينة الاناث ، تجسيد العلاقة الارتباطية بين العدوانية والشخصية . ويمثل أعلاها ارتباط مقياس الميــل الى الســـلوك الاجرامى والمجـــاراة الاجتماعية ، ويمثل أضعفها ارتباط العدوانية بالحنبلة .

(ب) الارتباطات بين العدوانية والقيم :

عينة الذكور :

تشير النتائج الى ارتباط العدوانية بقيمة السلوك الاجتماعى الاقتصادى ارتباطا جوهريا دالا عنـــد مستوى ٠٥ر٠ بينما ارتبط بمقياس الاغتراب

الاجتماعي ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ١٠ر. أما بالنسبة لمقاييس الصداقة ، فقد ارتبط مقياس العدوانية بمقاييس التقدمية العملية والصبر ارتباطا دالا عند مستوى ١٠ر. ، بينما ارتبط مقياس العدوانية بمقاييس الالتزام الديني والتعاون ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ٥٠ر.

عينة الاناث :

كذلك ارتبط مقياس العدوانية ببعض القيم لدى الاناث . ففيما يتعلق بمقاييس الاحكام الاخلاقية ، ارتبط مقياس العدوانية بقيمة الدفاع الشخصي ارتباطا جوهريا دالا عند مستوى ١٠ر. أما بالنسبة لمقاييس الصداقة ، فقد ارتبط مقياس العدوانية بمقاييس التقدمية العملية ارتباطا جوهريا عند مستوى ٠١ر وبمقاييس التشابه الفكرى الاجتماعي ، كسب ثقة الآخرين ، الجمود السلوكي ، عند مستوى ٥٠ر.

التحليل العاملي :

وبالنظر الى المؤشرات التي ظهرت من خلال حساب الارتباط المستقيم ــ والتي تمت على درجات العينة على مقاييس القيم والشخصية والعدوانية ــ بدا اننا أمام أبعاد لها ارتباطاتها الواضحة بعضها مع البعض الآخر ، وانتظامها في مجال واحد . ومن ثم بدا من الضروري التقدم بهذه الأبعاد للوقوف على نوعياتها وتصنيفاتها لدى كل من الذكور والأناث .

وقد تم استخلاص مجموعة من العوامل بعد حساب التحليل العاملي لعينة الذكور والاناث . وهي على النحو التالي :

اولا : عينة الذكور :

تم استخلاص ٩ عوامل بجذر كامن واحد صحيح ، وهي على النحو التـــالي :

١ ــ المسئولية الاجتماعية .

٢ ــ السلوك الاجرامي والذهاني الانطلاقي .

٣ ــ التقدمية العملية بتفاعلها مع الآخرين والتزامها الديني .

٤ ــ الأنانية الانتهازية اللا أخلاقية .

٥ ــ الصبر ومواجهة الآخرين .

٦ ــ الاثارة والعدوانية الاستقلالية .

٧ ــ الحيلة والعدالة الاجتماعية .

٨ ـ الجاذبية الاخلاقية ٠

٩ ـ تأكيد الذات والعدوانية ٠

ثانيـــا : عينة الاناث :

تم استخلاص أحد عشر عاملا بجذر كامن واحد صحيح ، وهى على النحو التـــالى :

١ ـ السلوك الاجتماعى الاقتصادى والمسئولية الاجتماعية ٠

٢ ـ الميل الى السلوك الاجرامى والذهانى الانطلاقى ٠

٣ ـ التشابه الفكرى والاجتماعى والدينى والسياسى ٠

٤ ـ العصابية ٠

٥ ـ الأنانية اللا اخلاقيـــة .

٦ ـ التقدمية العملية ذات الجمود السلوكى ٠

٧ ـ الترفع والنقاء الاجتماعى ٠

٨ ـ الحنبلة والذكورة والأنوثة الاستغلالية ٠

٩ ـ الانجاز لتأكيد الذات ٠

١٠ ـ القلق العدوانى للدفاع النفسى

١١ ـ التبعية الاستغلالية ٠

وهكذا فان هذه النتائج قد برهنت على صدق فروض البحث . ويبدو من هذه النتائج أنها تتفق مع العديد من الدراسات السابقة التى تمت فى هذا المجال ٠

وفى ضوء النتائج التى توصلنا اليها حاولنا رسم صـــورة كلية للســمات المميزة للعـدوانيين وانساقهم القيمية . ثم انتهت دراســتنا باقتراح بحوث أخرى فى هذا المجال ٠

التصنيع والبناء الاجتماعى
دراسة ميدانية لآثار التصنيع
فى مدينة ادكو محافظة البحيرة *

على عبد المنعم مراد **

يعتبر عامل التصنيع من العـــوامل الهـــامة التى جذبت إنتبـــاه الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين فى الدول النامية ، والذين ينظرون اليه بصفته الطريق الوحيد للنهوض بمجتمعاتهم ، والتغلب على حالة الفقر التى نعيشها تلك المجتمعات بالاضافة الى أنه أفضـــــل العوامل تأثيرا فى كسر حدة التمايز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية .

والدراسة الحالية تتناول التصنيع وما أحدثه من تأثيرات على البناء الاجتمـــــامى لمدينة ادكو بمحافظـــة البحيرة . حيث ان التصنيع قـــد بدأ يزحف على المدينة بشـــكل مباشر ابتداء من عام ١٩٦٤ ، وهو نفس العام الذى شـــهد دخول الكهرباء المدينة ، والتى كان لها أكبر الاثر فى تشـــغيل المصانع الاهلية للنسيج التى يملكها بعض الافراد داخل المدينة .

ولقد استتبع اقامة هذه المصـــانع ، التى يملكها بعض اعضـاء مجتمع ادكو ، وكذلك اقامة الشركات الصناعية حول المدينة مثل شركة ســـماد أبو قير ، ومحطة التحكم والقياس الآلى للغازات المستخرجة من حقـل أبو قير ، استتبع اقامة هذه المصانع تحول بعض السكان عن مناشـــطهم التقليدية واتجاههم ناحيـــة العمـــل بالتصنيع . ومن المناشـــط التقليدية التى تحول عنها بعض السكان صيد السمك ، والدور البدوى ، والزراعة .

ولقد نتج عن تحول بعض السكان عن هذه المناشط التقليدية حدوث مجموعة من التغيرات شملت الانساق الاجتماعية المختلفة للبناء الاجتماعى .

فروض الدراســـة :

تشتمل فروض الدراسة على فرض رئيسى ومجمـــوعة من الفروض الجزئية المرتبطة والمفسرة لهذا الفرض .

---

* رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جـــامعة عين شمس ، ١٩٨٦ .

** باحث ، وحدة بحوث التحضر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

اولا ـ الفرض الرئيسي : ـ

يرتبط التغير في البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة (ادكو) بانتشار عامل التصنيع فيه .

ثانيا ـ الفروض الجزئية :

١ ـ تعتبر عوامل جذب السكان للعمل بالتصنيع اقوى من عوامل جذبهم للعمل بالمناشط التقليدية .

٢ ـ استتبع العمل بالتصنيع تغيرا في الادوار الاجتماعية والمهنية لاعضاء الاسرة .

٣ ـ ساهم العمل بالتصنيع في انخفاض حجم الاسرة والاتجاه ناحية الاخذ بسياسة تنظيم الاسرة .

٤ ـ هناك ارتباط ما بين العمل بالتصنيع والانفصال عن العائلة الممتدة وتكوين اسر نووية .

٥ ـ تزداد معدلات التغير في الانماط المعيشية والسلوكية والفكرية للافراد بتزايد الاقبال على التصنيع .

٦ ـ ارتبط العمل بالتصنيع بالمكانة والمنزلة الاجتماعية التي تفوق العمل بالمناشط التقليدية .

٧ ـ ساعد العمل بالتصنيع على تغير نسق القيم الاجتماعية ، مثل قيم العمل والانتاج وقيم الادخار والاستهلاك وقيم التعليم والتدريب .

٨ ـ تزداد معدلات الحراك المهني داخل المجتمع بتزايد معدلات التصنيع .

٩ ـ يعتبر العامل الاقتصادي العامل الاساسي وراء التحول المهني للسكان عن مناشطهم التقليدية واتجاههم ناحية العمل بالتصنيع .

١٠ ـ تزداد معدلات الحراك الطبقي داخل المجتمع بتزايد معدلات التصنيع فيه .

١١ ـ صاحب انتشار عامل التصنيع داخل مجتمع الدراسة تزايد في حجم المشكلات المرتبطة بحالات الاسكان والمواصلات المعيشية والمهنية .

١٢ ـ ساعد ظهور الانواع المختلفة من المشكلات ، والاكثر ارتباطا بالحياة الصناعية ، في تزايد الاعتماد على السلطة الرسمية داخل المجتمع .

١٣ — لم يستتبع الاتجاه للسلطة الرسمية انحسار فى وظيفة السلطة غير الرسمية فى المجتمع ٠

١٤ — هناك علاقة ما بين طبيعة المشكلات ونمط السلطة المستخدم فى حلها سواء اكانت سلطة رسمية أو غير رسمية ٠

منهاج وادوات الدراســـة

١ — مجـــالات الدراســـة ٠

(أ) المجال الجغرافى للدراسة :

تعتبر الشركات الصناعية التى انشئت بالقرب من مدينة ادكو ، وكذلك المصانع الأهلية للنسيج التى قام بعض الاهالى بانشائها داخل المدينة ، المجال الجغرافى للدراســة .

(ب) المجال البشرى للدراسة :

يتمثل المجال البشرى للدراسة فى تلك العينة من العمـــال التى بلغ قوامها ثمانى عشرة اسرة ممن تحولوا عن مهنهم وحرفهم التقليدية ، بالاضافة الى بعض ممن يرتبطون بهؤلاء العمال ولكن لا يعملون بالتصنيع ، وذلـــك من اجل بيان مدى تاثير التصنيع على اعضاء المجتمع بوجه عام .

(هـ) المجال الزمنى للدراسة :

انقسم المجـــال الزمنى للدراسة الميدانية الى مرحلـــة الدراســـة الاستطلاعية التى أمكن فيها جمع البيانات الاحصـــــائية والجغرافية عن مجتمع الدراســة ، وبلغت الفترة الزمنية لهذه المرحلة حوالى الشــهر تقريبا ، ومرحلة جمع البيانات وتطبيق دليل الدراســة الانثروبولوجية ، واستمرت هذه المرحلة حوالى العام تقريبا ٠

٢ — منهاج الدراسة وادوات جمع البيانات :

اعتمد الباحث فى دراسته على المنهج الانثروبولوجى . واســتخدم من الادوات والاســاليب المنهجية ما يرى انه ضرورى للوقوف على ابعـــــاد الظاهرة موضوع الدراســة .

والادوات والاســاليب المنهجية التى اســتخدمها الباحث هى

(أ) الملاحظـــة :

لسكان المجتمع وذلك اثناء ممارستهم لعملهم ولمناشطهم المختلفة سواء اكانت هذه المناشط اجتماعية او اقتصادية .

(ب) الملاحظة بالمشاركة :

وذلك من خلال مشاركة الناس أحاديثهم ومجالسهم ، ومحاولة الاقتراب منهم ، وذلك حتى يقف الباحث على طبيعة التحول الذى أصاب مجتمع الدراسة .

(ج) المقابلة :

مع بعض أعضاء مجتمع ادكو ، وبعض المسئولين من كبار السن من الاخباريين ، وكذلك مع الاسر عينة الدراسة .

(د) دليل الدراسة الانثروبولوجية :

ساهم هذا الدليل فى توجيه عملية الملاحظة . ولقد استرشد بهذا الدليل فى الحصول على البيانات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة . ولقد اشتمل هذا الدليل على بعض الاسئلة التى تجمع من العضو المبحوث مرة واحدة ، واخرى توجه له على مدار الدراسة الميدانية ، لمعرفة التغيرات المختلفة التى قد يتعرض لها هذا العضو اثناء الدراسة الميدانية ، بالاضافة الى ما قد تعرض له من تغيرات قبل اجراء الدراسة الميدانية عليه .

نتائج الدراسة :

١ ـ يعتبر عامل التصنيع من أهم عوامل التغير تأثيرا على البناء الاجتماعى لمجتمع الدراسة ، وذلك لما يتميز به هذا العامل من كونه أحد الانشطة الهامة التى توفر للعاملين به الدخل الثابت والعائد المضمون .

٢ ـ اوضحت نتائج الدراسة ان التصنيع يعتبر احد العوامل المؤثرة فى انخفاض حجم الاسرة (وليس العامل الوحيد وراء ذلك) . ويرجع ذلك الى أن التصنيع يعتبر احد العوامل التى ساهمت فى الاتجاه ناحية تنظيم الاسرة ولعل السبب فى ذلك يرجع الى طبيعة العمل بالتصنيع ، التى تختلف عن المناشط التقليدية التى يفضل اعضاؤها انجاب العديد من الاطفال ، الذين قد يستعينون بهم فى عمل الأسرة .

٣ ـ على الرغم من أن التصنيع يعتبر أحد العوامل الهامة فى تغير شكل العائلة من العائلة الممتدة الى العائلة النووية ، الا ان هناك بعض الاسرة النووية التى يفضل اعضاؤها عدم ترك اسرهم الممتدة . وبخاصة اذا كانت توفر لهم سبل الراحة المختلفة .

٤ ـ اتضح من الدراسة ان عامل التصنيع ليس هو العامل الوحيد فى تغير نمط العائلة ، وان هناك بعض العوامل التى تساهم فى هذا التحول ، كعامل التعليم ، مثلا .

٥ ــ لعب التصنيع دورا أساسيا فى تغير الانماط المعيشية والسلوكية والفكرية للافــراد .

٦ ــ ساعد التصنيع على تغير المكانة والمنزلة الاجتماعية للافراد . ويرجع ذلك لما يحتله التصنيع من مكانة ومنزلة مرتفعة داخل السلم المهنى .

٧ ــ نسبة المحولين للعمل بالتصنيع من المناشط التقليدية التى تحظى باهتمام الدولة ، كالزراعة والصيد بالبحر ، تقــل من نسبة المحولين من المناشط التى لم تنل اهتمام المسئولين ، كحرفة الصيد فى البحيرة . ويرجع ذلك الى استخدام الميكنة والاساليب التكنولوجية فى الحرف الاولى .

٨ ــ على الرغم من جهود الدولة للنهوض بالمنــاشط التقــليدية ، الا ان هذا لم يمنع من تحول بعض السكان عن تلك المناشط .

٩ ــ ساهم العمل بالتصنيع فى تغير الادوار الاجتمــاعية والمهنيــة لاعضاء الاسرة .

١٠ ــ ساهم التصنيع فى تغير نسق القيم الاجتماعية ، مثل قيم العمل والانتاج والادخار والاستهلاك والتعليم والتدريب .

١١ ــ استتبع تزايد التصنيع بالمدينة تزايد فى معدلات الحراك المهــنى لبعض السكان .

١٢ ــ استتبع تزايدالتصنيع بالمدينة تزايد فى معدلات الحراك الطبقى لبعض السكان .

١٣ ــ ترتب على انتشار عامل التصنيع تزايد فى حجم المشكلات التى بالبيئة الصناعية ، كمشكلات المواصلات والاسكان والمعيشة والمهنية .

١٤ ــ ترتب على تزايد المشكلات السابقة تزايد فى الاعتماد على السلطة الرسمية داخل المجتمع .

١٥ ــ لم يستتبع تزايد الاعتماد على السلطة الرسمية انحصـــار فى السلطة غير الرسمية داخل المجتمع . فما زال هناك بعض الاهالى يتجهون للسلطة غير الرسمية لحل مشكلاتهم .

توصــــيات الدراســة

على الرغم من أن الباحث ، فى عرضه لتاثير التصنيع على مجتمع الدراسة (ادكو) ، لم يتنــاول بالتقييم عامل التصنيع ، وما اذا كان العمل يعتبر فى الحقيقة افضل من العمل بالمناشط التقليدية ، وذلك حتى لا يخرج الباحث من موضوع الدراسة وهدفها ، الا انه وبعد الانتهاء من عرض نتائج الدراسة ، فلقد راى ضرورة عرض بعض التوصيات الهــامة التى تستند الى تلــك النتائج ، كما تستند ايضا الى خبرة الباحث الميدانية ، ومعايشته لاعضاء

المجتمع ، وبخاصة الاسر حالات الدراسة . ويمكن اجمال توصيات الدراسة في العناصر الهامة التالية :

١ ـــ يجب الاهتمام بدراسة المناشط التقليدية السائدة داخل المجتمع التي يتحول عنها السكان ، ومعرفة عوامل الجذب التي يحدثهـــا عامل التصنيع ، ومحاولة توفير ما يماثلها بالمناشط التقليدية ، وعـــدم الاقتصار على ميكنة البعض من هذه المناشط وذلك حتى لا يؤدى هـــذا الى تدهور هذه المناشط ، التي تمثل مصدرا هاما للدخل يساهم في تدعيم الاقتصـــاد القومي .

٢ ـ اذا كان عامل التصنيع يعتبر من عوامل التغيير الهامة التي تساهم في النهوض بالمستوى الاجتماعي للأفراد ، فانه يجب ادراك ان تزايد أعداد المحولين للعمل بالتصنيع ، وبخاصة الاعمـــال الهامشية التي ترتبط به ، بقـــدر يفـــــوق حجم فرص العمل داخل المنشآت الصناعية ، قد يتسبب في وجود ظاهرة البطالة المقنعة ، وبخاصـــة لدى بعض الفئـــات التي تعمل بعقـــود مؤقتة والتي يتم الاستغناء عنها من وقت لآخر .

٣ ـــ ومن المشـــــكلات الهــــامة التي كشفت عنها الدراســـــة الميدانية ، تلك المشـــــكلات الناجمة عن اقامة المصــــــانع الاهليـــــة داخل المحيط السكني للمدينة . ولقد ترتب على ذلك عدم شــــعور السكان بالراحة والاستقرار داخل سكناهم ، وتعرضهم للضوضـــاء التي تحدثهـــا ماكينات مصانع النسيج للقلق والتوتر .

وتوصي الدراسة بضرورة ادراك المسئولين لمثل هذه المشكلات والعمل على حلهـــا ، وذلك حتى يمكن السيطرة على الآثار السلبية التي قد يحدثها التصنيع في بعض المجتمعات المحلية التي تأخذ به .

كذلك توصي الدراسة بضرورة اجـــــراء العـــديد من الدراسات التي تتناول المشكلات المختلفة التي تترتب على التصـــــــنيع ، وكذلك اجراء المزيد من الدراســــــات التي تتنـــــاول جدوى وكيفية النهوض بالمناشط التقليدية ، ذلك بالاضافة الى الاهتمام باجـــــراء الدراسات التي تتناول تأثير التصنيع على بعض المجتمعات المحلية ، والتي يكون من أهدافها اظهار طبيعة التغـــيرات المختلفة على الانســـــاق الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي دون اهتمامها بتوضيح الجانب التقييمي لعامل التصنيع ، الذي يمكن أن يكون موضوعا لدراسات تقييمية أخرى .

السمات الشخصية المميزة للفتيات المحجبات والساتهن القيمية
دراسة مقارنة بالفتيات غير المحجبات *

مال حسن هلال **

اهمية الدراسة :

تدور الدراسة الحالية حول السمات الشخصية التى تتميز بها الفتاة المحجبة ومجموعة القيم التى تعتنقها ، وذلك بمقارنتها بالفتاة غير المحجبة .

ومن هـــذا المنطلق فالدراسة الحـالية تهتم ببحث ظاهرة التحجب لدى الفتيات الجامعيات ، من خلال جانبين من جوانب الشخصية : جـــانب عقلى معرفى له آثار واضحة فى توجيه السلوك وهو القيم ، وجانب مزاجى له تأثيره على السلوك الاجتماعى وهو يتضمن سمات الشخصية .

فسمات الشخصية ، كما كشفت العديد من الدراسات ، تتبـــدى فى تصرفات الافراد فى مواقف متنوعة ، وتنعكس فى كثـــير من مظاهـــر الحياة الاجتماعية وتلعب دورا واضحا فى تحـــديد اساليب التكيف وانمـــاط الاستجابة فى المواقف المختلفة سواء كان ذلك فى ميدان المعتقــــدات أو الاتجاهات أو المواقف الاجتماعية .

اما القيم فهى مرتبطة ارتباطا وثيقا بســـلوك الفرد فى كل مواقف حياته ، فهى تكمن خلف السلوك وتوجهه لتعطيـــه المعنى . وعلى هـــذا فمجموعة القيم الســـائدة لدى شخص ما أو جماعـــة من الجماعات تمثل نوعا من الضغوط الاجتماعية التى تؤثر فى سلوك الفرد تأثيرا مباشرا .

وبما ان القيم عبارة عن محتويات معرفية مختارة من قبـــل الافـــراد بحيث تخلق حالة من التأثير على السلوك ، جاز لنا أن نتساءل عن طبيعة العلاقة بين درجة امتـــلاك الفرد لقيم معينة واكتسابه سمات خاصة . بحيث يمكن القول أن الافراد الذين ترتفع لديهم القيمة الدينية ، على سبيل المثال ، تميزهم بسمة من سمات الشخصية عن أولئك الذين تنخفض عندهم هذه القيمة أو ترتفع عندهم قيمة أخرى .

---

* رســـالة ماجستير ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعـــة عين شمس ، ١٩٨٦ .

** باحثة . وحدة بحوث التحضر . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد تم اختيار هذه الدراسة وفقا لعدة مبررات ، وهى :

المبرر الاول : كثيرا ما يواجه مجتمع من المجتمعات فترة زمنيـــة تزيد فيها انواع معينة من الظواهر التى تجذب اليها الانظار والتساؤلات ، والتى قد تأخذ الطابع الملح على المجتمع ، فتستمر لفترات طويلة وأحيانا أخرى قد تداهم المجتمع فى شكل موجة مفاجئة .

ويعتبر ملبس المرأة وزيها من القضايا التى تعرضت للتغير والتعديل ، واثيرت حولها التساؤلات والجدل ، وذلـــك لاعتباره احدى ثقافات المجتمع المصرى والمعبرة عن عقائده وسلوكه .

المبرر الثانى : نظـــــرا لتعرض المجتمع لعمليات التغير الاجتماعى السريع والانفتاح على العالم الغـــــربى فى الفترة الاخـــيرة على جميع جـــــوانبه الاقتصادية ـــ الاجتماعية ، أصـــبح يحاكى المجتمعات الغربية فى معظـــم ثقافاته المعاصرة وما يستتبعها من سلوكيات وآراء جديدة أخـــــذ يمارسها فى شتى مجالات الحياة اليومية حتى اصـــبحت سمة من سمات جيلنـــــا الجديد الذى اعتنقها بقوة وحماس .

وعلى الرغم من هذا كله لاحظنا انتشـــار ظاهرة التحجب بين فتيات وسيدات مجتمعنا المعاصر ، والتمسك بقيم وتعاليم الدين الاســــــلامى ، بل وازدياد انتشار هذه الظاهرة يوما بعد يوم بين الفتيات فى سن الشباب والذى من سماته التحرر مما هو قديم وموروث والتطلع الى ما هو جـــديد ومستحدث فى التصرفات والسلوك ، وخاصة الملبس والزينة .

أما المبرر الثالث فيتمثل فى : ندرة او قلة البحوث التى تناولت هــــذه الظاهرة بالدراسة . بالاضافة لعدم وجود اتساق بين نتائج الدراســات التى تناولت العلاقة بين القيم وسمات الشخصية ، مما يصعب معه تحديد اتجاه محدد تشير اليه تلك الدراسات .

فى ضوء ما سبق تبدو الحاجة لاجراء هذه الدراسة ، التى تعتبر محاولة لتقديم بعض المؤشرات التى تسهم بشكل او بآخـــر فى القـــــاء الضوء على السمات الشخصية التى تتميز بها فئة المحجبات عن فئة غير المحجبات . وكذلك الكشف عن أهـــم القيم التى تتحكم فى سلوكهن وتحدد اتجاهاتهن فى المواقف الاجتماعية المختلفة .

وتتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة الاجابة على عدة تساؤلات ، هى :

ـــ هل تتميز الفتيات المحجبات بسمات شخصية تختلف عن تلك التى تتميز بها الفتيات غير المحجبات .

ـ هل يرتبط ارتداؤهن للحجاب باعتناقهن قيما معينة تتحكم فى سلوكهن وتختلف بها عن قيم غير المحجبات .

ـ هل هناك علاقة بين سمتى العصابية والانبساطية والنسق القيمى لدى كل من المحجبات وغير المحجبات ، واى القيم اكثر ارتباطا بهاتين السمتين .

وفى ضوء هذه التساؤلات ، تم تحديد الفروض الصغرى التالية :

١ ـ لا توجد فروق دالة بين فئة المحجبات وغير المحجبات فى اتجاهاتهن ومقاييس الشخصية والقيم .

٢ ـ لا توجد فروق دالة بين المحجبات وغير المحجبات فى اتجاهاتهن وآرائهن تجاه بعض المواقف الحياتية المختلفة .

٣ ـ لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين انساق القيم وسمات الشخصية (كما تقيسها الدراسة) لدى فئة المحجبات .

٤ ـ لا يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين انساق القيم وسمات الشخصية (كما تقيسها الدراسة) لدى فئة غير المحجبات .

٥ ـ لا تحدث تغيرات فى النسق القيمى وسمات الشخصية لدى كل من المحجبات وغير المحجبات باختلاف المراحل الدراسية .

٣ ـ عينة الدراسة :

اشتملت الدراسة على مجموعة من طالبات الجامعات المصرية ، قسمت كالآتى : مجموعة من الطالبات المحجبات (كفئة تجريبية) وقد بلغ حجمها ١١٢ طالبة ، ومجموعة من الطالبات غير المحجبات (كفئة ضابطة) بلغ حجمها ١٢٤ طالبة . وبهذا فقد بلغ الحجم الكلي لعينة الدراسة ٢٣٦ طالبة محجبة وغير محجبة . وقد تم اختيارهن من كليات متنوعة ذات طابع نظرى وعملى . وضمت العينة طالبات من الصفين الاول والرابع ، وذلك بغرض التعرف على تاثير المجتمع الجامعى فى توجيه فكر وسلوك الطالبات .

٤ ـ ادوات الدراسة :

اعتمدت الباحثة على الادوات التالية :

١ ـ مقياس الدوجماطيقية (احد المقاييس الفرعية لمقياس صلابة التفكير ومرونته لأيزنك) .

٢ ـ مقياس ايزنك للشخصية .

٣ ـ مقياس القيم .

الـاستبيان بقياس اتجاهات وآراء وتفضيلات الفتيات المحجبات وغير المحجبات نحو موضوعات ومشكلات متعددة .

د ــ اهم نتائج الدراســـة :

لقد اسفرت الدراسة عن عدد من النتائج ، هي :

اولا : نتائج تتعلق بسمات الشخصية وانساق القيم :

١ ــ اثبتت الدراســـة ان الفتيـــات المحجبات اكثر تدينا وتمســـكا بالقيم الدينية ، مما ينشىء بداخلهن شعورا بالراحة والاستقرار . الا انه قد يظهر لدى بعضهن درجة من درجات القلق والتوتر الناجم عن الخوف مـــن معصية الخالق او التقصير فيما أمره به ، بالاضافة لكثرة تفكيرهن فى المـــوت وعذاب الاخرة .

٢ ــ تبين ان اغلب المحجبات اكثر اهتماما بالقيم السياسية . فنجدهن يؤمن بأن عليهن رسالة يجب ان تؤدينها ، وهى اصلاح وتهذيب وتوجيــه الاخريات من غير المحجبات ، ومحاولة اقناعهن بارتداء الحجاب ، كخطوة اولى فى الامتثال لاوامر الله سبحانه وتعالى ، وذلك عن طريق الترغيب والترهيب او عن طريق البراهين العقلية والادلة الدينية من القرآن والسنة .

٣ ــ كما اوضحت الدراسة ان الغالبية من غير المحجبات اكثر انبساطية واميل الى الكذب . فهن اكثر انطلاقا ومرحا واميل للمشاركة الاجتماعية ، الا انه قد يراودهن شعور بالقلق والانفعال ، وذلك لاحساسهن بالتقصـــير فى اداء الواجبات الدينية لذلك تملن للكذب الذى هو فى حقيقته نـــوع من المجاراة أو التشكل الاجتماعى ، يحاولن أن يظهرن به متمسكات بالقيـــم الدينية ، مما يخفف من حدة الصراع الداخلى الناشىء بين رغباتهن الدنيوية ــ والتى لا يستطعن التصدى لها ــ واحساسهن بالتقصـــير والذنب تجـــاه الواجبات الدينيـــة .

الا ان هذه النتيجة لا تعنى ان فئة غير المحجبات غير متمسكات بالقيم والتعاليم الدينية وان درجة تمسكهن واهتماماتهن بالموضـــوعات والقـــيم الدينية ليست بالشدة والعمق بحيث تسمح لها بالظهور على السطح والسيطرة على كافة الرغبات والنزعات الداخلية ، ودفعها لتبنى اتجـــاهات وافـــكار تتفق واهداف هذه القيم .

ويتبين لنا من النتائج السابقة الذكر صحة فرضنا الاول ، الـــذى يقـــول بعـــدم وجود فروق دالة بين المحجبات وغير المحجبات فى ســـمات الشخصية وانساق القيم .

ثانيا : نتائج متعلقة بالاتجاهات والاراء نحو الموضوعات المختلفة :

١ ـــ اثبتت الدراسة أن الغالبية من فئة المحجبات ارتدين الحجاب بوازع ديني ونتيجة احساسهن بمشاعر دينية قوية ، يمكن أن نطلق عليها اليقظة الدينية او الحماس الديني .

٢ ـــ تبين أن المشاعر المصاحبة لارتداء الحجاب لدى اغلب المحجبات تمثلت في الاحساس بالراحة والهدوء والاستقرار النفسي ، اذ بلغت نسبتهن ٥٧٪ . فالاتجاه نحو الدين للفرد هو حاجته للامن والطمأنينة والحماية من الضغوط الخارجية .

٣ ـــ تركزت قراءات الفتيات المحجبات حول الموضوعات والنواحي الدينية التي تنمي ثقافتهن وتزيد من وعيهن بأمور الدين . وينعكس هذا الاتجاه على سائر اهتماماتهن الثقافية والترويحية ، بعكس الفتيات غير المحجبات واللاتي تركزت قراءاتهن حول الموضوعات الاجتماعية والترفيهية والسياسية . ولقد أظهرت قيمة « ت » وجود فروق جوهرية وذات دلالة احصائية بينهن .

٤ ـــ اوضحت الدراسة ان معظم مفردات العينة ، من المحجبات وغير المحجبات ، يوافقن على ضرورة أن يكون ارتداء الحجاب نابعا من داخل الفتاة ذاتها وليس بالقهر أو الاجبار او التقليد ، فالتمسك بالزى الاسلامي والحفاظ عليه لا يتأتى الا عن طريق تنمية الوازع والشعور الديني والاقتناع بأنه فرض على سائر نساء المسلمين .

٥ ـــ تبين ان معظم مفردات العينة ، من المحجبات وغير المحجبات ، يوافقن على فكرة اشتغال المرأة بعد الانتهاء من المراحل الدراسية ، الا ان هناك فروقا واضحة وذات دلالة احصائية في نوعية الموافقة : فمجموعة غير المحجبات موافقتهن مطلقة وليست محددة ، أما مجموعة المحجبات فالموافقة لديهن مقرونة بعدد من الشروط ، أى أنه عمل مضبوط بعدد من القيود والضوابط ، منها ، على سبيل المثال ، أن يكون العمل في الظروف المادية الصعبة ، وأن تمارس الاعمال التي تساعدها في نشر تعاليم الدين الاسلامي . وهناك فئة منهن يرفضن نهائيا عمل المرأة ، ويرين أن العمل الاساسي لها هو دورها الذي فرضه الله سبحانه وتعالى عليها ، وهو رعاية زوجها وتربية ابنائها تربية تعتمد على تعاليم الدين الاسلامي .

فقد بلغت نسبة من وافقن على فكرة اشتغال المرأة من المحجبات ٦٥٪ ، مقابل ٨٠٪ من فئة غير المحجبات ، ونسبة من رفضن هذه الفكرة ٣٥٪

مقابل ٢٠٪ من غير المحجبات . ومن هذا يتضح أن هناك فروقا واضحة بين مفردات العينتين فى اتجاهاتهن نحو عمل المرأة .

٦ — أثبتت الدراسة أن القدوة أو المثل الأعلى الذى تحتذى به الفتاة المحجبة يتمثل فى رجال الدين فى المرتبة الأولى أى القدوة فى المجال الدينى ، يلى ذلك القدوة فى المجال الاسرى ، متمثلة فى أحد أفراد الاسرة وبصفة خاصة الام . وهذا يؤكد على الدور الذى تلعبه الاسرة فى تهيئة المناخ والجو الدينى للفتاة . أما الجرعة الدينية ، التى تشكل أفكارها ومعتقداتها ، تستمدها من رجال الدين ، وعلى هذا نجد اتجاها فكريا مشتركا بين المحجبات يحدد كثيرا مما تعتقدنه على نحو متشابه .

أما القدوة لدى غير المحجبات فتمثلت فى المجال الاسرى فى المرتبة الاولى وبصفة خاصة الاب ، يلى ذلك القدوة فى المجال السياسى ، ثم القدوة فى المجال الدينى والذى يحتل المرتبة الثالثة ، ثم جاءت القدوة فى المجال الاجتماعى متمثلة فى الصديقات والاساتذة .

ومن هذا يتضح وجود فروق واضحة فى اتجاهات وآراء ودوافع المحجبات وغير المحجبات نحو المواقف والمشكلات المختلفة . وعلى هذا فالنتائج السابقة تنفى صحة الفرض الثانى ، الذى يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة بين المحجبات وغير المحجبات فى اتجاهاتهن وآرائهن تجاه بعض المواقف الحياتية المختلفة .

ثالثا : نتائج متعلقة بالعلاقة بين القيم وسمات الشخصية :

اثبتت الدراسة وجود علاقات ارتباطية سواء بالسلب او بالايجاب بين سمات الشخصية وانساق القيم لدى فئة المحجبات . وبناء على هذا تبين عدم صحة فرضنا الثالث والرابع واللذين يشيران الى عدم وجود علاقة ارتباطية بين سمات الشخصية وانساق القيم .

— تبين أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين القيمة الجمالية وسمة العصابية ، وهى دالة عند مستوى ١٠ر .

— كما تبين وجود علاقة موجبة بين القيمة الاقتصادية وسمة العصابية ، وهى دالة عند مستوى ١٠ر وعلاقة سالبة بين القيمة السياسية وذات السمة .

— اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سالبة بين القيمة الدينية وسمة الانبساطية ، وهى دالة عند مستوى ٠٥ر .

— وهناك علاقة ارتباطية موجبة بين القيمة الاقتصادية وسمة السيكولوجية عند مستوى ٠٥ر ، وهذه العلاقات الارتباطية لدى فئة المحجبات

أما فيما يتعلق بالعلاقات الارتباطية لدى فئة غير المحجبات فيبين :

١ — وجودعلاقة ارتباطية موجبة بين القيمة الدينية وسمة الدوجماطيقية عند مستوى ٠.٥ر ، الا انها ترتبط فى ذات الوقت بسمة الكذب . والعلاقة دالة عند مستوى ٠.٥ر .

٢ — تبين وجود علاقة سالبة بين القيمة الاجتماعية وسمة الكذب ، وهى دالة عنـــد مســـتوى ٠.٥ر .

٣ — هناك علاقة ارتباطية بين القيمة الاقتصادية وسمة الدوجماطيقية.

ممن خلال ماسبق، ومااوضحته نتائج الدراسة، يظهرالدور الذى تلعبه القيم فى تكوين وبلورة اتجاهات وأفكار الافراد ، فبناء عليها يختار الفـــرد أســاليب سلوكية فى الحياة تتفق وتلك القيم .

Fourth, the study has proposed and tested a number of hypotheses with regard to the relation that urban and rural social values have with the phenomenon of development.

Fifth, the author has used social mapping techinque as well as the questionnaire, in collecting the data on his random sample from the Khartoum community.

Sixth, the study's results can be summed up this way :

1) Contrary to rural citizens, urbanites have been proved to play a decisive role in development projects. This difference is due to the nature of the social values of the two groups. While urbanites are seen as achievement mobility oriented, rurals are shown as having fatalist social values.

2) The higher income of urban people is found as well to contribute significantly to the process of development.

3) Finally, it should be emphasized that the patterns of cultural values of the two groups in question are important factors that distinguish them as far as participating in development projects is concerned.

Social Values and Development in Rural and Urban Areas : An Applied Research in Khartoum Community in Sudan »

By Galal Madbouli*

Social values have certain functions for human societies, among them are:

1) The unification or the homogenization of manifestations of behaviors among individuals and groups.

2) The encouragement of individuals to orient their behaviors and their actions according to them.

Based on these assumptions, we have carried out this study on social values in rural as well as urban areas in Sudanese society, to see how they affect positively or negatively the process of change. In this research we have first surveyed the sociological literature in order to set out the theoretical framework for the study of the impact of social values on change in urban and rural settings.

Second, we also explored the social science literature dealing with social values in terms of their definitions, their classifications, etc...

Third, we discussed the role of people's voluntary (noncoercive) participation on the process of development :

a) Contribution with one's time and efforts.
b) Financial contribution.
c) Organizational contribution.

☆ Ph.D.Sociology, Assistant Professor, Dept.of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, Khartoum Branch.

essential features of concrete religious ideologies with the structural and conjunctional phenomena which best illustrate the state of the social systems in a given period of its historical course.

The essential features of religious ideologies are derived on these levels of ideological discourse presentation (of the political world), opertionalization. Formally, present — day religious movements are charactarized by the pervasiveness of binary categorical oppositions, the prevalence of exclusivistic sentences directed against a generalized « other », the heavy reliance, in argumentation, on undifferentiated valuations of issues and actors, and a bias for wholistic appraisal conductive to maximum conformity. In substance, on the other hand, themes are focused on lines of moral reductionism, social reductionism, conspiratorial impressionism and messianism, and the inauguration of dogmatic institutionalism.

These features of ideological discourse are proposed to correlate with a state of social system in which a sharp decline in junctional adaptive capacity leads to generalized despair under which society is vulnerable to disintegrative processes. The use of religious themes correspond to this state where the negative consequences of the crisis strike a very large portion of society embracing more than one major social class, and when this unleashes a pervasive mood denying disorder and disruption of social system more than the lack for liberty or justice.

An examination of these correlations in the case of the Arab world needs several other distinctions and specifications. Principally, distinctions are made between revitalization movements (a term coined by Wallace) on the one hand, and reconfirmation movements (with the latter being a revival of orthadoxism with a special emphasis on conformity and purity). Various forms of religious movements are reviewed in order to further determine the precise character of religious movement in the Arab world, at the present. Lastly, evidence that the dominant social systems in the Arab world show the features which are said to correlate with the specific religious movements now active in this world is provided.

Introduction to a Scientific Characterization of Religious Politics in the Arab World

By Mohamed El Sayed Said ☆

The sudden rise of religious political movements as the most effective power on the opposition side has puzzled scholars and progressive activists alike. Conventionally, these movements were characterized as reactionary political forces which advocate the interests of declining upper classes. By undermining the interests of the toiling masses and ignoring the real issues of contention on the domestic and global areas of class struggle, these forces are, in practice, spreading false consciousness which has to be fought in the interest of radical and progressive change. In the seventies and eighties, however, one can hardly blind himself on the significant changes that have characterized religious movements. Ostensibly, cultural retrogressive and extreme conservation are strongly entertwined with unmistakable radicalism on the social domestic field, as well as on the field of national struggle.

It was precisely the rapid evolution of a tradition of national resistance against imperialism, amongst the new zealots, which led to the changing perception of new religious political groups. Equally important is the fact that these groups never abstained from showing vehement and uncompromising hostility to secular nationalist and progressive groups.

This contradiction has prevented the crystallization of a proper judgement as to the real and precise character of religious political movements.

The purpose of this paper is to contribute to a scientific understanding of the above mentioned contradiction. The contradictory character of these religious political movements can only be deciphered by locating them in the field of social struggle. This is suggested to be undertaken by correlating the

☆ Ph.D.Sociology,Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of arts, Cairo University, Khartoum Branch.

Since the study was carried out, several national & international events took place, amongst which was the nuclear power station explosion in the Soviet Union, which appeared as a warning the future expansion of such projects. The explosion also made the discussion of such projects relevant to the ordinary citizen. Other development which appear relevant to price of petrol, all of which requires revision of the economic feasibility of the project. Finally there are a number of new factors which could negatively or positively affect the results of any other study of greater depth upon the opinion of the elites and ordinary people around the use of nuclear power.

4) Political feasibility: The issue raised here was that of national autonomy, sovereignity and independence. Did the project promote national liberation or dependency? What is the relationship of the project to regional and global balance of power.

Major findings of the study :

The study revealed the differences of opinion around the need to establish a nuclear power station.

However it must be asserted here that both those supporting and opposing the project did so for national reasons with the aim of protecting national interest, promoting national independence and self — reliance.

Most of the responses from the sample under study seemed to agree that there exists an actual problem, they however differed as to the solutions and available options. With regard to the nucleai option, about a quarter of the specialized sample refused it, and about half the non — specialized experts refused it as well.

The important point that needs to be emphasized here is the very high degree of agreement between the total responses of the sample. About 62% of the responses seemed to agree upon the negative side effects of the project , particularly those to the environmental effects of nuclar power. Another point of agreement appeared with regard to the numbers of stations set up in Egypt and the fact that the project should be introduced gradually. About 64% of the reponses agreed that one or two stations should be set up at first and not eight, as the government suggested.

Yet another important point of agreement amongst the sample, was the great concern of both specialized and non specialized experts over development, sel reliance and national autonomy.

The study, it must be mentioned , was carried out from June to September 1985. It is expected that any complementary followup study carried out in 1986 should reveal some new important and interesting findings.

One third important factor adding to the significance of the topic, is the nature of the participants in the debate. The government appeared as the primary party in the discussions in it's capacity of decision maker. Moreover, the specialized technical elite featured is the second party in the debate. It is important to note that the ordinary citizen had no say in the whole debate. This might be due to the fact that the issue has not a direct relevance to the ordinary citizen.

The sample of the study was selected in accordance with the above — mentioned factors ; namely the participants in the debate . The sample included an elitist group of specialists as well as an elitists group of non — specialists. The first group was represented by experts working in the different fields of nuclear science. The second group was represented by university professors, journalists, writers and members of the political parties. The sample was formed of 169 individuals, 127 of whom belonged to the specialized elite and 42 from the non — specilized.

The questionnaire tested a number of essential issues within the major research topic, namely:

1) The necessity of introducing nuclear power:

Opinions differed. The official position believed the project to be absolutely necessary. Meanwhile opposing viewpoints did not accept the necessity of the project and suggested that the electricity problem could be solved through proper planning & guidance.

2) The technical feasibility. The negative side effects of the project were raised, as well as the availability of trained & proficient technical cadres. Another technical point raised was whether it was preferable to begin with one or more nuclear power station. Finally another issue raised was the sit of the project. Should it be set up in Al — Dabaah as planned? The questionnaire attempted to deal with all these issues.

3) Economic feasibility: The question raised here was related to the relationship between input and output, cost and benefit — was the project economically worthwhile?

On Elite Opinion Survey around The Use of Nuclear Power in Egypt: a Preliminary Study☆

By Amany Kandil☆☆

The selection of nuclear power in Egypt as a research topic is of great significance. The issue has been of great importance due to a number of interlinked factors, namely the reging political & technical debates that emerged within the peoples assembly during the beginning months of 1985. The Government had proposed a project for the establishment of a nuclear power station for the generation of electricity in Al Dabah area. The project was to help meet the increasing consumption of electricity in Egypt. During the year preceding the announcement of the nuclear project, rates for the consumption of electricity increased from 12.5% to 16%.The government's proposed project instigated numerous discussions: it's necessity and the economic, political and environmental implications: of it's implementation.

Another important factor adding to the significance of the research topic is the fact that it studies a national issue facing far reaching effects upon the future of energy and development in Egypt. Moreover, the research is not only of national significance, but it has in addition some very important implications for international & global relations. It is an issue that is of primary interest to the superpowers and all international lending institutions.

☆ Participants in the study were Dr. Zeinab Shahin, Dr. Salwa Al Amry, Dr. Amany Kandil, Nagwa Khalil, Samiha Nasr, and Nazeg Ashour and Dr. Adel Zaher (for the stalistics)

☆☆ Expert. The Public Opinion Unit.The National Center for Social and Criminological Research.

bâtiment. On vit dans l'illusion que ce monde nouveau qui se construit est stable et fait pour durer.

Illusion, assurément, dans la mesure où ces commissions municipales, même si elles accomplissent un immense travail d'aménagement et donnent naissance à des formes exceptionnelles de développement urbain, restent pour une large part la chose des étrangers : le suffrage censitaire écarte d'emblée les fellahs et ouvriers, et, à Alexandrie, ce sont les deux collèges de négociants — importateurs et exportateurs qui tiennent pratiquement la Municipalité. Plutôt que d'étrangers, d'ailleurs, il convient mieux de parler d'Egyptiens d'adoption, qui s'opposent aux Egyptiens de tradition. L'édifice ainsi construit ne parviendra jamais à la solidité.

Dans ces perspectives on pourrait tenter de relire l'épisode de Denchuay, qui fit frissonner de terreur en juin 1906 aussi bien les forces occupantes que les classes au pouvoir : sans doute le sursaut des paysans contre les officiers anglais venus brûler les récoltes a — t — il un sens national; mais on pourrait voir aussi dans cette affaire l'image d'un pays déchiré entre paysans et citadins, avant de l'être entre fellahs et étrangers...

Dans ces conditions, une étude des relations ville/campagne à l'aube du XX siècle, doit se garder d'utiliser le seul filtre du despotisme oriental, si elle veut pouvoir situer les enjeux actuels. L'Egypte du début du siècle n'est pas ce monde clos fondé sur l'exploitation étatique des campagnes que l'on se plait à représenter; divers signes, dont celui des autonomies municipales, suggèrent d'autres dimensions...

d'Europe; autrement formulée, elle a servi de discours à tous ceux qui ont travaillé en Egypte. Même l'ouvrage de référence sur les chemins de fer égyptien débute par une cinquantaine de pages sur le cours du Nil...Et chacun de répéter que tout en Egypte se trouve lié à la richesse agraire, sans même s'apercevoir de l'importance agrandissante des secteurs secondaire et tertiaire. La souveraineté du Nil va si loin que personne ne songe à la contester, tous opposant sommairement le fellah et le bourgeois étranger : si le premier produit, le second vit...

Mais ces mêmes bourgeois qui acceptaient et propageaient ce schéma, venaient le contredire dans leur pratique réelle : car on les voit prendre vis — à — vis de l'Etat une autonomie grandissante et notamment par la création de municipalités. Par décret du 11 ragab 1298 (8 juin 1881) se crée celle de Mansoura, qui autorise les habitants de cette ville à prélever des taxes sur les mouvements de marchandises afin de subvenir aux travaux de pavage, de construction d'égouts, d'éclairage des rues...A la suite d'élections, la Commission locale de Mansoura devient une personne morale totalement distincte de l'Etat, phénomène nouveau, aux conséquences importantes.... Plus tard sont créées sur le même modèle des commissions à Medinet el Fayoum, Tanta, Zagazig, Damanhour, Beni souef, Mehalla el Kobra....Sans doute ces municipalités n'ont — elles pas le caractère de multinationalité de celle d'Alexandrie, créée en 1890, et dont les membres représentent toutes les nations présentes; à ce titre, les pouvoirs du Président sont immenses.

Il est clair, donc, que la relation ville/campagne dans l'Egypte du début du siècle ne se développe pas sous le signe d'une campagne entièrement soumise à l'Etat d'une part et au grand commerce international de l'autre. Cette relation passe par la médiation d'institutions municipales locales qui réalisent systématiquement leur développement industriel et commercial : ces institutions jouissent d'une autonomie certaine vis — à — vis de l'Etat, elles sont même encouragées par le pouvoir, dans la mesure où les uns et les autres partaquent l'idée que l'unique forme de revenu est agraire. En même temps cette autonomie locale permet à des bourgeois étrangers de venir s'installer et elle autorise et propage le discours sur la nouvelle Egypte; des dépenses somptuaires sont engagées, elles — mêmes à la source de capitaux, en particulier dans le domaine du

ables des corons du Nord de la France...Voilà comment un voyageur anglais des années 80 décrit l'aspect extérieur de ce ue l'on appelait " ezba ", dans la région de Damanhour : " une maison à cour, puis un quartier de travailleurs formé d'une rue de maisommettes (" hovels ") bâties en terre du Nil, tout cela établi sur une ligne droite, et pourvu de magasins et de jardins ".

Evitons donc le faux débat sur le développement productif et le développement improductif : on a pris l'habitude de taxer d'improductif tout de qui en Egypte, n'est pas lié à la mise en valeur agricole; on oublie le bâtiment spat example, alors qu'on dit, en Europe, que sile bâtiment va tout va. Et pour ce qui est du secteur tertiaire et du commerce de luxe, il suffit de se promener dans Alexandrie pour voir que la société bourgeoise rivalisait alors de dépenses somptuaires (dupalais Tossizza aux villas de Ramleh) et que ces dépenses entretinrent en Egypte une forte activité économique.

Enfin, il est clair que, ces relations étroites établies, la ville ne peut vivre coupée de la campagne. De nombreuses contaminations s'opèrent, qu'une étude anthropologique repérerait, dans le mode de vie, dans l'habillement, dans l'habitat — dès le début du XXe siècle la maison du fellah commence à être construite en briques, et le modèle traditionnel en forme de " trou creusé dans un tas de boue " est en recul constant — D'un autre côté l'étude sociologique des villes moyennes laisserait apercevoir l'apparition de nouvelles activités : assureur, architecte, garagiste...N'oublions pas, enfin, l'effet de rapprochement entre les deux mondes, urbain et rural, opére par l'usage de la monnaie, qui se répand chez les paysans et modifie leur comportement économque...

III) Comment donc intégrer de façon cohérente les traits contradictoires que nous avons relevés ? Faut — il considérer les années 1900 comme l'âge d'or et l'âge de fer tout à la fois du capitalisme en Egypte ? Nous préférons penser que les deux " modèles " potentiels que nous avons dégagés sont complémentaires et que cette complémentarité même peut expliquer en partie l'état de choses prévalant aujourd'hui.

De la thèse du " despotisme oriental " retenons d'abord qu'elle n'est pas propre aux théoriciens marxistes — ou post — marxistes —

Ajoutons que l'une des causes de ladisparition des guildes réside précisément dans la mutation des courants commerciaux : le commerce des denrées orientales — épices... — cédant la place à celui du coton exporté : l'Egypte se trouve par là étroitement intégrée dans le circuit mondial, mais, corrélativement, la campagne égyptienne voit sa dépendance immensément accrue. Il est logique, dans cette perspective, de constater, dans le monde rural lui — même, une disparition progresive des artisanats locaux, qui existaient encore pendant la période ottomane.

Si la campagne est radicalement transformée dans ses structures foncières comme dans ses modes de développement, d'autre part l'industrie se met en place. Sans prétendre rouvrir le dossier de l'industrialisation de l'Egypte entre Mohammed Ali et 1930, qu'il nous suffise de constater que, pour la période qui nous occupe, il serait inexact de décrire l'Egypte comme un pays entièrement agricole remis entre les mains de bourgeois étangers. Si l'on ne donnait qu'un seul exemple ce serait celui d'un Grec alexandrin, très lié à sa patrie d'origine, grand propriétaire terrien mort en 1899, Averoff; le nom est célèbre, pour avoir été donné notamment au stade olympique d'Athènes, construit grâce à ses dons. Or il se trouve qu'un homme comme Averoff, qui est un bel exemple de bourgeoisie étrangère, est aussi un fondateur d'industries en Egypte, et l'un de ceux qui ont le plus profondément transformé la campagne égyptienne. Possesseur d'immenses propriés agricoles — comme celle d'Abou Hommos, 1160 feddans — il a créé deux usines à Alexandrie, chacune employant plusieurs centaines d'ouvriers...

On voit par là les limites du modèle exposé plus haut : ce qui change dans la relation ville/campagne au XIXe siècle, ce n'est pas tant la création d'un fossé entre les deux que la mise en place d'un ensemble de relations complexes finalement plus proches du modèle occidental que du modèle dit oriental. Si la ville devient le lieu principal de l'innovation, jouant le rôle de moteur pour le reste, la campagne de son côté tend à s'urbaniser.

Entre 1890 et 1920, se multiplient les plans d'habitations industrielles pour ouvriers agricoles. Les banlieues des villes moyennes se lotissent en cités et, à Kom Ombo, à Silsileh ou sur les terres mêmes de la Daira Sanieh se multiplient les villages d'ouvriers agricoles point si dissembl-

temps — et peut — être encore aujourd'hui — une inclusion rurale dans le centre urbain, lieu de passage et d'éducation. Et Tanta, riche de son mouled d'el sayyid el Badawi et du seul hôpital waqf existant en — dehors du Caire et d'Alexandrie, conserve, quelques semaines par an, son rythme ancestral. Mais il s'agit là d'exceptions.

Au contraire, on voit de plus en plus de paysans affluer à la ville, chassés par le poids des impôts agricoles; phénomène d'exode rural que G. Baer date des années 1880 — 1890 et que l'on peut mesurer au Caire dns les années 1910; dès le deuxième recensement, celui de 1897, il apparaît que plus de 13% de la population de l'Egypte vit dans des villes dépassant les 20 000 hab. On sait par exemple que plus de 30 000 hab. du Caire en 1910, venaient de la province d'Assiout, constituant dans la capitale l'essentiel de la profession des portefaix. La ville alors n'est plus seulement le lieu de passage au savoir, ou le marché, ou le lieu de résidence du pouvoir, elle prend une autre fonction, qui est celle de toutes les villes du monde industrialisé : l'accueil des refoulés de la campagne.

Ces refoulés de la campagne, il faut le noter, ne sont plus alors intégrés dans les cadres traditionnels des corporations urbaines : recrutés dans les villages par les " kholi — s " afin de servir de maind'oeuvre aux ateliers et aux usines, ils échappent aux réseaux des corporations, passant contrat directement avec les entrepreneurs, presque toujours européens. Cette décadence ou marginalisation progresive des " guildes " urbaines peut s'interpréter de deux façon opposées : ou bien on voit là un signe, parmi tant d'autres, de l'occidentalisation du pays, et de l'abandon du modèle " oriental ", ou bien, au contraire, on voit là un coup sévère porté à l'autonomie relative dont jouissaient les villes encore au XVIIIe siécle, sauvegardant, au sein d'un système massivement agrarien et d'expioitation étatique, des espaces limités d'autonomie municipale et ce, par l'activité économique, sociale et religieuse des métiers. Les corporations disparaissant, c'est une enclave d'autonomie qui disparaît avec elles, laissant la place à une exploitation élargie et systématisée du territoire : plus que jamais, la campagne vient servir la ville, ou plutôt une caste urbaine, non plus, comme c'était le cas dans le système traditionnel, par la fourniture de revenus agricoles utilisés à entretenir un artisanat de luxe, mais, plus profondément, par la fourniture d'une main — d'oeuvre bon marché pour les manufactures.

domination: celle de l'Etat qui règle les cultures et fixe les impôts, et celle de la burgeoisie urbaine, qui commercialise les cultures et prête l'argent au paysan.

II) Pour être largement indiscutable un tel schéma n'en est pas moins insuffisant. En effet il tend à trop simplifier les oppositions. Et sans essayer de bâtir un contre — modèle, il nous a néanmoins paru utile de signaler quelques points problématiques.

Il n'y a guère que Gabriel Baer (dans un article publié dans le livre d'A. Udovitch: " The islamic Middle — East ") qui ait tenté de synthétiser les diverses données et voulu pondérer certaines affirmations trop simplistes.

En effet, l'opposition ville/campagne n'a rien de nouveau en Egypte; que l'on envisage le nomber des écoles, ou le voile des femmes, les usages alimentaires ou sexuels, le matériau de l'habitat, les ville s'est toujours distinguée de la campagne. Mieux, elle a toujours eu, comme résidence du multazim, un rôle — clé dans la mise en valeur agricole. Par ailleurs les travaux sur les corporations urbaines — ceux de G. Baer lui — même et ceux d'A. Raymond sur le Caire au XVIIIe siècle — font apparaître une accumulation de capital propre à la ville sans doute liée à des capitaux d'origine rurale, mais s'autofinançant en grande partie. C'est le cas de l'artisanat textile — qui va s'effondrer, il est vrai, au cours du XIXe siècle — , comme celui du bâtiment. Or on sait que le bâtiment est, aux XIXe — XXe siècles un des moteurs de l'économie égyptienne. Que l'on lise là — dessus les pages essentielles écrites par Roger Wwen sur le " building boom ". D'autre part, si l'on revient aux sociétés anonymes, on peut lire les statistiques déjà mentionnées autrement : si, effectivement, plus de la moitié des investissements se font dans le domaine agricole, les plus importantes sociétés, celles qui immobilisent les plus gros capitaux entre 1900 et 1910, sont des sociétés de grands travaux et de grands travaux urbains, de la Compagnie Universelle du Canal de Suez à Héliopolis Company, en passant par les Tramways du Caire.

Certes un aspect essentiel tend à disparaître, l'aspect religieux qui faisait de la ville le réceptacle et le milieu transformateur de la campagne. Si des itinéraires comme ceux des soufis étudiés par J — C Garcin pour le XIVe siècle deviennent exceptionnels, l'Azhar demeure néanmoins pour long-

pour l'instant qu'à produire une richesse dont seules profitent les classes aisées.

On peut donc considérer que deux mondes se mettent en place : d'un côté la terre, exploîtés et systématiquement mise en valeur, où vit un fellah misérable, et de l'autre une ville qui se transforme radicalement sous l'effet conjugué d'un afflux monétaire croissant et d'un modèle occidental de plus en plus puissant. Des villes comme Mansoura portent cette rupture inscrite dans leur forme même : on a d'un côté la vieille ville, peu, changée depuis la " Description de l'Egypte " et de l'autre les quartiers élégants avec des maisons aux façades italiennes; et ce n'est plus un placage : si, en 1870, on ne trouvait qu'une seule rue de type occidental, avec trois hôtels " de quinzième ordre ", quelques magasins et une poste, le tout tenu par des Grecs, on constate, en 1910, que tous les services d'une ville moderne se sont installés et toutes les rues transformées : le style intalien des maisons, l'asphaltage des rues et les plantations font apparaître la vieille ville comme une simple survivance. Le même phénomène se constate à Tanta ou à Medinet el Fayoum.

On peut donc parler d'un véritable fossé se creusant entre ville et campagne, fossé qui prend son origine dans la transformation de l'agriculture de subsistance en agriculture industrielle productrice de " cash crops "; à cela se lient la création de tout un réseau de voies ferrées, et l'intrusion de la monnaie dans la vie quotidienne. A partir de 1880, seul le paiement en argent liquide est autorisé pour les impôts, ce qui rend essentiel le rôle des intermédiaires financiers (usuriers ou banque agricole). De même l'établissement de Tribunaux Mixtes au Caire et à Alexandrie d'abord, puis dans les villes de province, renforce le rôle de pôles secondaires des villes du Delta.

Ainsi le schéma est — il relativement simple à résumer dans ses grandes lignes : l'Etat, fort depuis Mohammed Ali, a mis sur pied un système élaboré de contrôle des productions agraires; parallèlement, il a favorisé l'entrée de l'Egypte rurale dans le marché monétaire mondial, ce qui a permis la mise en place d'un bourgeoisie souvent étrangère qui exploite et endette le paysan. La relation ville/campagne s'exprime alors par un double système de

peut aussi considérer que certaines villes tiennent leur composition sociale particulière d'un passé qui n'a rien à voir avec le commerce international: ainsi Tanta, dont le tiers (!) de la population se trouve classé sous la rubrique: " hommes de religion "; mais des villes comme Zagazig, en revanche, ou Mehalla el Kobra, ou même Fayoum, et bien sûr Alexandrie, annoncent l'avenir : ici c'est la catégorie " commerçants et artisans " qui représente la grande majorité de la population, et c'est ici que s'installent ces bourgeois " compradores " qui vont réer une nouvelle Egypte, partagée entne « indigènes » et " égyptiens ", deux termes qui vont de moins en moins se recouvrir. Quand on parle des " bourgeois compradores ", on ne désigne pas, à l'aube du XXe siècle, ces Grecs traditionnels, qui depuis plus de cent ans, tenaient un commerce ou l'hôtel dans chaque petit centre (ainsi les 18 " étrangers ", tous grecs, recensés en 1897 à Dékernis, près de Mansoura; ou les 34 grece, sur 53 étrangers à Abu Kébir; la même proportion se retrouve à Kafr el Dawar, ou Bilbeis, ou à Qus en Haute Egypte.)

Ce qui change, c'est le poids grandissant d'une bourgeoisie cosmopolite dont les Grecs ni les Italiens, souvent de simples prolétaires, ne sont pas les vrais représentants. Ce sont des Anglais, des Français et quelques " levantins " (libanais, syriens, turcs) qui, du Caire, d'Alexandrie, de Mansoura ou de Zagazig, tiennent les terres et l'Etat. Ce sont eux que le recensement de 1897 découvre en nombres croissants à Ismailia (1890 étrangers et 5 000 égyptiens).

à Port Said (11400 etrangers et 30770 égyptiens).

à Tanta (1400 étrangers, dont 400 français) ou

à Zagazig (1600 étrangers sur 34000 hab.) et évidemment à Alexandrie.

Ce sont eux qui vont tenter de créer le mythe de l'Egypte " nouvelle et cosmopolite " dont " l'arabe " n'est qu'un élément. Pour eux, l'Egypte respire grâce à la Bourse de Mina el Basal à Alexandrie, construite par le collège des négociants de cette ville. A partir de ce coeur se dessine l'ensemble du réseau qui irrigue tout le pays, puisque ces négociants possèdent ou du moins exploîtent d'immenses domaines de plusieurs milliers de feddans dans le Delta. Ces hommes, même vivant cinq mois sur douze en Europe, se considèrent égyptiens et s'interrogent le plus naivement du monde sur les " indigènes " qui sont à èduquer, mais qui ne servent guère

parlant de ces villes moyennes: "leur citadinité ne se détache que graduellement de l'énormité du monde rural alentour. En ce sens elles n'obéissent pas au patron de la madina musulmane classique, structurellement opposée aux bourgades et aux campagnes. Elles viennent de la base. C'est leur force..."

Dans ces conditions la ville est bien évidemment le lieu privilégié de la mise en exploitation des campagnes. Et, en même temps, elle n'est qu'une courroie de transmission pour ceux qui gouvernent les destinées de l'Egypte. Car les Anglais changent fondamentalement l'administration entre 1890 et 1894, concentrant leurs efforts sur les Waqfs, les Domaines princiers, l'irrigation, le système de la propriété et des impôts. les rapports de Lord Cromer sont sur ce point significatifs. Dans le même sens , un rapport de Garstin, en 1899, expligue qu'il vaut mieux faire l'économie de l'asphaltage des rues du Caire que prendre le risque d'un canal mal fait : "Il importe avant tout de consacrer les fonds disponibles à l'amélioration des divers services ayant pour résultat immédiat l'augmentation de la superficie cultivable"

Ainsi la cause est—elle entendue: les investissements tant privés que publics favorisent la mise en valeur agricole, ou du moins une certaine forme de mise en valeur. Sur 27 sociétés anonymes crées entre 1856 et 1890, 10 le sont aux fins de crédit agricole et de promotion agraire. puis, entre 1895 et 1902, 21 sociétés sur 56 crées le sont aux même fins. D'autre part, on constate qu'en en 1911, la moitié du capital des sociétés anonymes était investi dans des sociétés de crédits, et 20% dans des sociétés industrielles et agricoles. Il n'y a là aucune ambiguite, d'autant plus que l'arsenal juridigue destiné à protéger les terres agricoles ne cesse alors de se renforcer et que les travaux publics, on l'a vu, l'irrigation pour vocation première; d'où l'importance des débats qui accompaqnent la construction du premier barrage d'Assouan, assurant à à l'Egypte les avantages de l'irrigation pérenne.

Dès lors, la relation ville/campagne semble assez claire:
c'est une relation de prédation. Le cas du Caire doit sans doute être du premier recensement, celui d'Amici Bey, que la capitale, qui compte près de 92 000 " cultivateurs " sur 327 500 hab., n'est pas un milieu homogène. On

difficile de hiérarchiser trop nettement les instances , même si cette hiérarchisation a l'avantage d'expliquer beaucoup de la situation actuelle .

I) Pourquoi partir des années 1900 ? parce qu'elles marquent l'installation en Egypte d'un systéme administratif nouveau et que, l'installation de se systèwe est concomitant avec une mutation radicale de l'habitat, des formes urbaines et des modes de vie. C'est la période pendant laquelle l'Egypte semble vivre au rythme de la Bourse au coton d'Alexandrie, tandis qu'un luxe ostentatoire sans précédent s'affiche . C'est encore le moment où les villes connaissent une brusque croissance numérique, le Caire passant de 327 000 hab. en 1877 à 570 000 hab . en 1897. Alexandrie passant de 165 000 hab . à 320 000 pendant le même temps , cependant que la hiérarchie des villes moyennes se modifie. Damiette, par exemple, voit sa population décroître légèrement, alors qu'apparaissent de nouveaux centres comme Zagazig, fondée en 1836 autour des « cotton gins », et atteignant les 35 000 hab. à la fin du siécle, ou Tanta, ville traditionnelle, mais dont le développement rapide — la population y passe de 14 800 à 58 000 — témoigne d'une transformation.

Ces villes, auxquelles il faut ajouter d'autres centres du Delta, comme Mansoura et Mehalla el Kobra sont essentiellement des villes — marchés, des villes de transfert, oú les Européens viennent s'installer par centaines à la fin du siècle. En 1897, date du second recensement, seules deux villes de plus de 30 000 hab. ne se situent pas au N. du Caire (ce sont Assiout et Fayoum). Toutes les autres sont sur le Canal et dans le Delta, et c'est dans ces villes du Delta que vivent 7% de la population recensée comme étrangère.

C'est tout à fait logigue si l'on se rappelle que c'est alors que sont mises en place les lignes de transport, gui font de certains centres de véritables noeuds de communication. Entre la première, ligne construite en 1852 entre le Caire et Alexandrie pour la Malle des Indes, et le tissu serré des voies nationales ou privées qui dessert au début du xxe siècle tous les petits centres d'Egypte, s'est produite une mutation radicale, par laguelle, en quelque sorte, des villes — souks transormées en villes — entrepôts. Faisant le tableau de l'Egypte du Delta au début de ce siècle, jacques Berque écrit,

Dans le cadre de notre interrogation sur les rapport ville/campagne , on devrait donc se trouver devant une opposition tranchée entre la cité au luxe ostentatoire, lieu de résidence de grands propriétaires terriens absentéistes, et, de l'autre côté , la campagne productrice de richesses mais misérable et exploitée; la ville s'enrichissant selon un systéme économique de traite en abritant une bourgeoisie de transitaires, bourgeoisie « compradore » (selon la dénomination devenue courante).

C'est ce schéma que nous nous proposons d'interroger, par goût de la complexité — car il est trop clair pour n'être pas indiscutable — et aussi parce que les travaux sur les villes — et particulièrement les villes moyennes — laissent apparaître le fonctionnement d'un schéma plus différencié.

Il est vrai que, de Ali Pacha Moubarak à Gamal Hamdan, toutes les analyses sont centrées sur le thème de la domination absolue du Nil. Ainsi, en 1901, Joseph Nahhas, dans son ouvrage sur « La situation économique et sociale du fellah égyptien », répétait à son tour: « L'Egypte est un pays agricole. L'industrie manufacturiére y est peu importante et ne produit que des objets usuels... D'où nous pouvons conclure que la prospérité de ce pays est à la merci du Nil et de L'administration qui, par ses travaux utiles et ses mesures sages domestiquera ce grand fleuve.... Le rôle de l'administration est ici capital... L'Etat est le souverain dispensateur des eaux. ».

Il ne s'agit pas, par goût du paradoxe, de vouloir prouver le contraire. Il n'est pas question d'ignorer le rôle central de l'Etat dans l'organisation des cylces agraires ou dans la mise en valeur. Assurément, c'est l'Etat qui a toujous, directement ou indirectement, réglé l'usage de l'eau. C'est le ministére des Travaux Publics qui, à l'époque où Nahhas écrivait, fixait le systéme des rotations. C'est l'Etat qui, assurant l'essentiel de ses revenus sur l'impôt, appauvrissait le paysan pour enrichir une classe, celle des bénéficiaires de l'Iltizâm, classe qui n'avait en réalité peu de relations avec la campagne.

Néanmoins, et en partant de l'exemple des années 1900, il nous a paru nécessaire de rendre le débat moins simple. Dans un pays qui est à la fois de vieille tradition urbaine et de vieille tradition d'irrigation, il nous paraît

DU DESPOTISME ORIENTAL A L'AUTONOMIE MUNICIPALE:

Interrogation sur L'Egypte au XXe Siecle

LUC BARDULESCO☆
ROBERT ILBERT

Le texte que nous voudrions présenter ici se prèsente davantage comme une série d'hypotèses de travail et de questionnements sur une recherche encours que comme un tableau achevé des relations ville campagne dans L'Egypte en mutation depuis un siècle. Ce qu'il est question d'interroger dans ce rapport ville/campagne, c'est le processus de changement qui a entraîné L'Egypt vers d'autres modes de vie mais qui, aussi, a pu aboutir à un certain nombre de « blocages », blocages étonnants si l'on pense que le premier « décollage » industriel et agricole de l'Egypte a lieu à peu près au même moment que celui de l'Europe centrale at bien avant celui du Japon...

Il se trouve que nous disposons depuis plusieurs dizaines d'années d'un schéma explicatif qui semble parfaitement s'appliquer à la vallée du Nil et qui est appelé « Despotisme oriental », ou, plus précisément, ici: « Despotisme hydraulique ». Selon ce schéma, l'Etat contrôlerait étroitement la production des richesses par le biais de l'irrigation, l'irrigation de son côté nécessitant de grands travaux et une attention permanente. Les produits agricoles comme la vie rurale dans son ensemble seraient largement mis au service d'une caste dirigeante résidant en ville et entretenant par sa fortune un artisanat de luxe d'une part, et un grand négoce international d'autre part. Un pouvoir central insuffisamment puissant entraînerait une baisse du revenu agricole, mais une mise en valeur trop poussée et systématique entraînerait à son tour des blocages: ce que Karl Wittfogel appelle la « loi de rentabilité administrative décroissante ».

☆ C.E.D.E.J. Le Caire.

Footnotes

١ ــ أنظر كتاب ميشيل فوكو الذى لفت الأنظار إلى منهجه المتميز والذى صدر عام ١٨٦٦ :

Foucault, F., les mots et les choses, une archéologie des sciences humaines, Paris: Gallimard 1966.

ــ وأنظر كتابه الذى خصصه لشرح منهجه .

Forcaylt, F., L'archéologie du savoir, Paris: Gallimard, 1969. 69.

وبصدد الدراسة التحليلية والنقدية لمنهج فوكو ونظرياته أنظر المراجع الأساسية التالية :

— Majer — Poetzl, P., .,

Michel Founcaults archeology of western culture, toward a new science of history, Chapil Hill., U. of North Carolina Press, 1983.

— Sheridan, A., Michel Foucault, the will to truth, London N.Y. : Tavistok Publications, 1980.

— Dreyfus, H.L. Rabinow, P,P., Michel Foucaulty, Beyond structuralism and Hermenertics, U.S.A., The University of Chicago Press, 2 end edition, 1983.

see: Major — Poet21, op.cit,P.S.(٢)

(٣) محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢ .

(٤) محمد عابد الجابرى : نقد العقل العربى(١) تكوين العقل العربى ، بيروت : دار الطليعة ١٩٨٢ ، الجزء الثانى : بنية العقل العربى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .

— Kuhn, T.S., the structure of scientific revolutions, the University of(٥) Chicago Press, 2 ed, 1970.

(٦) أنظر : مجلة المستقبل العربى ، مجلد ٣٧ ، عدد ٣ ، ١٩٨٢ ، ٦ ــ ٢٥

Tuvher, B., Marx and the end of orientalism, London: Allen and Unwin,(٧) 1978.

(٨) أنظر : ناهد صالح ، نحو علم اجتماع عربى : دراسة فى سوسيولوجية مناهج البحث ، فى : ندوة نحو علم اجتماع عربى ، أبو ظبى ٢٥ ــ ٢٨ أبريل ١٩٨٣ ، المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية .

Khan, A., Strategic Studies in the third world, a suggested approach, Biiss(٩) Journal 3,2, April, 1984, 117 — 135.

Second , in — depth analysis of national problems and specific policy proposals could be put forward to the policy — makers for necessary action . Then comes the question of national security against both internal and external threats.

Putting all these proposals into consideration, it is worthwhile mentioning that a steady movement towards the attainment of the goals of this strategy is going on in some Arab countries. In Morocco there is the " Club for dialogue " which held several seminars about vital questions, like problems of democracy in the Arab world and the problem of elaborating an Arab cultural project . In Egypt a " Forum for Democratic Thought " has been established to discuss the basic elements of a cultural national project which, as specified in its programme, are: cultural authenticity. democracy, national independence, social justice , independant development, and the popular struggle against the zionist aggression in the area. In Jordan there is also a forum for dialogue whose members are business men and intellectuals.

Over and above all these tasks the primary goal for Arab intellectuals is to practice a double — edged critique, vis — à — vis the negative aspects in our cultural heritage , and all foreign ideologies of domination. In the face of a real Israeli threat our major responsibility is to prepare our nation to defend itself and be ready for the confrontation in this protracted conflict.

not based on the critical analysis of the intensive debate going on in the Arab world. In other words , the struggle over the basic direction of the Arab society will affect the theory and practice of the social science if it is perceived — as it should be — as not isolated from society.

The analysis of the conflicting discourses, and the epistomological critique of the ancient paradigm, or of the emerging paradigms are but one task of the Arab social scientists. More important as we look to the future is the elaboration of strategy for the social sciences in the Arab world. In this context we need first to revise the Western concept of strategy to broaden its scope to cover areas which are not dealt with in this concept. Traditionally defence and national security are the chief preoccupation of strategic studies. But are these also the concerns of the Third World countries?

An excellent article a Bangladeshi scholar, Abdur Rob Khan, raises this basic question and specifies a general catalogue of problems faced by the Third World countries. [9].

These are the following:

— Threats to security.
— Lack of national integration.
— Lack of national consensus.
— Low levels of political development.
— Lack of legitimacy of the state apparatus.
— Unresolved conflicts and colonial legacy.
— Poverty, low level of development and resource scarcity.

Such concerns make it clear that the context of strategic theorizing in the Third World is different from that of the developed West. Several problems from this catalogue are existent in the Arab world. The broadening of the concept of strategy may help in adding to the research agenda these important problems.

Finally, what will be the role of Arab social scientists in the future, putting in consideration the existence of conflict between Arab discourses, and the process of formulating a new paradigm? Here again there is total agreement with Khan, about the decisive role of building up a national consensus. Social sciences could provide a two — fold role in this respect. First is providing a forum for different shades of opinion and different interest groups including the policy planners, civil and military bureaucracy, academic and political leaders . Continuous series of dialogue could be initiated and the outcomes should be carefully analyzed and feed back .

Of the papers delivered at the conference, the one written by Nahed Saleh, Director of the National Center Social and Criminological Research. In her paper entitled « Toward an Arab Social Science: A study of the Sociology of Methodology »(8) she presents briliantly the case for the establishment of an Arab social science. But what is meant by an Arab social science? According to Dr. Saleh, it is an Arab science by virtue of its intellectual orientations, stemming from our own social history, by its subject — matter, which has Arab society as the central topic; by its tackling the basic issues in Arab society and not the marginal topics; and by its direction towards serving the intersts of ordinary individuals, and not in the service of specific social classes, or institutions or limited interests.

3 — The third direction in the process of formulating a new paradigm is presenting the Islamic model to replace the Western, or foreign, or alien models. We have here several contributions coming from different sources. First of all there are many contributions by eminent Shii scholars, like Ali Shariati , Bani — Sadre, Talkani, and Bakr Al — sadre. On the other hand, there are important writings by sunni scholars, like Sayed Kotb, A . Auda. El Mawdody. Finally there is a very interesting selection of highly sophisticated Islamic writings by some Pakistani scholars who are fully aware of the concepts and models of Western theory. For example, Sardar, in his important book. " The Future of Islamic Civilization applies the systems analysis approach to Islamic civilization ". Also Kalim Saddiki applies Kuhn's notion of paradigm to contemporary Islam in order to compare the Islamic and western models.

These three directions are competing in this process of formulating a new Arab paradigm. And this competition is linked organically to the conflict between Arab discourses referred to in the first part of this presentation.

III

Towards the Formulation of a Strategy of Arab Social Science

As I have said in the beginning any discussion of the present position of Arab social science, or prediction of its future development, is valueless if

the Keynesian theory of unemployment as it is of today's social scientific models of military — civilian relations, political formation, patterns of growth, nuclear family, democratic association, and the like. »

The process of formulating a new paradigm has taken at least three major directions:

1 — An attempt to build a Marxist paradigm to replace the positivist and functional paradigms. A group of Egyptian sociologists, for example, have tried to apply a Marxist framework in their M .A . and Ph .D . dissertations and other works. Some non — academic writers (Ahmed Sadek saad, a long — time Egyptian Marxist) have written a history of the Egyptian model of production, applying the Marxist theory of the Asiatic mode of production, which aroused a heated debate about the validity of the framework itself being applied to Egyptian realities.

2 — Very recently a movement toward the establishment of an Arab sociology has begun. Evidence of this movement is to be found in some writings and conferences. Representative of these writings is a very important article written by the Tunisian sociologist Abdel Khader Zagal about " Western schools of thought and the social structures of the Middle East "[(6)], Zagal tried in this article to use the social basic argument by Bryan Turner in his important book Marx and the End of Orientalism[(7)], to criticize the application of both the Marxist and Weberian approaches in studies about the Middle East. He ends his article by referring to Ibn Khaldun, calling for an Arab effort to build and Arab paradigm which may be more appropriate for the for the study of Arab Society.

On the other hand a very important seminar was held in Abu Dhabi from 25 —28 April 1983 organized by the Arab Regional Center for Research and Documentation in Social Sciences in Cairo. The basic theme of the seminar is revealing: « Towards an Arab Social Science ». It was also very indicative that Dr. Ahmed Khalifa who has been the director for the National Center in Egypt for more than twenty years, stated in his opening remarks that after 25 years of experiences in the practice of social research in the Arab world we should ask ourselves: are we taking the right direction, or have we just relied upon western theories and imported methodologies, which have not helped us to understand our social problems in depth?

8 — An adoption — without serious critique — of the definition of social problems presented by Western sociology.

9 — A belief that the ideological commitment of a researcher adversely affects his or her objectivity .

These are some of the basic features of the ancient paradigm of social science in the Arab world which has come under fire since the late 1960 s. (I am speaking here mainly about Egypt .).

Towards a New Paradigm:

The critique of the ancient paradigm was launched under the impact of some basic writings about the rise of the western sociological theory. Zeitlin's book " Ideology and Sociological Theory " was widely read by Egyptian sociologists. Unlike books written about the history of ideas, Zeitlin presented for the first time the history of sociology as a battle between two competing paradigms: the conservative defended by Durkhiem, Weber and Pareto ; and the radical defended by Karl Marx For the first time the true story of the emergence of sociology as a discipline whose function was mainly to defend the status quo . i .e . the capitalist system, was revealed.

From this beginning a series of epistomological questions have been raised. First of all doubts have emerged concerning the validity of the belief in a value — free social science. Also claims of researcher neutrality towards research problems have been proven to be a myth . On the contrary, the commitment of the researcher has been stressed , and more attention paid to the theoretical framework of any research within which the stand and position of the researcher should be clear.

More importantly, many questions have been raised concerning the appropriateness of postulates, concepts, and models drawn from Western sociology. Egyptian political scientist Bahgat Korany, in an excellent study about « Underdevelopment and Political Theory: The case'of Foreign Policy Analysis » quotes a Moroccan scholar, Abdel Baki Hermasi, who stated that these postulates, concepts and models « ... represent extraplolation of discrete (European) experiences and that attempts to universalize them beyond the time and place from which they emerged are likely to undermine their plausibility. This is as true of yesterday's Malthusian theory of population, the Marxist theory of the increasing misery of the masses, and

From my point of view this is a combination of shared symbolic generalizations, models, values, metaphysical principles, and concrete problem situations. Without undertaking any systematic study. I will highlight some of the basic shared ideas:

1 — Social science is a Western phenomenon. This idea is related to a basic postulate, accepted by philosophers, historians and sociologists of science, that science in its origin as well as in its classical modernity (17 th century) is essentially western. This postulate , according to the well known and influential Egyptian historian of science, R. Rashed of the C .N .R .S . at Paris, is still conditioning contemporary scientific ideologies . For social science the story is similar. Western references tell us that sociology was created as a discipline by August Comte. It is seldom that Ibn Khaldun is mentioned. The contributions of scholars from non — western countries are rarely mentioned in the textbooks tracing the emergence and development of social sciences. Instead, the contributions of the Arabs, the Indians, the Chinese, are generally ignored.

2 — The idea of a value — free social science has been widely accepted , under the impact of the French school of sociology.

3 — Empiricism (sometimes in its vulgar forms) has been accepted under the impact of American sociology as the equivalent of « good science ».

4 — A belief in a clear cut difference between science and ideology has been adopted. The idea that science, especially social science , can be mixed with ideology was not accepted until the 1960 , under the impact of some basic works about the sociology of knowledge.

5 — Functional analysis has been adopted by political scientists without awareness of its raison d'etre and function in the context of American political science.

6 — The ahistorical approach in the practice of sociology led to the involvement of sociologists in empirical studies with scant regard for social history.

7 — A negative attitude , perhaps implicit, towards religion led to the exclusion of religious problems in all their varieties from the research agenda . (The sociology of religion in the Arab world is very underdeveloped .).

We use the term paradigm as defined by T .S . Kuhn in his well — known book « The Structure of Scientific Revolutions ».[5] Kuhn's talk of a paradigm is meant to direct our attention to these common factors, reference to which is required in explaining the behaviour of scientists. The question here is: What do the members of the scientific community share that accounts for the communication and relative unanimity of their professional judgments?

The particular things that Kuhn wishes to isolate through the notion of a paradigm include the following:

(i) Shared symbolic generalizations :

This meant to cover the basic theoretical assumptions held in common which are deployed without question.

(ii) Models:

Agreement on models may be agreement either that a particular analogy provides a fruitful heuristic to guide research, or that certain connections should be treated as identities.

(iii) Values:

Kuhn takes it that the members of the scientific community will agree that theories ought to be, so far as possible, accurate, consistent, wide in scope, simple and fruitful.

(iv) Metaphysical Principles:

A scientific community will agree on certain untestable assumptions which play an important role in determining the direction of research.

(v) Examples or Concrete Problem Situations:

What Kuhn has in mind is the agreement one finds within a scientific community on what constitutes the nice problems in the field and on what constitutes their solution.

It is well known that Kuhn's notion of paradigms has been shown to be systematically ambiguous. Nevertheless, one may use the notion because paradigms (or « disciplinary matrices » as Kuhn refers to them later) do have identifiable characteristics. The question now is if we accept (in its very general sense) the notion of the paradigm, how can we characterize the ancient paradigm of Arab social science?

The critique of the Arab Mind. [4] Nevertheless, a few critical remarks should be stressed. Because he has limited himself to a very narrow definition of the " discourse " , El Gabry seems in his study to be ahistorical, insofar as he never studied the historical conditions of the emergence of a certain type of discourse; and also asocial in that he was not interested in the conditions for the failure or success of a certain discourse. He is not interested, for example, in the study of the wide popularity of the " Islamic discourse " in the Arab world now. This dialectic between thought and existence, which is basic to any sociology of knowledge, is totally absent in his analysis. To be fair to El Gabry, one should consider his reply: « I am not a sociologist of knowledge, I am studying the discourse from the epistomological point of view ».

If we accept the El Gabry's classification of the Arab discourses one may raise some questions, some of them formulated as research problems:

1) First of all is it possible to « impute », if we use this concept proposed by Karl Manheim, each discourse to the social groups which adopts it?

2) How can the goals of cultural authenticity, Arab unity, social justice, democracy, and formulating independent Arab paradigm, be achieved?

3) What are the similarities or the differences between competing Arab discourses concerning these goals?

And what is the possiblity for arriving at a national consensus?

II

The fall of the Ancient Paradigm and the Problematique of the Emerging New Paradigm

As an observer of the scene of Arab social science in the last thirty years I may assert that the ancient paradigm has fallen, and that we are now in the process of creating a new paradigm, a process which is characterized by extreme differences of opinions between Arab social scientists regarding the coming paradigm. It is a simultaneously a process and a battle of ideas, and can be linked to the conflict between competing Arab discourses which we dealt with in the beginning.

Before entering into the discussion, let me first define what I mean by a paradigm, and the characteristics of the ancient paradigm.

This is a basic methodological principle which is often ignored in the heated ideological debate in the Arab world. Ideologies are defended or criticized as if they were mere ideas, without referring to the historical experience, and the practice of these ideas. Thus the Islamic discourse stresses the basic ideas in Islam, referring to a certain corpus of texts (which may differ according to the religious doctrine of the speaker) but it is only rarely that any systemic study of the Islamic practice in the past is done. The same criticism may be applied to the " liberal discourse " or to the " socialist discourse ".

The analysis of discourse has been used by the Morrocan philosopher Mohamed Abed El Gabry to present a critical study of the " contemporary Arab discourse ". This is the title of his book, published in 1982 . (3) El Gabry appears from his introduction onwards as very aware of the centrality of the problem of method. He states clearly his choice: he will not limit himself with the conditons specified by certain authors about the application of their techniques or methods. Thus, in using the concepts of " discourse " or " epistemè " he may use them not necessarily as Foucault has used them. That is why in studying the contemporary Arab discourse he focused his attention on the contradictions in the various discourses , and rarely referred to practice. He was interested more in measuring the internal consistency than to evaluate the living experience.

He classifies the Arab discourse into four major ones.

a).The Renaissance discourse which deals mainly with questions related to the reasons for underdevelopment and the conditions for renaissance of the Arab world, and the basic problem of authenticity and modernity.

b). The political discourse which deals with the problem of religion and the state, and the question of democracy.

c) The National discourse which deals with the questions of Arab unity and socialism, and the liberation of Palestine.

d). The philosophical discourse which deals with establishing the roots of the philosophy of the past and advocating a contemporary Arab philosophy.

I will not be able to discuss in detail this highly intelligent book of El Gabry, which was the introduction to his recently published seminal work,

3) The classification and analysis of the conflicting Arab discourses and the epistomological critque are not sufficient to elaborate a futuristic outlook about the development of Arab science. An " alternative " concept of strategy should be formulated to be applied in the Arab world. This concept would have the basic function, among others, of conditionim the theoretical and applied practices in Arab sciences and, more important, set out the research agenda.

I

Some Remarks on Conflicting Discourses in the Arab World

There are several ways of " reading " ideologies. One may assert that the analysis of text or of discourse which reveals a specific ideology has developed as an area of research in the last three decades. Structuralism, semiology and structural Marxism are basic schools of thought which enriched the study of ideology. The names of Roland Barthes, Althusser, Michel Foucault, Derrida and Kristeva are the most representative of scholars whose works are the sources of new concepts, approaches, and theories.

The analysis of the discourses used by the French philosopher Michel Foucault is one of the ways proposed to analyze ideology. [1] By discourses Foucault meant " organized bodies of knowledge and practice in their spatiotemporal articulations ". [2] Certain discourses may reveal the existance of a specific " epistemé ", a term used by Foucault to indicate the existence of a more intricate set of relations.

The terms " discourse " and " epistemè " are frequently regarded as ideosyncratic expressions for the more common terms " discipline " and " world view " but Foucault stresses, however, that these terms refer to a different classificatory scheme. We will not indulge here in a technical discussion about all these terms and concepts; what is important for us is the definition given to the " discourse " by Foucault which combines the analysis of ideas and practices in the same time. If we are studying, for example, the " liberal discourse " in the Arab world, we should study not only the basic ideas incorporated in this discourse over time, and its changes, but also the practice of these ideas.

In search of a New Identity of the Social sciences in the Arab world : Discourse , Paradigm and Strategy .

By El Sayed Yassin☆

The basic challenge to Arab social science in the 1980 s can be characterized by the search for a new paradigm after the fall of the ancient one. This is a very complicated process. It needs, if it is to be objectively understood, the adoption of a global approach in which the particular is studied in the light of the whole, and in which technical jargon does not replace the epistomological discourse necessary for understanding the present course and future developments.

Briefly, I would like to state from the outset three principles on which our approach in tackling the problem is based:

1) Any discussion of the present position of the social sciences in the Arab world, or prediction of its future development, cannot hold any real value unless based on the critical analysis of the intensive ideological debate which is going on in the Arab world. Hence, the adoption of a technical approach in proposing a research agenda for the Arab world without putting it in the wider socio — political context is worthless.

2) An epistomological critique of the theoretical and applied practices of Arab social science in the past and the present should be carried out as a necessary step towards the understanding of its problems, and planning for its future. such a critique should concentrate on the analysis of the conflicting Arab discourses; and the debate about the prerequisites and conditions of the new paradigm of Arab social science after the fall of the old one. We have in this context three basic controversies:

— The Marxist versus the functional.

— The Arab versus the Western.

— The Islamic versus the non — Islamic purely and simply, whether this non — Islamic is described as Western, foreign, positivist, or alien.

☆ Director. center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt.

54 — Richard Titmus : Commitment to Welfare , Allen and Unwin , London , 1968 , p . 163 .

55 — Francis G . Snyder : Law and Development in the Light of Dependency Theory , in Law and Society , Spring 1980 . p . 744 .

56 — Caesar Espiritu et al : Project Sarilakas : A Philippine Experiment in Attempting to Realize the Right to Development , prepared for the International Commission of Jurists' Conference on Development and the Rule of Law — The Hague , April 27 — Mayl , 1981 .

57 — Law and Population Symposium in Tunis , op . cit .p. 235

58 — Taha Hussein : The Future of Culture , (in Arabic) Beirut , 1973 , p . 115 .

59 — Status of women and family planning , op . cit . p . 43 .

60 — In Japan , a poll in 1950 showed that 60% of a chosen sample depend on their children to secure their future . Another poll in 1970, revealed that only 25% of the sample relied on their children for their livelihood . It was believed that the change was due to the success of old age security measures .

(See Dirck Stryker : Lecture on Economics and Population , in Seminar on Law and Population , Fletcher School of Law and Diplomacy , 1975) .

37 — Law and Population project in Egypt , part I, 1974 .

38 — I . Kamal et al. An attempt to estimate the magnitude of probable incidence of induced abortion in U .A. R ., in Induced Abortion , edited by Nazer , IPPF 1971 , pp . 136 .

39 — Comparative studies show a trend towards full or partial legalization of abortion in many countries, such as U .S . , Japan, Russia, India and China. In some countries menstrual regulation is distinguished from abortion and is permitted . (see UNESCO, op . cit . p . 102) .

40 — Stephen Isaacs and al . ,Population Policy , the Center for Population and Family Health , Columbia University , 1985 , p . 20 .

41 — Symposium on Law and Population — Text of Recommendations held in Tunis June 17 — 21 , 1974 ; Law and Population Monograph Series , no 20 (1974) , the Fletcher School of Law and Diplomacy , Tufts University .

42 — Central Agency for General Mobilization and Statistics : Population Estimates, Cairo , 1967 .

43 — Law and Population project , op . cit . V .II , p . 182 .

44 — The National Specialized Councils : Reforming Primary Education , Cairo , 1979 , p . 51 .

45 — Report on the World Social Situation , U .N Department of International Economic and Social Affairs , 1982 , E/CN5/ 1983 , ST/ESA/ 125 , p . 39 .

46 — Adel Azer and Nadia Halim : Socio — Economic Laws Affecting Fertility , in the symposium on Law and Population in the Middle East and North Africa , Cairo 7 — 10 December 1976 . , p . 104 .

47 — Law and Population project , op . cit . p . 183 .

48 — Henry Richardson : Economic and Financial Aspects of Social Security op.cit .

49 — Adel Azer : Social Security in Egypt — An Attempt to Deal with the Problem of Poverty (in Arabic) , the National Center for Social and Criminological Research , 1981 .

50 — Law and Population , op . cit . p . 184 .

51 — Law and Population in Mexico , op . cit .

52 — UN Department of Economic and Social Affairs : Status of Women and Family Planning , E/CN6/575/ Rev . , New York , 1975 , p . ll .

53 — J .A . Ponsioen : National Development , Mouton , the Hague , 1968 .

18 — See Richard D . Robinson: The First Turkish Republic, Harvard University press, 1963, p . 84.

19 — Saney: op . cit .p . 72.

20 — Julius Stone: Social Dimensions of Law and Justice; Stevens and Sons, London, 1960 , pp . 487 — 489.

21 — Population and the Role of Law in the Americas — Proceedings of a Seminar of the Human Rights Committee at the 18th Conference of the Inter — American Bar Association in 1973.

22 — Law and Population Series, op . cit ., no 18 , 1974 . p . 10.

23 — UNESCO: Readings on Population for Law students, ISBN, 92 — 3 — 101364 — 5 , 1977 pp . 9 — 10.

24 — Gerardo Cornejo et al: Law and Population in Mexico, Monograph no. 23 , 1975, issued by the Flectcher School of Law and Diplomacy.

25 — Law and Population project in Egypt, undertaken in the National Center for Social and Criminological Research, with Dr. Ahmed Khalifa as director, and Dr. Adel Azer as principal investigator V . I in 1973, V . II in 1975.

26 — UNESCO: Readings on Population, op , cit , p . 61.

27 — op .cit .p .62.

28 — Mohamed Abu Zahra: Personal Status — Marriage — (in Arabic) 1950, p. 16; also Mohamed Youssef Moussa: The Regulations of Personal Status, Dar EL Kateb EL Arabi (in Arabic) 1958 , p . 38 .

29 — Adel Azer: Law and Population in Egypt, Manila Conference on the Law of the World, August, 21 — 26 , 1977 .

30 — Saney: op .cit .P. 76 .

31 — Stephen Isaacs and Rebecca Cook: Laws and Policies Affecting Fertility; A Decade of change. Population Reports issued by Johns Hopkins Univerity, series E , no . 7 , 1984 , p . 138.

32 — The Egyptian Woman in Twenty Years (1952 — 72), issued by the Central Agency for Statistics and Mobilization, 1974 , pp . 19 , 20.

33 — Nemat EL Henawi: Some Demographic Characteristics of Population Growth in Egypt, in a Seminar on the Relations between Population and Development in Africa, Cairo , 1974 , p .9.

34 — Population Reports; op .cit .p .117 .

35 — These countries are: Chad, Ivory Coast, Malawi, the Vatican, Laos, Kampuchea and Saudi Arabia.

36 — Population Reports, op. cit. P. 127 .

Notes and References:

1 — The Social Survey of the Egyptian Society (in Arabic) 1952 — 1980 , undertaken by the National Center for Social and Criminological Research, Cairo, 1985, pp.44 — 109.

2 — Those who are below 15 years and those who are above 64 years, correlated to the economically active population.

3 — Abdel Salam Hassan Abdel Hadi: Population Policy in Egypt (in Arabic), in Population Studies, V. 11 , no . 69 , 1984 PP . 3 — 6 . Also : The National Policy for Population and Family Planning (in Arabic), issued by the Agency for Family Planning and Population, 1979.

4 — Central Agency for Statistics and Mobilization: Statistical Yearbook 1952 — 1982, published in 1983, p 8 .

5 — Nadia Halim Suliman: The **Present** Situation of the Population Problem (in Arabic), in the periodical « Tanmiat EL — Mogtama, v . VII , published by Friedrich Ebert Foundation, Cairo, 1983, p 21 .

6 — Edwin W. Patterson: Jurisprudence — Men and Ideas of the Law, Brooklyn, 1953, p .13 .

7 — Dennis Lloyd: The Idea of Law, Pelican, 1970, p . 208 .

8 — Philip Heck: The Jurisprudence of Interests, translated and edited by M. Magdolena Schock, Harvard University Press , 1948, p . 31.

9 — Rosco Pound: An Introduction to the Philosophy of Law, 1954 ,p .47 .

10 — Adam Podgorecki: Law and Society, Routledge and Kegan Paul, 1974 , p . 247.

11 — Podgorecki: op. cit. p. 241.

12 — P . de Bruyne, J. Herman et M . de Schoutheete: Dynamique de la Recherche en Science Sociale, p . 6 .

13 — Podgorecki: op . cit . P . 42 .

14 — Guy E . Swanson: Social Change, Scott, Foresman and Co ., Illinois, 1964 , p . 442.

15 — Paul Amselek: Methode Phenomenologique et Theorie du Droit, Paris, 1964 , p . 12.

16 — This was the experience of Iran when Reza Shah prohibited wearing the veil (See Parvis Saney: Law as an Instrument of Social Change, paper presented in the Symposium on Law and Population in the Middle East and North Africa, Cairo, 7 — 10 December 1976, p . 67).

17 — Saney: op . cit . p . 74 .

Taha Hussein, the prominent Egyptian intellectual and ex — minister of education had pointed out that " literacy " as a goal is ineffective. A person who undergoes such training, " would acquire insignificant knowledge, would be incapable of objective thinking, easily influenced and dangerous to himself and to society. " [58] I have also refered to the problem of drop — outs in various countries.

In short, the crucial issue in education (as is the case in all components of socio — economic policy) is the relevance of education to the underprivileged, the quality [59] provided, and the educational goals which are sought.

Similarly, Social Security Schemes: would be ineffective if the pensions are below the standards of living. Japan's experience is relevant. [60]

Health education and services would have no impact, unless the services (including family planning) reach — out to the underprivileged, and take account of their values and traditions.

In conclusion, I would like to point out that the aim to achieve equity, and translating this goal into socio — economic and population policies, and into social legislation , are areas which require legal involvement. By adopting the proposed approach, law and population would acquire a new countenance, and the components of this field would be functional — thus contributing to a reality which would be meaningful to the bulk of the target population. Only then, can we envisage « free and responsible parenthood ».

b) In this context, I would like to return to the Mexican Law of population and its recommendation: " to promote the full integration of marginal groups in national development ". Within the framework of a policy geared towards social justice, queries would be raised as to the nature of development; and whether the marginals would share in the fruits of such development, or would be " integrated " into an " exploitative " development. Expedience would entail reiterating with Dependency theory: " Development for Whom? " [55]

c) The provision of basic needs raise similar queries: is it conducive to a distribution of amenities based upon equity ? Or is the provision based on a strategy of coping and living with poverty? [56]

4) The proposed approach to equity entails a restructuring of the components of social policy especially as concerns the underprivileged.

i) Contradictions and conflicts between the components of socio — economic policy must be avoided. Sometimes population policies are foiled by unwitting or unintended policies in other sectors: school books may portray the family as a traditional, large, extended entity . The mass media may propagate traditional values, etc.. Clarity of vision and of purpose are vital.

ii) Among the integral elements of a policy based upon equity, two requisites are pivotal:

a) To provid a service (or any other component of socio — economic policy) that is " functional " for the underprivileged.

b) The implementation or delivery should be based on a process of " outreach " to the underprivileged.

Within this context, the following policy issues are of special importence.

The field of education:

Population policies in developing countries often refer to the " elimination of illiteracy, " as a primary goal. [57] I have already mentioned that statistics reveal that " literacy " (reading and writing without holding a certificate) does not bring a change of attitude towards procreation. The same negative impact has been observed in other areas such as polygyny.

cases, I would dispute the view that parental decisions to have a large family would be irresponsible or irrational.

Among the underprivileged, deprivation constrains their choice, and needs dictate their decisions. What is meaningful to them, is that which proves « functional ».

If a change of attitudes is sought, then there has to be a prior change in policy orientation and emphasis.

To every policy issue related to population (such as development, health, education, social security...) an additional ingredient should be added: such a policy should be formulated in accordance with the precepts of « Social Justice ».

This may be interpreted as a simple application of the principle of « equality ». I refute such an interpretation or orientation, as being futile.

On the other hand, the proposed approach seeks to achieve a far — reaching impact, which I shall attempt to demonstrate.

1) Equality or equal opportunity as a criteria, would not contribute to social justice for the underprivileged. Social justice should be understood as distributive justice based upon equity.

2) Social justice, thus understood as distributive justice based upon equity , is a general approach to the formulation of socio — economic policy; and is at the same time, a particular goal to be attained within each policy issue related to law and population.

3) Adoption of this approach in dealing with the underprivileged , entails a different outlook and different goals, and would produce entirely different consequences to those of other approaches.

Some examples would clarify the intricacies involved.

a) In the field of development, a view had propagated the idea that economic growth would be able, by itself, to produce enough commodities for the improvement of the population's standard of living. [53] This proved to be a myth. With such an approach, deprivation persists. [54] A recent reminder, are the serious repercussions which confront conservative policies in the West, as a natural outcome to propagating economic growth at the expense of mass unemployment.

5) The main goal of social security is to provide maintenance for individuals and their dependents who are in need, because of sickness, unemployment, old age etc.[48] In some developing countries such schemes fall short of providing for the minimum standard of living, [49] in such cases parents rely to a great extent on their male offspring to provide security for the future. For instance, 72% of the rural females and 30% of the urban females stated that a mother with only female offspring should continue to bear children until she gives birth to a son.[50] To this sector of the population — and under prevailing conditions — it would be futile to point out the utility and desirability of birth control .

The previous indications, in addition to various research findings in Egypt and in most of the developing countries, assert the existence of a strong correlation between the hurdles which face population policies, and the socioeconomic problems which are suffered by the bulk of the underprivileged sectors of the population. In this context, I would like to draw attention to the Mexican Population Law which endorsed the promotion of « the full integration of marginal groups in national development .».[51]

Meanwhile, if we concede the premise that the underprivileged should be the main target for population policies; the logical sequence would be to consider what constitutes a relevant policy to this sector of society?

Proposed contribution to law and population :

The point of departure, in my view, is the assumption that parents have a basic human right « to determine freely and responsibly the number and spacing of their children ».

A U .N . document offered the following clarification:

« The responsible decision takes into account, among other factors, the right of every child to be a wanted child, and the needs of the community as a whole » [52]. What this clarification overlooked, is the very common situation which occurs in developing countries, wherein the « child is wanted » , though this may be against, or in conflict with the interests of society. I have already mentioned that among the underprivileged, child labour may be an essential source of income; and having a large number of children could be the only source of security for parents in old age. In such

Decisive factors for law and population:

The starting point in reappraising legal involvement in population matters, is to venture on answering some crucial queries such as : what are the hurdles which face population policy? Where do the problems lie? Which bulk or sector of society do they concern? Why are these issues relevant to that particular sector?

The following are some indicators which may serve to answer these questions.

1) A strong correlation exists between the levels of education and the rates of fertility. In 1960, statistics revealed that both illiterate and literate (read and write but do not hold a certificate) wives, were responsible for the highest averages of births — 4 . 47 and 4.95 children respectively.

The average dropped to 3.56 children among holders of a primary certificate; and to 2 . 21 among holders of a secondary certificate; and to 1 . 82 among university graduates. Our research on law and population confirmed this correlation. [43]

2) School drop — outs are the primary source of illiteracy. A recent study revealed that the two main causes of this phenomenon are low standards (60% of drop — outs) among primary school students (usually underprivileged); and the need for child labour to increase family income (31% of drop — outs) [44]

3) High infant mortality is correlated to the desire to give birth to a large number of children. In advanced countries the rate of infant mortality is 15 per thousand, while in developing countries it reaches a high rate ranging between 90 — 100 per thousand . In a few countries it ranges between 125 — 149 per thousand. In Egypt, it is about 85 per thousand . [45]

The findings of our research showed that 78.3% of the wives in rural areas and 52% of the wives in urban areas have suffered the death of at least one infant.[46]

4) Related to this picture, is the high percentages of miscarriages among the underprivileged; 35% in rural areas and 39% in urban areas.[47]

This contributes to the female preference for several pregnancies.

nature of fertility regulation programmes. Meanwhile, in other contries laws state explicitly incentives such as limiting to three the number of paid maternity leaves to a government employee , limiting child allowances to three children etc[40].

In Egypt taxation laws state an exemption of a certain sum for « having one child or more ».

The Tunis Symposium on Law and Population [41] offered a balanced view on this subject, it was recommended:

1) That any benefits or services provided as incentives to family planning be in addition to the benefits and services to which all persons are entitled as basic human rights.

2) Governments ensure that any benefits or services withheld or withdrawn as disincentives in the context of family planning do not conflict with the enjoyment of basic human rights.

V) Appraisal of efforts in law and population

I have referred to the various attempts and approaches to population policy in Egypt which have ranged between the preoccupation with a single factor, and the adoption of a developmental approach to population policy. Within the context of these attempts, lawyers' contributions to the field of population have been modest. Their contributions were limited to fertllity regulation — to which law contributed the structure and organization of the agencies concerned with family planning; in addition to the removal of restrictions on contraception. Moreover, the legal tool has been used to stipulate national policies on population.

On the other hand, lawyers were negative on at least two scores:

a) No attempt was made to change some laws which clearly conflict with population policies, such as the restrictive laws on abortion.

b) Lawyers have not been involved in, nor have they contributed to the formulation of population policies.

I will return to this point eventually.

its wide incidence. Kamal who carried out a study in Cairo University hospital in 1969, reported that the incidence of abortion among cases brought into hospital, was 37.5%. Among these cases, 35.5% were induced. [38]

In actual practice abortions are undertaken for medical indications if the mother's life or health are endangered. Abortions for economic and social considerations have become widely accepted, and in fact openly performed in some of the university hospitals.

The situation presents a clear example of « Legislative Lag », in which the law is outdated and lags behind the changing needs of society. [39]

The Islamic view on abortion forbids abortion after 120 days of pregnancy, because according to a « hadith », the « beginning of life » occurs after this period. But by applying the general rule that « necessity legalizes prohibitions », pregnancy may be terminated if it endangers the woman's life.

As for abortion during the first 120 days, the view of Islamic schools are divided concerning it.

Some prohibit it, apart from the case of « necessity ».

Those who allow abortion during the first 120 days, set the following conditions:

1) If the nursing mother's milk dries at the early signs of pregnancy, while the husband cannot provide a wet nurse. This has been interpreted by the Zaidiya school as allowing abortion in case of extreme poverty and inability to face the expenses of more children.
2) If the mother's health would be injured by pregnancy.
3) If the baby is in an abnormal position suggesting a difficult delivery.

However, no steps have been taken to change existing legal prohibition.

F)Incentives and disincentives:

The use of incentives and/or disincentives to influence fertility behaviour is still a controversial issue. It has been considered inappropriate by some nations, particularly in Latin America, which have stressed the voluntary

D)Voluntary Sterilization:

Countries differ in their regulation of voluntary sterilization [36].

On the one hand, some countries provide special legal provisions permitting it for family planning purposes. (eg. Austria, Cuba, Czechoslovakia, Denmark, Spain, Turkey, and Tunisia).

On the other extreme, some countries consider it illegal. (These are few such as Burma, Chile, Iran, Saudi Arabia and Somalia).

Other countries have no specific legal regulations on sterilization, and this was interpreted in favour of the operation. Many countries fall into this category (such as the UK, US, Canada, India, China, Germany and others).

In Egypt, there are no laws which regulate or prohibit sterilization. However, according to medical ethics, the written consent of the patient — undergoing the operation — and the spouse, should be acquired. If the surgeon does not obtain this document, legal action may be brought against him.

Meanwhile, the Islamic doctrine prohibits permanent methods of sterilization; but approves sterilization for medical indications [37].

E) Abortion:

The Egyptian penal law, issued in 1937, takes a harsh stand against abortion. The act is punishable by imprisonment whether it is committed by the pregnant women herself or by another person. On the other hand, if the aborter is a medical doctor, surgeon, pharmacist or midwife, the penalty is augmented to long — term imprisonment.

A case of legislative lag

Despite legal prohibition, abortion exists in Egypt, in both urban and rural areas. Some attempts to estimate the size of the phenomenon, showed

Government support may take the form of offering services or providing financial assistance to private associations engaged in the field.
Many countries provide both types.

In 32 countries, including Japan, Syria and Greece, governments report that they do not provide support, but also place no restrictions on family planning. Among this category, Rumania has a pronatalist policy.

Only seven countries restrict access to modern methods of fertility regulation [35].

In Egypt, as previously mentioned, the first stage of government involvement in Family planning was in 1962. At present, the National Council for Population is presided by the President of the Republic. The main targets for present population policies are family planning coupled with child care, female employment and the reduction of illiteracy rates.

The bulk of family planning services is provided by the Ministry of Health which presides over health centres in both urban and rural areas. Private associations under the auspices of the Ministry of Social Affairs — and aided financially by the latter and by international donors — contribute to the provision of services.

These associations are subject to Law no. 32/1964 which exempts association fees and custom duties.

There are no restrictions on the production, importation and distribution of contraceptives. Pharmaceutical companies, national and foreign, manufacture them locally. The government facilitates importation of raw material and no customs are levied. Some diaphrams, condoms and spermicidals are imported.

Contraceptives are dispensed in the family planning centres at subsidized prices. They are also sold in pharmacies without a medical prescription.

The staff working in the government centres are given inceptives for the sale of contraceptives.

First hypothesis: Certain authors hold the view that divorce contributes indirectly to population growth because wives believe that giving birth to several children contributes to family stability [33].

A sample of divorced males and females were asked if they believed that divorce could have been avoided had they had more children. Their views were nearly equally divided.

Meanwhile, the research findings showed that the rate of child — birth among divorced women was very low. In fact 61% of the rural women and 47% of the urban ones had no children. Official statistics confirm this finding.

Second hypothesis: Others maintain that divorce would contribute to population increase, if one (or both) of the couple remarries and has more children.

1 — According to official statistics of 1970, 55% of divorces occurred during the first three years of marriage. Naturally, women would not give birth to a large family during this short period.

2 — A sample of divorced women who remarried, was compared to a sample of married women whose marriages were not interrupted by divorce. The two samples were divided into groups of similar periods of marriage. The comparison showed:

a) The divorced women had an average of 8.7 years of married life, and an average of 1.4 children. The married women who did not divorce had an average of 18.4 years of marriage and 4.2 children.

b) On the average divorced women spend 7.5 years unmarried before remarrying. These years , of course , shorten their period of fertility .

C) Fertility Regulation:

A recent study on law and policies affecting fertility [34] reveals that family planning services constitute the most common government activity to influence population growth. In 1965 only 21 countries supported family planning. By 1983 about 127 countries out of 166 countries covered by the 1983 UN Monitoring Report on World Population Trends and Policies, supported the provision of contraceptive methods.

This is represented by countries such as Kuwait, Saudi Arabia, Sudan and Libya.

b) The second trend requires judicial consideration of whether " equality in treatment " is possible. This is the stance of Moroccan law. The Syrian law empowers the court to forbid polygyny, if the man is found to be unable to provide for family needs.

c) The third trend (represented by Tunisia) explicitly prohibits polygyny, and considers it a crime.

Egypt is among the countries which permit polygyny, but restrict it indirectly — thus avoiding any conflict with religious precepts. In Egypt a law was passed in 1980 (later replaced by act 100/1985) requiring the husband to state in the marriage contract any existing marital ties . The registrar is legally bound to inform the previous wife. The latter is entitled to ask for divorce if she considers that she has been harmed by the new marriage .

The Moroccan law entitles the woman to state in the marriage contract a clause prohibiting her husband to marry another. If the latter does not observe the clause, the wife would be empowered to terminate the marriage. In Indonesia, the law requires court consent, and adds that the husband may be fined if he does not treat all wives fairly[31].

Polygyny and procreation :

Statistics in 1980 showed that polygynous marriages in Egypt represented 2.5% of the total number of marriages contracted by Muslims. Many of these marriages would be in rural areas, and often the reason would be the desire to have more children[32].

Our field research showed a positive correlation between polygyny and higher rates of child — birth. The findings showed an average of 6.6 children among polygynous marriages in rural areas, and 5.4 children among polygynous marriages in urban areas. The average number of children born to the total sample of married couples was 4.18 children.

B) Divorce:

Our study on law and population sought to test two hypotheses:

The decisive factors are in the following research findings: An important phenomenon (not revealed by official statistcs) was manifested in a number of marriages which had been contracted in violation of the legal minimum age. The findings were as follows: 5% of the rural female sample stated that they had married at the age of 12; 7 . 7% married at the age of 13; 6 .7% at the age of 14; and a significant percentage 22 . 7% had married at the age of fifteen. Thus the total percentage of rural women who had married before the minimum legal age (16 years) was approximately 42% of the rural sample. Also a few of the male sample had married before the legal age (18 years) [29].

The law requires evidence of the age at marriage to be presented before the local registration official (the Maazun). However, if one of the couple does not possess a birth certificate, the law allows him/her to prove the age by presenting a medical certificate estimating the approximate age. This flexibility on the part of the law is in fact a loophole for many violations of the legal minimum age.

This phenomenon presents a situation of " Cultural lag ", in which the law conflicts with social values and traditions , and consequently fails to achieve the intended goal. The factors which underly this situation and which contribute to attitudes favouring early marriages, are the parents'desire to find a suitable match for their daughters to preserve their chastity and poor parents'desire to reduce family expenses by marrying girls off at an early age. Financial aid from the family makes these marriages possible. Illiteracy is another factor which is strongly correlated to early marriage.

In view of the various socio — economic factors which contribute to early marriage in Egypt, any attempt to raise the minimum age — under these circumstances — would be futile.

A similar conclusion was reached by professor Saney in Iran [30].

2) Polygyny:

There are three main trends in Arab legislation concerning polygyny. a) The first permits polygyny without restrictions — apart from the religious requirement of " doing justice to them and dealing equally between them " .

Often, it is suggested that the minimum legal age should be raised on the assumption that this measure would contribute to the reduction of birth rates. Others contest this assumption.

A view states that in countries with high fertility rates, such as Latin America, raising the minimum age would have no effect; for evidence there has shown that women marry later and still have a large family [27].

In my opinion, this issue is influenced to a great extent, by cultural and socio — economic variables. The Egyptian experience gives evidence to that effect.

Age at marriage in Egypt:

Marriage in Islam is a contractual relationship which is established by the agreement of the parties concerned before two witnesses. Though, from the religious point of view, no formalities are required, yet the law states that the registration of the marriage contract is a pre — requisite for the hearing of any law — suit in court concerning the marriage[28].

According to law 78/1931, the minimum legal age for marriage is 16 years for females and 18 years for males. Law 44/1933 stipulates that officals are forbidden at the risk of a penalty to register a marriage if one of the couple is below the minimum age.

According to official statistics in 1980, the average age of women at marriage was 22 years. On the other hand our field study in the law and population project had shown that the average age of the female sample was 18 . 7 years in rural areas and 19 .3 years in urban areas.

Official statistics reveal that those who married at an early age, and had a long married life, had also a high birth rate.

Cultural lag :

The question which presents itself in this context is: should the law in Egypt adopt the often suggested recommendation that the minimum legal age be raised as a measure to reduce the period of fertility?

in addition to being an instrument of social policy, law can be also used as a catalyst for social reform.[23]

Another interesting attempt was the enactment of a « General Law on Population » in Mexico in January 1974. Article I, stated the objective of the law: « to regulate the phenomena that affect population in regard to size, structure, dynamics, and distribution in the national territory, with the goal of achieving just and equitable participation in the benefits of economic and social development«[24].

The flexibility in the demarcation of the areas covered by the so — called Population Law, is a natural consequence of the wide range of factors which are related to, or which may affect, the population.

The relevance of these factors would naturally vary in the different cultures and according to the prevailing socio — economic conditions.

An assessment of the implications of law on population problems in Egypt has yielded insight and contributed to better understanding of the use of law in this field. A summarized version of the main findings is presented in the following section.

A) Marriage and Divorce laws:

In this context I will deal with the following issues:

1) The minimum legal age at marriage .
2) Polygyny.
3) Divorce.

1) The minimum legal age at marriage:

A survey of women's age at first marriage, undertaken in several countries, has revealed that the average age ranges from 16 years to 24 (or 25) years. However, various factors both social and economic contribute to pressure young girls into early marriages. Foremost among these factors are poverty and the low standards of education.

Among the age group 15 — 19 years, 40% of this age group in Africa, 30% in Asia, 15% in America , 9% in the Soviet Union and 7% in Europe were found to have married at that early age[26].

b) Another view sustains the principle that the « Right to Life » should be protected from the moment of conception. The proponents of this view are against any interference in the sphere of procreation, and propose restrictions on contraception and abortion.

c) Others uphold the « Right to Individual Liberty » and access to information and to means for family planning. This view allows the interruption of premature pregnancy on the woman's request.

Meanwhile, the UN has adopted a balanced solution. The Teheran Proclamation of 1968 stated: « that parents have a basic human right to determine freely and responsibly the number and spacing of their children .» The UN Declaration on Social progress and Development in 1969, added that the « knowledge and means necessary » to exercise this right should be made available to parents[23].

More recently, the 1984 International Conference on Population in Mexico City urged governments to « ensure that all couples and individuals have the basic right to decide freely and responsibly the number and spacing of their children and the information, education and means to do so .»

Thus an equilibrium is set up between the individual right to determine the size of the family, and the right of society to promote the concept and methods of family planning, and make them available for individual choice.

The UN position on this issue, has initiated increasing interest on the part of lawyers to contribute to population studies and policies. Some forerunners in this emerging field of interest, claimed the existence of a so called « Population Law ».

The demarcation of the boundaries of Population Law is not easy to outline. Only a few have attempted to define and demarcate this area of the law. Luke T. Lee defines Population Law as « that body of the law which relates directly or indirectly to the population growth, distribution and those aspects of well — being affecting or affected by population size and distribution ».

To support this view reference is made to Waldheim's declaration that « demographic questions should be examined jointly with other factors such as: public health, education, employment, nutrition, housing and environment ». The role of law in this area would not be limited to enforcing policies, it would also reflect, refine and coordinate policies. Moreover, and

popular resistance, did succeed, through the use of coercive measures to change individual behaviour. Nevertheless, the values remained intact and people's attitudes persisted unaltered. Eventually, the legal grip loosened and traditional behaviour reemerged[16]. On the other hand, if the belief system is undermined without being replaced by alternative values, the whole social structure would be endangered[17].

Scholars who witnessed Ataturk's forceful changes recorded the following implications: « We are facing spiritual chaos — the entire cultural heritage of a people was upset »[18].

However, and despite the difficulties encountered in such cases, social change is not impossible. In fact, experience offers various strategies. Some authors suggest that the law should be supported by other social institutions. It is also reported that if an individual's needs are changed, or if his learned habits of thought and behaviour cease to satisfy his needs, adjustments in attitudes and values would be possible[19].

Others maintain that since individual belief is mostly derived from group belief, strategies should envisage ways of influencing group belief. It is also suggested that group psyche — which is the resultant of action and interaction between individuals — can be influenced, if changes are successfully introduced in the processes of individual interaction in society[20].

These theoretical considerations serve as a background to our appraisal of law and population.

IV . Comparative theoretical and practical experience in the field of law and population:

The legal stance on the subject of population control is divided:

a) In search for a rationale for intervention, it was suggested that family planning schemes would be an application of the Brazilian doctrine of « social protection ». This doctrine concerns itself with individual problems of a social nature, which if left without solution are felt to have a direct impact on other individuals and finally on society.[21]

existing state of affairs. On the other extreme is the belief in the omnipotence of law in all fields of social life[10]. Both views are unjustified. Law, as any other social institution, may contribute to social change or may sustain the status quo. In both cases the legislative policy is « purposeful », and consequently should be based upon scientifically justified prediction of the effects of the proposed legal enactment[11]. And since law does not function within a vacuum, but rather it interacts with various social, cultural, economic and other factors; knowledge of the « social reality » becomes a vital prerequisite to legislation. This knowledge can be acquired only if the phenomenon is studied dynamically, i.e. as it exists and interacts within its social context.[12]

The methodology required to assess the propriety of the use of law as an instrument of social change, goes far beyond the traditional legislative practice of « drafting » laws. Several crucial scientific processes are performed before this final legislative technique. The required procedure includes the following steps:[13]

a) Studies of comparative legislation and policies.

b) Recognition of the limitations of the legal instrument.

c) Adequate socio — legal analysis of the field covered by the legislation[14].

d) Awareness of the values of the population concerned and forecasting the expected psychological effects of the proposed innovation [15].

e) The ability to unify all the information in a synthesis which would be used as core of the proposed legislative policy.

f) Finally drafting the law.

3) Law and the belief system:

The most resilient areas to social change through law, are those related to strongly entrenched values in society's belief system. Awareness of the strength of such values, of the social forces which reinforce them and of the leeway or degree of flexibility possible for the introduction of change — are all vital considerations for the legislator. The different possible repercussions must be carefully weighed. Past experience reveals that some laws which were promulgated contrary to deeply entrenched values and despite strong

Consequently the average share of each individual is 0.14 of a feddan. The situation would be even more critical, if according to forecasts, the population reaches in the year 2000, 70 million[5].

III — Theoretical considerations:

Law and Social Change

I — The social nature of law

Within contemporary legal thought, limited controversies still persist on the nature of law and its role as an instrument of social change. Traditional trends — which still survive in parts of the third world — view law as a mere imperative, and restrict the role of legal scholars to the analysis of basic abstract concepts and to the interpretation of existing texts [6]. Such views run the risk of total detachment from the interminable, dynamic changes which are characteristic of contemporary societies.

On the other hand, with the development of the social sciences, legal scholars became aware of the need to relate law to social phenomena[7].

Eugen Ehrlich spoke of the « living law » which consists of the « ways of acting together of men in society ». Later developments in the sociological study of legal phenomena, asserted that an « individual right » is but a « social interest » protected by a legal norm. The German School (known as the Jurisprudence of interests) stressed the need for studying the prevailing interests in each society, with the aim of eliminating potential conflicts between different social interests, and protecting those which are deemed of import to society [8].

Several criteria have been proposed for the evaluation of social interests. The one which proved of practical value was, that each social interest should be evaluated according to its social role, its participation in constructing the social order and in contributing to society's social ideal[9]. This, of course should not conflict with human rights or lead to the adoption of dehumanizing measures. The choice would also be influenced by the ideological stance of the ruling party or group.

2) Law as an instrument of social change:

The traditional stance professes that law can do no more than sanction the

In 1973 a new policy was adopted, giving priority to a socio — economic approach to reduce population growth. Nine factors were chosen on the basis of their close correlation to procreation. These were: the family's socio — economic standard of living, education, the status of women, mechanization in agriculture, industrialization with emphasis on agricultural industrialization, reducing infant mortality, social security, mass media, availability of services for family planning. Each ministry concerned was asked to contribute to the promotion of this plan of action.

Another phase began in 1975, this time a developmental approach was adopted and four targets for action were set.

1) To reduce population growth to an optimum size within the framework of the country's socio — economic policy for development.
2) To set up new communities in the western desert and in Sinai.
3) To give more weight to development in rural areas.
4) To promote the productivity of the labour force.

In 1985, The Population Council was reorganized and named the « National Council for Population », under the chairmanship of the President of the Republic. Among its present functions are the following:

— Approval of population policies which would promote the highest rate of economic and social development.

— Approval of population projects, with special emphasis on: family planning, child care, increasing possibilities of work for women and reducing illiteracy rates.

Meanwhile, the rate of annual population growth remains high and inconsistent. During the period 1961 — 65 the rate of growth was 2 .8 %; in 1972 it dropped to 2 %; in 1980 the rate of growth rose sharply to 3 %; and dropped again in 1982 to 2 .7% [4]. A view deems that the first drop (in 1972) was due to the Population Council's concentrated medically — oriented efforts in family planning. Others do not concede this view for lack of evidence.

Meanwhile, the continuous population increases represent a serious problem. The danger becomes more pronounced when we realize that during the past eighty year [5], the population increased by 293%. Whereas the increase of cultivated land during the same period did not exceed 16.2%.

The structure of the population shows a continuous shift in favour of urban areas — a fact of import to an agricultural country. Statistical data in 1947, 1960 and 1976 show an increase in urban population (33%, 37% and 44% respectively) and a decrease in rural population (67%, 63% and 56% respectively).

The economically active population was estimated in 1976 at 11 . 1 thousand persons representing 30% of the total population. Of relevance is the fact that the economically active males represent 54.1 % of the total population, while the females do not exceed 5 . 5% of the total population. On the other hand , the economically active females represent 9% of the female population.

Another important consideration is the high dependency ratio[2]: 2 . 5 dependents to every person in the work force .

Recognition of the different problems related to population , and of possible paths to population policy has evolved through various phases.

II — Development of population policies in Egypt .

Awareness of various issues [3] in the field of population can be traced back to 1922. However, during the period from 1922 until 1951 activities in this area were limited to individual initiatives through private associations, a few conferences and some scholarly works in universities.

The following period between 1952 — 1961 witnessed medical attempts and services in family planning and treatment of sterility.

The first official population policy was drawn up in 1962 and aimed primarily at reducing the birth rate. In 1965 a Supreme Council for Family Planning was established to plan and coordinate policies; its Executive Council was entrusted with implementation. During this phase, population policy singled out the medical approach to family planning through units run by the government and some private associations.

Law and Population
A Reassessment

By Adel Azer☆

Before embarking upon the task of reassessing the theoretical and practical efforts achieved in the field of law and population, a few words on the population profile in Egypt may be appropriate.

I. Population profile in Egypt:

The growth of the population in Egypt has outgrown the size compatible with the exploitation of the country's resources, which renders population growth a national problem.

A few figures[1] would help to realize the nature and extent of the problem.
In thirty years the size of the population doubled; from 19 million in 1947 to 38 million in 1974. This phenomenon is mainly due to a decrease in death rates and a persistently high birth rate.

Marriages are on the increase: in 1973, 339 thousand marriages were contracted. The parallel figure in 1977 was 383 thousand marriages. Marriage rates are between 9.5 — 10 .3 for every thousand of the population.
These marriages yield 39 . 5 births for every thousand of the population. In short, Egypt receives a new born every 22 . 1 seconds. The average number of children per family is 5 . 1 children.

☆ (LL .D) Counsellor and Head of Law and Social Policy Research Unit, the National Center for Social and Crimimological Research, Cairo.

The National Review of Social Science
Vol. 24 January – May – September 1986

Table of Contents

In Foreign Languages:

1 - Law and Population: A Reassessment
Adel Azer
2 - In Search of a New Identity of the Social Sciences in the Arab World: Discourse, Paradigm and Strategy.
Al Sayed Yassin
3 - Du Despotisme Orientale a l'Autonomie Municipale
Alain Rousillion
4 - Abstracts of Articles in Arabic

In Arabic:

1 - Elite Opinions on the Use of Nuclear power in Egypt: A Preliminary Study. Amany Kandil
2 - Introduction to a Scientific Characterization of Religious Politics in the Arab World.
Mohamed Al Sayed Said.
3 - Social Values and Development: A Comparative Study of Rural and Urban Societies.
Galal Madbouli.
4 - Conferences and Seminars
5 - Dissertations.

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research
Zamalek P.O., Cairo, Egypt

The National Review of Social Sciences

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research
Cairo

Law and Population.

In Search of New Identity of the Social Sciences in the Arab World

Du Despotisme Orientale a l'Autonomie Municipale

In Arabic:
Elite Opinions on the Use of Nuclear power in Egypt

Introduction to a Scientific Characterization of Religious Politics in the Arab World.

Social Values and Development

Conferences and Seminars
Dissertations.



Vol. 23 January — May — September 1986.